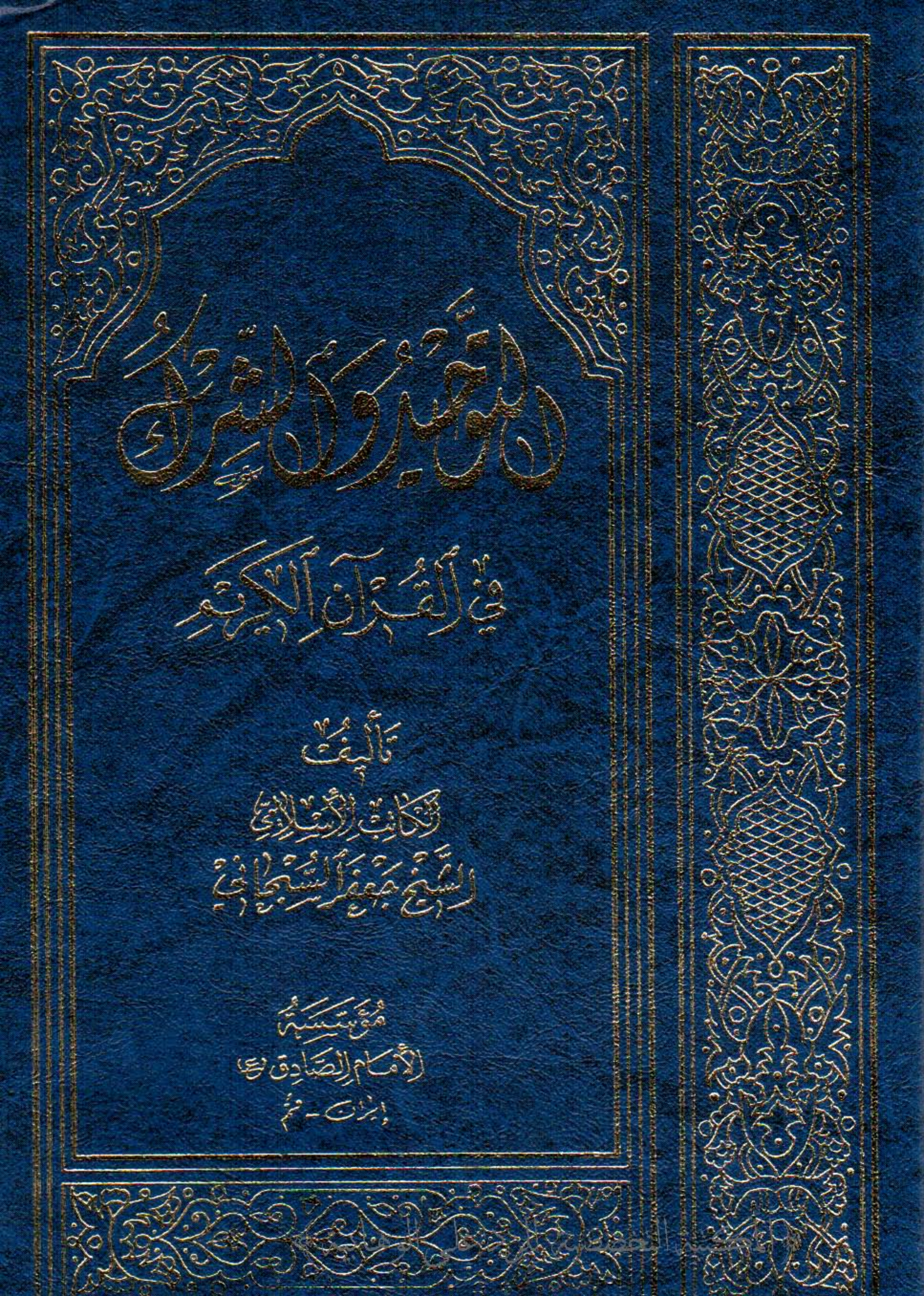

التوحيد والشرك
في القرآن الكريم
تأليف
الكاتب الإسلامي
الشيخ جعفر السبحاني
مؤسسة
الإمام الصادق (ع)
إيران - قم

التوحيد و الشرك

في

القرآن الكريم

تأليف

الكاتب الإسلامي

جعفر السبحاني

ـ دام ظلّه ـ

هوية الكتاب

- اسم الكتاب: .... التوحيد والشرك في القرآن الكريم
- الموضوع: .... قرآني، عقائدي
- المؤلف: .... آية الله جعفر السبحاني
- المطبعة: .... اعتماد ـ قم
- التاريخ: .... عام ١٤١٦ هـ
- الكمية: .... ٢٠٠٠ نسخة
- الناشر: .... مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السّلام ـ قم
- الصفّ والإخراج باللاينوترون: .... مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السّلام ـ قم

توزيع

مكتبة التوحيد

قم ـ ساحة الشهداء ـ ☎ ٢٣١٥١

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

نفتتح المقال بكلمة مباركة مأثورة عن الأكابر وهي: بني الإسلام على دعامتين: كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة.

أمّا الأُولى فقد اتفق عليها المسلمون قاطبة، وشعارهم في جميع المواقف هو لا إله إلاّ الله ولا نعبد إلاّ إيّاه، فإذا كان للتوحيد مراتب فالكل متفقون على أنّه لا خالق ولا مدبّر ولامعبود إلاّ إيّاه، ولا يمكن تسجيل اسم واحد في سجل الإسلام إلاّ إذا شهد بالتوحيد بعامة مراتبه، وأخصّ بالذكر منها انّه لا معبود سوى الله سبحانه ولا مستعان غيره، ولأجل ذلك نرى أنّ المسلمين يقولون في كل يوم وليلة في صلواتهم: ﴿**إيّاك نعبد وإيّاك نستعين**﴾ ويذكر القرآن الكريم أنّ التوحيد في العبادة هو الهدف الوحيد من بعث الأنبياء قال سبحانه: ﴿**ولقد بعثنا في كل أُمّة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت**﴾ (النحل ـ ٣٦) وقال سبحانه: ﴿**وما أرسلنا من قبلك من رسول إلاّ نوحي إليه أنّه لا إله إلاّ أنا فاعبدون**﴾ (الأنبياء ـ ٢٥).

ولا أظن أنّ أحداً من المسلمين يشك في هذه القاعدة الكلية.

نعم ربّما يقع الكلام والنقاش في الجزئيات والمصاديق الخارجية وأنّه هل هي

عبادة أو لا؟ مثلاً يقع البحث في أنّ التوسّل بالرسول بذاته وشخصيته ودعائه حياً وميتاً عبادة للرسول أو توسل بالسبب.

والذي دعاني إلى تأليف هذا الكتاب هو إيضاح بعض الأُمور الرائجة بين المسلمين من عصر الرسول ﷺ إلى يومنا هذا ولم يكن هناك أي اختلاف فيها إلى القرن الثامن، ولكن بدأ الخلاف والنقاش فيها منذ قرون واستفحل في عصرنا هذا، فصار ذلك سبباً لتفريق الكلمة وتبدد الأُمّة إلى طائفتين: فطائفة: ترى التوسل وطلب الشفاعة والتبرك تمسكاً بالأسباب التي ندب إليها الشرع كتاباً وسنّة، وأُخرى: تنظر إليها كأنّها لا تلائم التوحيد في العبادة.

وقد عالج لفيف من المحقّقين هذه الناحية من مشاكلنا الدينية ولكن دراستهم لم تكن مركزة على البحث القرآني، فحاولت أن أعالج الموضوع من منظار القرآن الكريم وأنظر إلى التوحيد والشرك من ذلك الجانب حتى يستبين حكم هذه الأُمور التي عُدت شركاً مضاداً للتوحيد.

وأمّا الثانية فقد دعى إليها الإسلام وقال: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**﴾، ولا يشك أحد في أنّ صيانة كيان الإسلام وإعادة مجده التالد رهن توحيد الكلمة وتقريب الخطى.

وأحسب أنّي خدمت كلتا الكلمتين فأوضحت حال حكم هذه الموضوعات من كونها عبادة أم لا، وبذلك دعمت الكلمة الثانية، أعني: توحيد الكلمة. وأرجو من الله أن يكون مصباحاً لمن يريد الاهتداء. انّه بذلك قدير وبالإجابة جدير.

والله من وراء القصد.

جعفر السبحاني

٢٠ ـ محرم الحرام ـ ١٤١٦ هـ

مراتب التوحيد

التوحيد أساس دعوة الأنبياء

التوحيد ونبذ الشرك من أهم المسائل الاعتقادية التي تصدّرت المفاهيم والتعاليم السماوية علىٰ الإطلاق، ويُعَدُّ أساساً لسائر التعاليم والمعارف الإلهية العليا التي جاء بها أنبياء الله ورسله في ما أُوتوا من كتب.

ثم إنّ مسألة التوحيد والشرك من المسائل التي اتّفق فيها جميع المسلمين، ولم يختلف في أُصولها أحد منهم، فهم عن بكرة أبيهم يوحّدون الله سبحانه من حيث الذات، والفعل، والعبادة.

فالله سبحانه ـ عندهم جميعاً ـ واحد في ذاته لانظير له في الوجود ولا مثيل، كما أنّه هو المؤثر والخالق الواقعي في كل ما نسمّيه مؤثراً وخالقاً. فلو كان هناك مؤثر سواه أو خالق غيره، فإنّما يفعل ويخلق بقدرته سبحانه وإرادته.

كما أنّه هو المعبود الوحيد لا معبود سواه، ولاتحل عبادة غيره علىٰ الإطلاق. كل ذلك ممّايؤيّده الكتاب والسنّة والعقل والإجماع.

هذا وبما أنّ للتوحيد مراتب قد فصّلها علماء الإسلام في كتبهم الكلامية والاعتقادية نأتي بها ـ هنا ـ علىٰ سبيل الإجمال، ونردف كل قسم من تلك الأنواع بما

يدل عليه من القرآن الكريم. غير أنّنا نركّز البحث علىٰ «التوحيد في العبادة» الذي صار ذريعة بأيدي البعض. فنقول: للتوحيد مراتب عديدة هي:

الأُولىٰ: التوحيد في الذات

والمراد منه هو أنّـه سبحانه واحد لانظير له، فـرْدٌ لامثيل له، بل لايمكن أن يكون له نظير أو مثيل.

ويدل عليه ـ مضافاً إلىٰ البراهين العقلية ـ قوله سبحانه:

﴿فـاطِرُ السَّمٰـواتِ والأرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أنْفُسِكُـمْ أزْواجاً وَمِنَ الأنْعـامِ أزواجاً يَذْرَؤُكُمْ فيهِ ليْسَ كَمِثْلِهِ شَـيْءٌ وَهُوَ السَّميعُ البَصيرِ﴾. (الشورىٰ ـ ١١).

وقوله سبحانه:

﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أحدٌ﴾. (سورة الإخلاص).

وقوله سبحانه:

﴿هُوَ اللهُ الواحِدُ القَهّار﴾ (الزمر ـ ٤).

وقوله سبحانه:

﴿وَهُوَ الواحِدُ القهّار﴾ (الرعد ـ ١٦).

إلىٰ غير ذلك مـن الآيات الـدالة علىٰ أنّـه تعـالى واحد لانظير لـه ولامثيل، ولاثان له ولا عديل.

وأمّا البراهين العقلية في هذا المجال، وإبطال خرافة «الثنوية» و «التثليث» فموكول إلى الكتب المدونة لذلك [1].

---

١ ـ وقـد جاء تفصيـل الكلام في هذا النوع من التوحيد وغيره من الأنـواع والمراتب في كتاب «مفاهيم القرآن في معالم التوحيد» الصفحة ٢٧٤ للمؤلف، وللاستزادة فراجع.

الثانية: التوحيد في الخالقية

والمراد منه هو أنّه ليس في صفحة الوجود خالق أصيل غير الله، ولا فاعل مستقل سواه سبحانه، وأنّ كل ما في الكون من كواكب وأرض وجبال وبحار، وعناصر ومعادن، وسحب ورعود، وبروق وصواعق، ونباتات وأشجار، وإنسان وحيوان، وملك وجن، وكل ما يطلق عليه أنّه فاعل وسبب فهي موجودات غير مستقلّة التأثير، وأنّ كل ما ينتسب إليها من الآثار ليس لذوات هذه الأسباب بالاستقلال، وإنّما ينتهي تأثير هذه المؤثرات إلىٰ الله سبحانه، فجميع هذه الأسباب والمسببات ــ رغم ارتباط بعضها ببعض ــ مخلوقة لله، فإليه تنتهي العلّية، وإليه تؤول السببية، وهو معطيها للأشياء، وهو مجرِّد الأشياء من آثارها إن شاء.

ويدل علىٰ ذلك ـ مضافاً إلىٰ الأدلة العقلية ـ قوله سبحانه:

﴿قُلِ اللهُ خالِقُ كُلِّ شيَءٍ وَهُوَ الواحِدُ القهّار﴾ (الرعد ـ ١٦).

وقوله سبحانه:

﴿اللهُ خالِقُ كلِّ شيءٍ وهُوَ علىٰ كُلِّ شيءٍ وكيل﴾ (الزمر ـ ٦٢).

وقوله سبحانه:

﴿ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ خالِقُ كُلِّ شيءٍ لاإلٰهَ إلاّ هُوَ..﴾ (المؤمن ـ ٦٢).

وقوله سبحانه:

﴿ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إلٰهَ إلاّ هُوَ خالِقُ كُلِّ شيءٍ فَاعبُدوهُ..﴾ (الأنعام ـ ١٠٢).

﴿هُوَ اللهُ الخالِقُ البارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْماءُ الحُسْنىٰ..﴾ (الحشر ـ ٢٤).

وقوله سبحانه:

﴿أنّىٰ يَكونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شيءٍ..﴾(الأنعام ـ ١٠١).

وقوله تعالى:

﴿يـاأيّها النّـاسُ اذكُـرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُـمْ هَـلْ مِـنْ خـالِـقٍ غَيْرُ اللهِ..﴾ (فاطر ـ ٣).

وقوله تعالى:

﴿ألا لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ تَبارَكَ اللهُ رَبُّ العالَمين﴾ (الأعراف ـ ٥٤)

وأمّا البرهان العقلي علىٰ حصر الخالقيـة في الله سبحانه فبيانه مـوكول أيضاً إلىٰ الكتب الاعتقادية والكلامية.

الثالثة: التوحيد في الربوبية والتدبير [1]

والمراد منه هو أنّ للكون مدبّراً واحـداً، ومتصرّفاً واحداً لايشاركه في التدبير شيء، فهـو سبحانـه المدبّر للعـالم، وانّ تـدبير الملائكة وسـائر الأسباب بعضهـا لبعض إنّما هـو بأمـره سبحـانه، وهـذه علىٰ خـلاف ما كـان يـذهب إليـه بعض المشركين حيث كـان يعتقـد أن الـذي يـرتبط بـالله تعـالى إنّما هـو الخلق والإيجاد والابتداء، وأمّا تـدبير الأنواع والكائنات الأرضية فقد فُـوّض إلى الأجرام السماوية

١ـ فسر كتّاب الوهابيّة «التوحيد في الخالقية» بـالتوحيد في الربوبية مع أنّ الثاني غير الأول؛ فإنّ الثاني ناظـر إلى التوحيد في التـدبير والإدارة والأول ناظر إلى التـوحيد في الخلق والإيجاد، وكـان المشركون موحّدين في المجـال الأوّل أي التوحيد في الخالقية، وإن كان بعضهم مشركـاً في المجال الثاني أي التوحيد في التدبير والإدارة.

والملائكة والجن والموجودات الروحية التي كانت تحكي عنها الأصنام المعبودة، وليس له أيّ دخالة في أمر تدبير الكون وإرادته، وتصريف شؤونه.

إنّ القرآن الكريم ينص ـ بمنتهىٰ الصراحة ـ علىٰ أنّ الله هو المدبّر للعالم، وينفي أيّ تدبير مستقل لغيره سبحانه، وانّه لو كان هناك مدبّر سواه فإنّما يدبّر بأمره. قال سبحانه:

﴿إنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذي خَلَقَ السَّمٰواتِ وَالأرْضَ في سِتَّةِ أيّام ثُمَّ اسْتوىٰ عَلَىٰ العَرْشِ يُدَبِّرُ الأمْرَ ما مِنْ شَفِيعٍ إلاّ مِنْ بَعْدِ إذنِهِ ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوه أفَلا تَذَكَّرون﴾ (يونس ـ ٣).

وقال تعالى:

﴿اللهُ الَّذي رَفَعَ السَّمٰواتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها ثُمَّ اسْتَوىٰ عَلَىٰ العَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ والقَمَرَ كُلٌّ يَجْري لِأجَلٍ مُسَمّىً يُدَبِّرُ الأمْرَ يُفَصِّلُ الآياتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُون﴾ (الرعد ـ ٢).

فإذا كان هو المدبّر وحده فيكون معنىٰ قوله سبحانه:

﴿فالمدَبِّراتِ أَمراً﴾ (النازعات ـ ٥). وقوله سبحانه: **﴿وَهُوَ القاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ وَيُرْسِلُ عليكم حَفَظَةً..﴾** (الأنعام ـ ٦١). أنّ هؤلاء مدبّرات بأمره وبإرادته، فلا يُنافي ذلك انحصار التدبير الاستقلالي في الله سبحانه.

ومن كان مُلمّاً بما ورد في القرآن الكريم عرف بأنّه سبحانَه حينما ينسب كثيراً من الأفعال إلى نفسه وفي الوقت نفسه ينسبها إلى غيره في مواضع أُخرىٰ لايكون هناك أيّ تناقض أو تناف بين ذلك النفي وهذا الإثبات، لأنّ الحصر علىٰ ذاته إنّما هو علىٰ وجه الاستقلال، ولاينافي ذلك تشريك الغير في هذا الفعل، بعنوان أنّه مظهر أمره سبحانه، ومنفِّذ إرادته، ولأجل أن يظهر هذا النوع من المعارف نأتي بأمثلة في المقام:

١ ـ يعد القرآن ـ في بعض آياته ـ قبض الأرواح فعلاً لله تعالى، ويصرّح بأنّ الله هو الذي يتوفّىٰ الأنفس حين موتها إذ يقول ـ مثلاً ـ:

﴿اللهُ يَتَوَفّىٰ الأنْفُسَ حينَ مَوْتِها..﴾(الزمر ـ ٤٢).

بينما نجده يقول في موضع آخر، ناسباً التوفّي إلى غيره:

﴿حَتّىٰ إذا جاءَ أحَدَكُمُ المَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنا﴾ (الأنعام ـ ٦١).

❀ ❀ ❀

٢ ـ يأمر القرآن ـ في سورة الحمد ـ بالاستعانة بالله وحده، إذ يقول:

﴿وإيّاكَ نَستَعين﴾.

في حين نجده في آية أُخرىٰ يأمر بالاستعانة بالصبر والصلاة، إذ يقول:

﴿وَاسْتَعينُوا بالصَّبْرِ والصَّلاة﴾ (البقرة ـ ٤٥).

❀ ❀ ❀

٣ ـ يعتبر القرآن الكريم الشفاعة حقاً مختصاً بالله وحده، إذ يقول:

﴿قُلْ للهِ الشَّفاعَةُ جَميعاً﴾ (الزمر ـ ٤٤).

بينما يخبرنا في آية أُخرىٰ عن وجود شفعاء غير الله كالملائكة:

﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمٰواتِ لاتُغْنِي شَفاعَتُهُم شيئاً اِلاّ مِنْ بَعْدِ أن يأذَنَ الله﴾ (النجم ـ ٢٦).

❀ ❀ ❀

٤ ـ يعتبر القرآن الاطّلاع علىٰ الغيب والعلم به منحصراً في الله، حيث يقول:

﴿قُلْ لايَعْلَمُ مَنْ في السَّمٰواتِ والأرضِ الغَيْبَ إلاّ الله﴾ (النمل ـ ٦٥)

فيما يخبر الكتاب العزيز في آية أُخرىٰ عن أنّ الله يختار بعض عباده لاطّلاعهم علىٰ الغيب، إذ يقول:

﴿وَمَا كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ وَلكِنَّ اللهَ يجتَبي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشاء﴾ (آل عمران ـ ١٧٩).

***

٥ ـ ينقل القرآن عن إبراهيم ـ عليه‌السلام ـ قوله بأنّ الله يشفيه إذا مرض، حيث يقول:

﴿وَإذا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفينِ﴾ (الشعراء ـ ٨٠).

وظاهر هذه الآية هو حصر الإشفاء من الأسقام في الله سبحانه، في حين أنّ الله يصف القرآن والعسل بأنّ فيهما الشفاء أيضاً، حيث يقول:

﴿فيهِ شفاءٌ لِلنّاس﴾ (النحل ـ ٦٩).

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ القُرآنِ ما هُوَ شِفاء﴾ (الأسراء ـ ٨٢).

***

٦ ـ إنّ الله تعالىٰ ـ في نظر القرآن ـ هو الرزّاق الوحيد حيث يقول: ﴿إنّ اللهَ هُوَ الرَّزّاقُ ذُو القُوَّةِ المتين﴾ (الذاريات ـ ٥٨).

بينما نجد القرآن يأمر المتمكنين وذوي الطول بأن يرزقوا من يلوذ بهم من الضعفاء، إذ يقول:

﴿وارْزُقُوهُمْ فيها وأكْسُوهُم﴾ (النساء ـ ٥).

***

٧ ـ الزارع الحقيقي ـ حسب نظر القرآن ـ هو الله، كما يقول:

﴿أفَرَأيْتُم ماتَحْرُثُونَ * ءَأنْتُمْ تَزرَعُونَهُ أَمْ نَحنُ الزّارِعُونَ﴾ (الواقعة ـ ٦٣و٦٤).

في حين أنّ القرآن الكريم في آية أُخرىٰ يطلق صفة الزارع علىٰ الحارثين، إذ يقول:

﴿يُعْجِبُ الزُّرّاعَ لِيَغيظَ بِهِمُ الكُفّار﴾ (الفتح ـ ٢٩).

***

٨ ـ إنّ الله هو الكاتب لأعمال عباده، إذ يقول:

﴿واللهُ يَكْتُبُ مايُبَيّتون﴾ (النساء ـ ٨١).

في حين يعتبر القرآن الملائكة ـ في آية أُخرىٰ ـ بأنّهم المأمورون بكتابة أعمال العباد، إذ يقول:

﴿بَلىٰ ورُسُلُنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُون﴾ (الزخرف ـ ٨٠).

***

٩ ـ وفي آية ينسب تزيين عمل الكافرين إلىٰ نفسه سبحانه يقول:

﴿إنَّ الَّذينَ لايُؤْمِنونَ بِالآخِرَةِ زَيَّنّا لَهُمْ أعْمالَهُم﴾ (النمل ـ ٤)

وفي الوقت نفسه ينسبها إلىٰ الشيطان:

﴿وَإذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشّيطانُ أعمالَهُم وَقالَ لا غالِبَ لَكُمُ اليَوْم﴾ (الأنفال ـ ٤٨).

وفي آية أُخرىٰ نسبها إلىٰ آخرين وقال:

﴿وَقَيَّضْنا لَهُمْ قُرَناءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ ما بَيْنَ أيديهِمْ﴾ (فصّلت ـ ٢٥).

***

١٠ ـ مرّ في هـذا البحـث حصـر التدبير في الله حتىٰ إذا سئـل من بعض المشركين عن المدبِّر لقالوا: هو الله، إذ يقول في الآية ٣١ من سورة يونس:

﴿وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ﴾.

بينما اعترف القرآن بصراحة في آيات أُخرىٰ بمدبرية غير الله حيث يقول:

﴿فَالمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾ (النازعات ـ ٥).

❋ ❋ ❋

فمن لمن يكن له إلمام بمعارف القرآن يتخيّل لأوّل وهلة أنّ بين تلك الآيات تعارضـاً غير أنّ الملمّين بمعارف الكتاب العـزيز يـدركون أنّ حقيقة هـذه الأُمور (أعني الرازقية، والإشفـاء ..) قائمة بالله علىٰ نحو لايكـون لله فيها أيّ شريك فهو تعـالى يقوم بها بـالأصـالة وعلىٰ وجـه « الاستقـلال»، في حين أنّ غيره محتاج إليـه سبحانـه في أصل وجوده وفعلـه، فما سواه تعـالى يقوم بهذه الأفعـال والشؤون علىٰ نحو «التبعية» وفي ظل القدرة الإلهية.

وبما أنّ هـذا العالم هـو عالم الأسبـاب والمسببات، وأنّ كل ظـاهرة لابـد أن تصدر وتتحقق من مجراها الخاص بها المقرر لها في عـالم الوجود ينسب القرآن هذه الآثار إلى أسبـابها الطبيعية دون أن تمنع خـالقية الله من ذلك، ولأجل ذلـك يكون ماتقوم به هذه الموجودات فعلاً لله في حين كـونها فعلاً لنفس الموجودات. غاية ما في الأمـر أنّ في نسبة هـذه الأُمـور إلى الموجـود الطبيعي نفســه إشـارة إلى الجانب «المباشري»، وفي نسبتها إلى «الله» إشارة إلى الجانب «التسبيبي».

ويشير القرآن إلى كلا هاتين النسبتين في قوله سبحانه:

﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رمىٰ﴾ (الأنفال ـ ١٧).

ففي حين يصف القرآن النبي الأعظم بالرمي، إذ يقول بصراحة ﴿إذ رميت﴾ نجده يصف الله بأنّه هو الرامي الحقيقي. وذلك لأنّ النبي إنّما قام بها قام بالقدرة التي منحها الله له، فيكون فعله فعلاً لله أيضاً، بل يمكن أن يقال: إنّ انتساب الفعل إلى الله (الذي منه وجود العبد وقوّته وقدرته) أقوىٰ بكثير من انتسابه إلى العبد بحيث ينبغي أن يعتبر الفعل فعلاً لله لا غير ولكن شدّة الانتساب هذه لا تكون سبباً لأن يكون هو الله سبحانه مسؤولاً عن أفعال عباده، إذ صحيح أنّ المقدمات الأوّلية للظاهرة مرتبطة بالله وناشئة منه إلاّ أنّه لما كان الجزء الأخير من العلّة التامة هو إرادة الإنسان ومشيئته بحيث لولاها لما تحققت الظاهرة، يعد هو مسؤولاً عن الفعل.

هذا وحيث إنّنا ركّزنا البحث ـ في هذه الرسالة ـ علىٰ بيان موازين التوحيد والشرك من وجهة نظر القرآن الكريم، لذلك تركنا الأدلة العقلية علىٰ هذا القسم من التوحيد، غير أنّ القرآن الكريم أشار في موضعين إلى برهان هذا القسم فنذكرهما بتوضيح إجمالي فنقول:

إنّ القرآن استدلّ على وحدة المدبّر في العالم ببرهان ذا شقوق، وقد جاء البرهان ضمن آيتين تتكفّل كل واحدة منهما بيان بعض الشقوق من البرهان، وإليك الآيتين:

﴿لَوْ كَانَ فيهِما آلهةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ العَرشِ عَمّا يَصِفون﴾ (الأنبياء ـ ٢٢).

﴿وَمَا كانَ مَعَهُ مِن إلهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلٰهٍ بِما خَلَقَ وَ لَعَلا بَعْضُهُمْ عَلىٰ بَعْضٍ سُبْحانَ اللهِ عَمّا يَصِفون﴾ (المؤمنون ـ ٩١).

وإليك مجموع شقوق البرهان:

إنّ تصوّر تعدد المدبّر لهذا العالم يكون على وجوه:

١ ـ أنّ يتفرد كل واحد من الآلهة المدبّرة بتدبير مجموع الكون باستقلاله؛ بمعنىٰ أن يعمل كل واحد ما يريده في الكون دونما منازع، ففي هذه الصورة يلزم تعدد التدبير لأنّ المدبر متعدد ومختلف في الذات فيلزم تعدد التدبير، وهذا يستلزم طروء الفساد على العالم وذهاب الانسجام المشهود وهذا مايشير إليه قوله سبحانه:

﴿لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ العَرْشِ عَمّا يَصِفون﴾

٢ ـ وأمّا أن يدبّر كل واحد قسماً من الكون الذي خلقه، وعندئذ يجب أن يكون لكل جانب من الجانبين نظام مستقل خاص مغاير لنظام الجانب الآخر وغير مرتبط به أصلاً، وعندئذ يلزم انقطاع الارتباط وذهاب الانسجام من الكون، في حين أنّنا لانرىٰ في الكون إلاّ نوعاً واحداً من النظام يسود كل جوانب الكون من الذرّة إلى المجرّة.

وإلى هذا الشق أشار بقوله: في الآية الثانية:

﴿إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلٰهٍ بما خَلَق﴾.

٣ ـ أن يتفضّل أحد هذه الآلهة على البقية ويكون حاكماً عليهم ويوحّد جهودهم، وأعمالهم ويسبغ عليها الانسجام والاتحاد وعندئذ يكون الإلٰه الحقيقي هو هذا الحاكم دون الباقي.

وإلى هذا يشير قوله سبحانه:

﴿وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلىٰ بَعْض﴾.

فتلخّص أنّ الآيتين بمجموعهما تشيران إلى برهان واحد ذا شقوق تتكفل كل واحدة منهما بيان شق خاص.

الرابعة: التوحيد في التشريع والتقنين:

لايشك عاقل في أنّ حياة الإنسان الاجتماعية تحتاج إلى قانون ينظّم أحوال المجتمع البشري وأوضاعه ويقوده إلى الكمال الذي خلق له، (والكل ميسّر لما خلق).

غير أنّ القرآن الكريم لم يعترف بتشريع للبشرية سوىٰ تشريع الله سبحانه، ولاقانون سوىٰ قانونه، فهو يراه المشرّع الوحيد الذي يحق له التقنين خاصة، وغيره المنفِّذ للقانون الإلهي المطبِّق لتشريعه.

وقد وردت في هذا الصدد آيات في الذكر الحكيم نكتفي بذكر قسم منها:

﴿ماتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إلاّ أسْماءً سَمَّيْتُمُوها أنْتُمْ وَآباؤكُمْ ما أنْزَلَ اللهُ بِها مِنْ سُلْطانٍ إنِ الحُكْمُ إلاّ للهِ أمَرَ ألاّ تَعْبُدوا إلاّ إيّاهُ ذلِكَ الدّينُ القَيِّمُ وَلكِنَّ أكْثَرَ النّاسِ لايَعْلَمون﴾ (يوسف ـ ٤٠).

فالمراد من حصر الحاكمية علىٰ الله هو حصر الحاكمية التشريعية عليه سبحانه، فالآية تهدف إلى أنّه لايحق لأحدٍ أن يأمر وينهىٰ ويُحرّم ويُحلّل سوىٰ الله سبحانه، ولأجل ذلك قال بعد قوله:

﴿إنِ الحُكْمُ إلاّ لله﴾ : ﴿أمَرَ ألاّ تَعبُدوا إلاّ إيّاه﴾.

فكأنّ أحداً يسأل عن أنّه إذا كان الأمر مختصاً به سبحانه فماذا أمر الله في مورد العبادة فأجاب على الفور:

﴿أمَرَ ألاّ تَعْبُدوا إلاّ إيّاه﴾.

وقال سبحانه:

﴿أفَحُكْمَ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَومٍ يُوقِنون﴾ (المائدة ـ ٥٠).

إنّ هذه الآية تقسم القوانين الحاكمة علىٰ البشر إلى قسمين: إلهي، وجاهلي، وبما أنّ ما كان من صنع الفكر البشري ليس إلهياً فهو بالطبع يكون حكماً جاهلياً.

وقال سبحانه:

﴿.. وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الكافِرون﴾.

وقال:

﴿.. وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظّالِمُون﴾.

وقال:

﴿.. وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الفاسِقُون﴾ (المائدة ـ ٤٤ و ٤٥ و ٤٧).

وهذه الآيات وإن كانت تصف الحاكم بغير ما أنزل الله بالصفات الثلاث لا المقنّن والمشرّع البشري غير أنّها تدل تلويحاً علىٰ حرمة نفس التقنين بغير إذنه، لأنّ الهدف من تشريع الأحكام وتقنين القوانين جعلها وسيلة للحكم والقضاء، وإلاّ فالتشريع والتقنين بدون التنفيذ والتطبيق لايحوم حوله عاقل.

فهذه المقاطع الثلاثة توضح أنّ ممنوعية التقنين والتشريع بهدف الحكم علىٰ وفقه كانت موجودة في الشرائع الإلهية السالفة أيضاً، وما ذلك إلاّ لأجل أنّ التقنين أوّلاً، والحكم ثانياً حقّ مخصوص بالله سبحانه، لم يفوّضه إلى أحد من خلقه، ولأجل ذلك يصف المبدِّل للنظام الإلهي بالكفر تارة، والظلم أُخرىٰ، وبالفسق ثالثة.

فهم كافرون لأنّهم يخالفون التشريع الإلهي بالرد والإنكار والجحود.

وهم ظالمون لأنّهم يسلمون حق التقنين الذي هو خاص بالله إلىٰ غيره.

وهم فاسقون لأنهم خرجوا بهذا الفعيل عن طاعة الله سبحانه.

وأمّا ما يفعله العلماء والفقهاء فهو تخطيط كل ما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي في إطار القوانين والضوابط الإلهية والإسلامية، وليس ذلك بتشريع أو تقنين.

الخامسة: التوحيد في الطاعة:

والمراد منه أنّه ليس هناك من تجب طاعته بالذات إلاّ الله تعالى فهو وحده الذي يجب أن يُطاع، وهو وحده الذي يجب أن تُمتثل أوامره، وأمّا طاعة غيره فتجب بإذنه وأمره، وإلاّ كانت محرّمة، موجبة للشرك.

ولأجل ذلك نجد القرآن الكريم يطرح مسألة الطاعة لله وحده مصرّحاً بانحصارها فيه إذ يقول:

﴿وما أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا ٱللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ (البيّنة ـ ٥) والدين في الآية بمعنى الطاعة، أي مخلصين الطاعة له ولا يطيعون غيره. ويقول:

﴿فَاتَّقوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْراً لِأَنْفُسِكُم﴾ (التغابن ـ ١٦).

ثم يصرّح القرآن الكريم بأنّ النبي لايطاع إلاّ بإذنه سبحانه إذ قال:

﴿وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلاّ لِيُطاعَ بِإِذْنِ الله﴾ (النساء ـ ٦٤)

وعلىٰ ذلك فكل من افترض اللهُ طاعَته، والانقياد لأوامره، والانتهاء عن مناهيه، فلأجل إذنه سبحانه.

فإطاعة النبي وأُولي الأمر، والوالدين وغيرهم إنّما لأجل إذنه وأمره سبحانه، ولولاه لم تكن لتجز طاعتهم، والانقياد لأوامرهم.

وعلىٰ الجملة فهاهُنا مطاع بالذات؛ وهو الله سبحانه وغيره مطاع بالعرض وبأمره. وأمّا علّة اختصاص الطاعة و وجهه فبيانه موكول إلى الكتب الكلامية.

السادسة: التوحيد في الحاكمية:

لايشك أيّ عاقل يدرك أنّ الحكومة حاجة طبيعية يتوقف عليها حفظ النظام في المجتمع البشري، وقيام الحضارة المدنية، وتعريف أفراد المجتمع بواجباتهم ووظائفهم، وما لهم وما عليهم من الحقوق.

وحيث إنّ إعمال الحكومة والحاكمية في المجتمع لاينفك عن التصرف في النفوس والأموال، وتنظيم الحريات وتحديدها أحياناً، والتسلّط عليها، احتاج ذلك إلى ولاية بالنسبة إلى الناس، ولولا ذلك لَعُدَّ التصرف عدواناً.

وبما أنّ جميع الناس سواسية أمام الله، والكل مخلوق له بلا تمييز، فلا ولاية لأحد علىٰ أحد بالذات، بل الولاية لله المالك الحقيقي للإنسان، والكون، والواهب له وجوده وحياته فلا يصح لأحد الإمْرَة علىٰ العباد إلاّ بإذنٍ من الله سبحانه.

فالأنبياء والعلماء والمؤمنون مأذونون من قِبله سبحانه في أن يتولّوا الأمر من جانبه ويمارسوا الحكومة علىٰ الناس من قبله، فالحكومة حق مختص بالله سبحانه، والامارة ممنوحة من جانبه.

قال سبحانه:

﴿إنِ الحُكْمُ إلاّ للهِ أمَرَ ألاّ تَعْبُدوا إلاّ إيّاهُ ذلِكَ الدّينُ القَيِّمُ وَلكِنَّ أكْثَر النّاسِ لايَعْلَمون﴾ (يوسف ـ ٤٠).

والحكم له معنىٰ وسيع أوسع من التشريع والتقنين والمراد منه هنا هو الحاكمية على الإنسان ولأجل كونه واجداً لذلك المقام، أصدر أمراً بعدم عبادة غيره.

ويوضح الانحصار قوله سبحانه:

﴿إنِ الحُكْمُ إلاّ للهِ يَقُصّ الحَقّ وَهُوَ خَيْرُ الفاصِلين﴾ (الأنعام ـ ٥٧).

﴿أَلاَ لَهُ الحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الحاسبين﴾ (الأنعام ـ ٦٢)

نعم إنّ اختصاص حق الحاكمية بالله سبحانه ليس بمعنىٰ قيامه شخصياً بممارسة الإمرة، بل المراد أنّ من يمثّل مقام الإمرة في المجتمع البشري يجب أنّ يكون مأذوناً من جانبه سبحانه لإدارة الأُمور، والتصرّف في النفوس والأموال.

ولأجل ذلك نرىٰ أنّه سبحانه يمنح لبعض الأنبياء حق الحكومة بين الناس، إذ يقول:

﴿ياداوُدُ إنّا جَعَلْناكَ خَليفَةً في الأرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النّاسِ بالحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الهَوىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبيلِ الله﴾ (سورة ص ـ ٢٦).

ولأجل ذلك يجب أن تكون الحكومة في المجتمع الإسلامي مأذونة من قبل الله سبحانه ممضاة من جانبه، وإلاّ كانت من حكم الطاغوت، الذي شجبه القرآن في أكثر من آية.

السابعة: التوحيد في العبادة:

والمراد منه حصر العبادة لله سبحانه وحده وهذا هو الأصل المتفق عليه بين جميع المسلمين بلا اختلاف منهم قديماً، وفي هذا العصر، فلا يكون المسلم مسلماً إلاّ بعد الاعتراف بهذا الأصل.

بيد أنّ الاتفاق علىٰ هذا الأصل لايستلزم الاتفاق في بعض الأُمور التي وقع الاختلاف في كونها عبادة لغير الله سبحانه، أو أنّها تكريم واحترام، وإكبار وتبجيل.

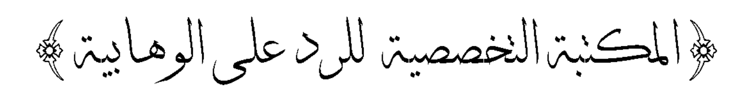
وعلىٰ الجملة فالكبرىٰ، أعني كون العبادة خاصة الله لايشاركه فيها شيء، مما لم يختلف فيها اثنان، وإنّما الكلام في تشخيص الصغرىٰ وإنّه هل العمل الفلاني

ـ مثلاً ـ عبادة لغير الله حتىٰ يكون نفس العمل شركاً، والفاعل مشركاً فيخرج عن ربقة الإسلام، وجادة التوحيد، أو أنّه تكريم وتبجيل لأهداف مقدسة لا يمت إلى العبادة ـ فضلاً عن عبادة غير الله ـ بصلة؟

وهذا الأصل هو الذي عزمنا في هذه الرسالة علىٰ بيانه وتوضيحه فانّ كثيراً من الوهابيين جعلوا «الشرك في العبادة» ذريعة لتكفير كثير من المسلمين، وجعلهم في سلك المشركين في العبادة، ولأجل أن يتجلّىٰ هذا الموضوع بأفضل نحو نقول:

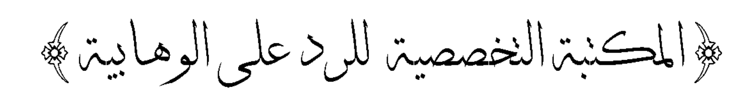
إنّ الأصل الذي يجب أن نتوصل إليه قبل كل شيء، هو تحديد مفهوم العبادة في ضوء القرآن الكريم والسنّة المطهرة حتىٰ يكون معياراً ثابتاً في تشخيص العبادة عن غيرها، إذ لولا هذا لم يثمر البحث، ولم يتم الجدال والنقاش.

فهذا هو الأصل اللازم الذي غفل عنه مؤلّفو الوهابية، فأخذوا يصفون كثيراً من أعمال المسلمين بالشرك في العبادة من دون أن يحدّدوا قبل ذلك ضابطة قرآنية ثابتة وواضحة؛ غير أنّنا قبل أنّ نتوصل إلى تحديد مثل هذه الضابطة نقدّم أُموراً هي:



الفصل الأوّل

عشر مقدمات ضرورية ..


﴿المكتبة التخصصية للرد على الوهابية﴾

١ ـ نبذ الشرك أساس دعوة الأنبياء:

الأمر الذي كان يشكّل أساس دعوة الأنبياء في جميع عهود الرسالة السماوية هو: دعوة البشر إلى عبادة (الله الواحد) والاجتناب عن عبادة غيره.

فالتوحيد في العبادة وتحطيم أغلال الشرك والوثنية كان من أهم التعاليم السماوية التي تحتل مكان الصدارة في رسالات الأنبياء ـ عليهم السلام ـ حتىٰ كأنّ الأنبياء والرسل لم يبعثوا ـ أجمع ـ إلاّ لِهدف واحد هو تثبيت دعائم التوحيد ومحاربة الشرك.

لقد ذكر القرآن هذه الحقيقة ـ بجلاء ـ إذ قال:

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنا في كُلِّ أُمّةً رَسُولاً أنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجتَنِبُوا الطّاغُوت﴾ (النحل ـ ٣٦).

﴿وَما أرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إلاّ نُوحي إلَيهِ أنّهُ لا إلٰهَ إلاّ أنا فاعبُدُون﴾ (الأنبياء ـ ٢٥).

ثم في موضع آخر يصف القرآن الكريم التوحيد في العبادة بأنّه الأصل المشترك بين جميع الشرائع السماوية إذ يقول:

﴿قُلْ يا أَهلَ الكِتابِ تَعالَوْا إلىٰ كَلِمَةٍ سَواءٍ بَيْنَنا وَبَيْنَكُمْ ألاّ نَعْبُدَ إلاّ اللهَ

وَلاَنُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً﴾ (آل عمران ـ ٦٤).

وإذا أردت أن تعرف كيف بيّن القرآن الكريم (الشرك) في العبادة أو جميع أقسامه وصور المشرك في فقده ما يعتمد عليه في حياته فتدبّر في الآية التالية إذ يقول تعالىٰ:

﴿وَمَنْ يُشْرِكُ باللهِ فَكَأَنَّما خَرَّ مِنَ السَماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهوي بِهِ الرّيحُ في مَكانٍ سَحِيق﴾!! (الحج ـ ٣١).

ولايستطيع أيّ تشبيه علىٰ ترسيم بطلان الشرك وضياع المشرك وخيبته وحيرته بأوضح مما رسمته هذه الآية الكريمة.

٢ ـ منشأ الشرك والوثنية:

من العسير جداً إبداء الرأي في جذور الوثنية ومنشأ هذا الانحراف العقيدي ونموّه بين البشر، خاصة أنّ موضوع الوثنية لم يكن عند قوم أو قومين، ولا في شكل أو شكلين، ولا في منطقة أو منطقتين ليتيسّر للباحث إبداء نظر قطعي فيه وفي نشوئه.

فالوثنية عند «عرب الجاهلية» مثلاً تختلف عمّا عليها عند «البراهمة» وهي عند «البوذيين» تختلف عمّا هي عليها عند «الهندوس» فاعتقادات هذه الطوائف والشعوب مختلفة في موضوع الشرك بحيث يعسر تصوّر قدر مشترك بينها [1].

أمّا العرب البائدة مثل عاد وثمود أُمم هود وصالح، ومثل سكنة مدين

١ـ شرحت دوائر المعارف، وبخاصة دائرة معارف البستاني معتقدات هذه الشعوب الآسيوية التي تعيش في رقعة كبيرة في آسيا.

وسبأ: أُمـم شعيب وسليمان، فكـانـوا بين وثنيين وعبـدة الشمـس (١) وقد ذكـرت عقائدهم وطريقة تفكيرهم في القرآن الكريم.

وقد كان عرب الجاهلية من أولاد إسماعيل موحّدين ردحاً من الزمن، يتبعون تعاليم النبي إبراهيم وولده إسماعيل -عليهما السلام- ولكن ـ علىٰ مر الـزمان وعلىٰ أثر الارتباط بالشعوب والأُمم الوثنية ــ حلّت الوثنية محل التوحيد في المجتمع العربي الجاهلي تدريجيّاً (٢).

هذا حـال الأُمة العربيـة العائشة في تلكم النـواحي. وأمّا الأُمّة العـائشة في مكة وضواحيها المقاربة لعصر الرسول فقد نقل المؤرخون أنّ أوّل من أدخل الوثنية في مكة ونواحيها وروّجها فيها هو : «عمرو بن لحي».

فقـد رأىٰ في سفـره إلى البلقاء مـن أراضي الشـام أُنـاساً يعبـدون الأوثـان، وعندما سألهم عمّـا يفعلون قائلاً:

ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدونها؟!

قالوا: هذه أصنام نعبدها فنستمطرها فتمطرنا ونستنصرها فتنصرنا!

فقال لهم: أفلا تعطونني منها فأسير به إلى أرض العرب فيعبدوه؟

وهكـذا استحسن طـريقتهـم واستصحب معـه إلى مكـة صنماً كبيراً بـاسـم «هبل» ووضعه علىٰ سطح الكعبة المشرّفة، ودعا الناس إلى عبادتها (٣)!.

ثم إنّـه لما أصابَ المسلمين مطرٌ في الحديبيـة لم يبل أسفل نعـالهم أي ليلاً، فنادىٰ منادي رسول الله ﷺ: أن صَلّوا في رحالكم، وقال ﷺ صبيحة ليلة الحديبية لما

١ـ قال سبحانه: ﴿وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله﴾(النمل ـ ٢٤).

٢ـ وهذا يعطي أنّ الـوثنية تمتدّ جذورها في المجتمع العربي الجاهلي إلى زمـن بعيد وإن كان دخولها إلى مكة وضواحيها ليس بذاك البعد حسب ما ينقله ابن هشام وغيره من أهل السيرة والتاريخ.

٣ـ سيرة ابن هشام: ١ /٧٩.

صلّىٰ بهم: «أتـدرونَ ما قـال ربّكم»؟ قالـوا: الله ورسـوله أعلم قـال: قال اللهُ عـزّ وجلّ:

صَبَّح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر، فأمّا من قال: مُطِرْنا برحمةِ الله وفضله فهو مؤمن بالله وكافـر بالكواكب، ومن قال: مُطرنا بنجم كذا وفي روايـة بنوء كذا وكذا فهو مؤمن بالكواكب وكافر بي»[1].

وهـذان النصّان التـاريخيـان يثبتـان في نفس الـوقت بأنّ العـرب الجاهليين بعضهم أو كلهم كـانوا مشركين في الربوبيـة، ومعتقدين بأنّ الأمطار بيـد الأصنام فكانوا يستمطرونها، ويزعمون بأنّها تمطـرهم. فاجعل هذا علىٰ ذكر منك لأهميته في الأبحاث القادمة.

هذا ويـرىٰ بعض البـاحثين أنّ «الوثنيـة» نشأت من تعظيم الشخصيـات وتكريمهم وتخليدهم؛ فعندما كان يموت أحد الشخصيات كانوا ينحتون له تمثالاً لإحياء ذكـراه وتخليد مثـاله في أفئدتهم، ولكـن مع مرور الـزمن وتعاقـب الأجيال كانت تتحول هذه التماثيل ـ عند تلك الأقوام ـ إلى معبودات، وإن لم تقترن ساعة صنعها بمثل هذا الاعتقاد.

وأحياناً كان رئيس عائلـة يحظىٰ باحترام وتعظيم كبيرين ـ في حياته ـ حتىٰ إذا مات نحتوا له تمثالاً علىٰ صورته وعكفوا علىٰ عبادته.

وفي اليونان والـروم القديمتين كان رب العائلة ورئيسها يعبـد من قبل أهله فإذا توفّي عبدوا تمثاله.

وتوجد اليـوم في متاحف العالم أصنام وتماثيل لرجـال الدين وللشخصيات البارزة الذين كانوا ـ ذات يوم ـ أو كانت أصنامهم تعبد كما يعبد الإله.

١ـ السيرة الحلبية: ٣/ ٢٩.

ومن محاورة النبي إبراهيم -عليه السلام- مع كبير قومه: «نمرود» يستفاد بوضوح أنّ نمرود كان موضع العبادة من جانب قومه.

كما يتبين بأنّ فرعون زمان موسىٰ -عليه السلام- رغم أنّه كان بنفسه معبوداً عند قومه كان يعبد أصناماً، خاصة، لعلّها كانت أشكالاً لشخصيات سابقة من أسلاف فرعون، حيث يخبرنا القرآن الكريم قائلاً:

﴿وقالَ الملأ مِنْ قَومِ فرعَونَ أتَذَرُ مُوسىٰ وقَومَهُ لِيُفسِدُوا في الأرضِ ويَذَرَكَ وآلِهتِكَ﴾ (الأعراف ـ ١٢٧).

خلاصة النظر أنّ هذه الأصنام والتماثيل كانت تنحت وتصنع بادئ الأمر لتخليد ذكرىٰ رجال دين وزعماء وشخصيات كبار، ولكن مع مرور الزمن وانقراض أجيال وحلول أجيال أُخرىٰ مكانها كان هذا الهدف ينحرف عن مجراه الأصلي، وتتحول تلك التماثيل إلى معبودات، وتلك الأصنام إلىٰ آلهة مزعومة.

٣ ـ حصر التوحيد في العبادة بالله تعالى:

والمقصود بهذا التوحيد هو أن نفرد خالق الكون بالعبادة ونرفض عبادة غيره مما يكون مخلوقاً له تعالى. وهذا في مقابل الشرك في العبادة الذي يعني أن يعبد الإنسان ـ رغم اعتقاده بوحدانية خالق هذا الكون ـ مخلوقاً، أو مخلوقات، لسبب من الأسباب.

وهذا هو ماتسميه الوهابية بالتوحيد في الإلوهية، كما تسمّي التوحيد الذاتي بالتوحيد في الربوبية، وكلا الاصطلاحين خطأ لما ستعرف من معنىٰ الإلوهية وأنّ معناها ليس المعبودية، بل (الإله، والله) متساويان من حيث المبدأ أو المفهوم، غير

أنّ الأوّل كلّـي والثاني علم لواحد من مصاديق ذاك الكلي.

وأمّا الـربوبية فهـي بمعنىٰ التدبير والتصرف في الكـون، لا «الخالقية» وإن كان التدبير من حيث الأدلة الفلسفية لاينفك عن الخالقية.

والأولىٰ بل المتعيّن أن نعبّـر عن التـوحيد الذاتي بالتوحيد في الإلـوهية، وأنّه ليس هناك إله إلاّ الله، لا أنّ هناك إلٰه أعلىٰ وهـو الله سبحانه، وآلهة صغار يملكون بعض شؤونه سبحانه، من الشفاعة والمغفرة وغيرهما مما هو من أفعاله سبحانه كما كان عليه عرب الجاهلية.

كما أنّ المتعين أن نعبّر عن «التـوحيـد في الخلـق» بالتـوحيـد في الخالقيـة لا التوحيد في الربـوبية ـ لما عرفنا من أنّ الـرب ليس بمعنىٰ الخالق وإن كان لاينفك عنه في الصعيد الخارجي حسب البرهان العقلي.

كما أنّ المتعين أن نعبّـر عن التوحيد في العبادة بهذا اللفظ نفسه لا بالتوحيد الإلوهي لما عرفت من أنّ الإلٰه ليس بمعنىٰ المعبود.

والحاصل أنّـه ليـس المطروح في هـذه المرحلـة من الشرك هـو: تعـدد الإلهة ولا الاعتقاد بأنّ للكـون أجمع خالقاً غير الله الـواحد الذي خلق الكـون بما فيه من الآلهة المزعومـة ولكن مع هـذا الاعتراف ربما تترك عبـادة الإلـه الواحـد، ويعبـد غيره.

وتختلف دوافع «عبادة المخلوق أو المخلوقـات» عند الأُمم والشعوب، فربما كانت علّـة بسيطة، وأحياناً كـان يتّخذ الدافع صبغة فلسفيـة. وفيما يلي نستعرض أهم دوافع الشرك.

٤ ـ دوافع الشرك في العبادة:

نشير ـ من بين الدوافع الكثيرة ـ إلى ثلاثة:

أ) الاعتقاد بتعدّد الخالق.

كان الوثنيون ومن شاكلهم من القائلين بالتثليث، بحكم اعتقادهم بالثنوية والتثليث مضطرين إلى عبادة أكثر من إله.

ففي البوذية تجلّى الإله الأزلي الأبدي في ثلاثة آلهة، أو ثلاثة مظاهر بالأسماء التالية:

١ ـ براهما ـ أي الإله الموجد.

٢ ـ فيشنو ـ أي الإله الحافظ المبقي.

٣ ـ سيفا ـ أي الإله المفني.

وفي النصرانية ظهر بالأسماء التالية:

١ ـ الأب.

٢ ـ الابن.

٣ ـ روح القدس.

وفي الدين الزرادشتي اعتقد ـ إلى جانب «اهورا مزدا» بإلهين آخرين هما:

١ ـ يزدان.

٢ ـ اهريمن [1].

---

١ ـ وعلى هذا التفسير يصير المجوس من الثنوية بلحاظ، ومن أهل التثليث بلحاظ آخر فتدبّر.

وإن كانت عقيدة الزرادشتيّين ـ الواقعة في شأن هذين الإلهين الأخيرين تكتنفها حالة من الإبهام والغموض.

وعلىٰ كل حال فإنّ الاعتقاد بتعدّد الذات الإلهية كان أحد الدوافع وراء عبادة غير الله، والسبب للشرك في العبادة، وقد أبطل القرآن الكريم بالبراهين العديدة الواضحة أساس مثل هذا الاعتقاد.

ب) تصوّر ابتعاد الخالق عن المخلوق:

وقد كان الدافع الثاني لعبادة الله هو تصوّر ابتعاد الله عن المخلوق، بمعنىٰ أنّهم كانوا يظنّون أنّ الله بعيد عن المخلوقين لايسمعهم ولاتبلغه أدعيتهم وطلباتهم.

ولذلك اختاروا وسائل ظنّوا أنّها تتكفّل إيصال أدعيتهم إليه، وكأنّ المقام الربوبي كالمقامات البشرية لايمكن الوصول إليها إلاّ عن طريق الوسائط، ومن أجل هذا راحوا يعبدون القدّيسين والملائكة والجن والأرواح لتوصل دعواتهم إلى المقام الربوبي.

ولقد أبطل القرآن الكريم هذه التصورات ببيانات متنوعة ومتعدّدة يقول فيها: بأنّ الله أقرب من كل قريب.

وأنّه تعالى يسمع سرهم ونجواهم وعلانيتهم.

وأنّه تعالى محيط بما يسرّون ويعلنون.

ولذلك فلا حاجة إلى اتّخاذ تلك الآلهة المصطنعة، ولاحاجة إلى عبادتها، إذ لو كان الهدف من عبادتها هو توسّطهم لإيصال مطالبهم إلى الله فالله يعلم بها جميعاً وهو الذي لايعزب عنه شيء.

وجاء كل هذا في الآيات التالية:

﴿ونَحْنُ أقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيد﴾ (ق ـ ١٦).

﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَه﴾ [١] (الزمر ـ ٣٦).

﴿ادْعُوني أَسْتَجِبْ لَكُم﴾ [٢] (غافر ـ ٦٠).

﴿قُلْ إن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ الله﴾ (آل عمران ـ ٢٩).

﴿مايَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلاثَةٍ إلاّ هوَ رابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إلاّ هُوَ سَادِسُهُم﴾ (المجادلة ـ ٧).

وبهذه الآيات وغيرها يُبطل القرآن هذا الدافع للوثنية والشرك....

ج) تفويض التدبير إلى صغار الآلهة:

يجد كل إنسان في قرارة نفسه الخضوع للقدرة العليا، ويستصغر نفسه في قبالها، ومثل هذا الإحساس الفطري وإن لم يظهر علىٰ اللسان والجوارح الأُخرىٰ لكنّه يكمن في قرارة الضمير في صورة نوع من الإحساس بالخضوع هذا من جانب. ومن جانب آخر اعتاد الإنسان علىٰ التعامل مع الموجودات المحسوسة فيريد صب كل أمر في قالب المحسوس....

وعلىٰ هذا الأساس يريد المشرك أن يصب القوىٰ الغيبية في صورة الأجسام المشاهدة، والأشكال المنظورة، أضف إلى ذلك أنّه لقصور فكره، أو لتصوّر أنّ كل حادثة في هذا الكون أُنيطت إلى قوة قاهرة هي أيضاً مخلوقة لله كإله البحر، وإله الحرب، وإله السلام، وكأنّ حكومة الكون مثل حكومات الأرض يفوّض فيها كل جانب من جوانب الحياة إلى واحد. وتكون هذه القدرة مختارة فيما تريد، وفعّالة لما

١ و ٢ـ نعم ليست صراحة الآيتين في ما نرتأيه، مثل الآية المتقدمة فلاحظ.

تشاء!!!

من أجل هذا عبد سكنة شواطئ البحار (إله البحر) لكي يجود عليهم بنعم البحر ويدفع عنهم آفاته وغوائله كالطوفان؛ فيما عبد سكنة الصحاري (إله البر) ليفيض عليهم بمنافعها، ويدفع عنهم مضارها، كالزلزال وماشابه ذلك من آفات الأرض، وغوائل الصحراء.

ولكن حيث إنّهم ما كانوا متمكّنين من رؤية هذه الآلهة التي توهّموها واخترعوها، افترضوا لها صوراً خيالية، وأشكالاً وهمية، ونحتوا على غرارها تماثيل وأصناماً، وراحوا يعبدون هذه الأصنام المصنوعة بدلاً عن عبادة القوى الغيبية نفسها التي تمثلها هذه الأصنام ـ كما في زعمهم ـ.

لهذا السبب كان بين عرب الجاهلية فريق يعبد الملائكة، وفريق آخر يعبد الجن، وثالث يعبد الكواكب الثابتة كالشعرى، رابع يعبد الكواكب السيارة، وكان الهدف من عبادتها ـ جميعاً ـ هو جلب خيرها ونفعها، واجتناب ضررها وشرورها.

ولقد كانوا يتمتعون ـ في صنع التماثيل والأصنام ـ من سعة نظر خاصة، فهم لم يلزموا أنفسهم بأن يصنعوا ما ينطبق على الصور الواقعية لتلك الأشياء ولذلك كانوا يصنعون لكل واحد من الآلهة الموهومة أصناماً لاتشبه صورها الواقعية أبداً كإله الحرب، وإله السلام، وإله الحب، ولكن في كل هذا كان الدافع الوحيد هو صب الأُمور الغيبية في قالب المحسوسات، وحيث إنّ هذه الأرباب والآلهة (الصغار) لم تكن بذاتها في متناول الإحساس، وكان للكواكب طلوع وأُفول، وكان التوجّه إليها لايخلو ـ لذلك ـ من مشقة فتوجهوا صوب تماثيلها، وصاروا إلى عبادتها.

ولقد انتقد القرآن وشجب بشدة فكرة تفويض القدرة وأمر تدبير الكون إلى الآلهة الصغار المدعاة المخلوقة لله، ووصف الله في مواضع عديدة، بأنّه المدبر

الوحيد لأُمور الكون حيث يقول:

﴿ ثُمَّ اسْتَوىٰ علَـىٰ العَرشِ يُدَبّرُ الأَمر ﴾ (يونس ـ ٣) [١].

لقد جعل القرآن الكـريم ـ في آيات كثيرة ـ الخلق والإحيـاء والإماتة وتسيير الكواكب والأفلاك وتنظيم الشمس والقمـر والأرزاق، أفعالاً مختصة بالله تعالى [٢] وشجب بعنف وشدة كـل فكرة تقضي بإشراك أية قدرة مع الله، وكـل فكرة تقول: بتفويض تدبير الأُمور الكونية إلى مخلوقاته.

إنّ الآيات القرآنية الواردة في هذا الشأن من الكثرة بحيث يعسر نقل عشرها هنا، ولكن للاطّلاع نذكر ونورد بعض هذه الآيات:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللهُ ٱلَّذِي خَلَـقَ السَّمٰواتِ وَٱلأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيّـام ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ ٱلعَرْشِ يُغْشِي ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَٱلشَّمْسَ وَٱلقَمَـرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ ٱلخَلْقُ وَٱلأَمْرُ تَبارَكَ ٱللهُ رَبُّ العَالَمِينَ﴾(الأعراف ـ ٥٤).

﴿قُلْ مَـنْ يَـرْزُقُكُمْ مِنْ السَّماءِ وَالأَرْضِ أَمَّـنْ يَمْلِكُ السَّمْـعَ وَالأَبصـارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الحيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّـتَ مِنَ الحيِّ وَمَنْ يُدَبِّـرُ الأَمرَ فَسَيَقُولُـونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُـونَ* فَذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمُ الحَقُّ فَماذا بَعْـدَ الحَقِّ إِلاّ الضّلالُ فَأَنّـىٰ تُصْرَفُونَ﴾ (يونس ـ ٣١ ـ ٣٢).

❋ ❋ ❋

١ـ راجع الرعد الآية (٢) والسجدة الآية (٥).

٢ـ اختصـاص هذا النوع من الأُمـور بالله لايمنع من توسيـط الأسباب التي تعمل هي أيضـاً بأمر الله ومشيئته وتكـون قدرتها في طـول القدرة الإلهية، وواضح أنّ الاعتقـاد بتلك الأُمور بما هـي أسباب لايعني تفـويض أمر الكـون إليها. فـراجع كتاب مفـاهيم القـرآن الجزء الأوّل ـ الفصل الثـامن؛ التوحيد في الربوبية والتدبير.

إلى هنا بيّنا ثلاثة دوافع للإشراك بالله في العبادة ولن ندّعي ـ مطلقاً ـ بأن لايكون ثمة دافع آخر للشرك غير ما ذكرناه، ولكن الدوافع التي ينتقدها القرآن الكريم كانت أساس نشوء الشرك وانتشاره في العالم.

إنّ المسلم المعتقد بإله الكون، الإلٰه الواحد، الإلٰه الحاضر في كل مكان، القريب إلى عباده، الإله الذي بيده الخلق المدبّر للكون بنفسه الذي لم يعط أمره ولم يفوّضه إلى أحد.

إنّ المسلم مع هذا الاعتقاد، لايمكن أن يتّخذ معبوداً سوىٰ الله، بل لاتكفي عبادته وحده، إنّما يجب عليه أن يحارب عقائد الشرك والوثنية، وأن لايرضىٰ بتجاوز أحد عن دائرة التوحيد لحظة واحدة.

❋ ❋ ❋

وحول الدافع الثالث نذكّر بنكتة مهمة وهي: أنّه قد يمكن أنّ يعتقد أحد بأن أمر الكون كلّه لله، ولم يسلّم هذا النوع من الأُمور إلى غيره، ولكن يعتقد بأنّ الأُمور المعنوية التي ترتبط بأعمال العباد كالشفاعة والمغفرة الّتي هي من الأُمور المختصة بالله قد أعطاها ومنحها للأفراد، وهذا هو أحد دوافع عبادة غير الله، ولقد جعل القرآن الكريم: الشفاعة ـ بصراحة تامة ـ محض حق الله فلا يمكن لأحد أن يشفع بدون إذنه إذ يقول:

﴿**قُل للهِ الشَّفاعةُ جَميعاً**﴾ (الزمر ـ ٤٤).

كما جعل الغفران والمغفرة لذنوب عباده حقاً مختصاً به سبحانه لا يشاركه فيه أحد غيره، ومن زعم أنّ المغفرة بيد غيره سبحانه فقد أشرك. قال تعالى:

﴿فَاسْتَغفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاّ الله﴾ (آل عمران ـ ١٣٥).

ولقد كان فريق من وثنيي عصر الرسالة يعبدون الأصنام التي كانوا يتصورون أنّها من ذوي النفوذ عند الله، أنّها أُنيطت بهم أُمور الشفاعة والمغفرة.

وسوف نتحدث في البحوث القادمة حول هذا النوع من الشرك الذي هو أضعف أنواعه. وإذا تبيّنت هذه الدوافع واتّضحت لنا كيفية انتقاد القرآن الكريم لها يلزم أن نلتفت إلى ما يذكره أغلب كتّاب الوهابيين ومؤلّفيهم في كتبهم.

٥ ـ تفسير التوحيد الإلوهي والرُّبوبي:

لم يزل مؤلّفوا الوهابية يعترفون بنوعين من التوحيد ويسمّون النوع الأوّل من التوحيد بـ «التوحيد الربوبي» ويسمّون النوع الآخر بـ «التوحيد الإلوهي» ثم يذكرون أنّ التوحيد الربوبي، والاعتقاد بوحدانية الخالق لايكفي بمجرده في التوحيد الذي بعث الأنبياء والرسول الأعظم خاصة من أجل إقراره ونشره في المجتمع الإنساني، بل يجب ـ علاوة علىٰ التوحيد الربوبي ـ أن يفرد الله بالعبادة ولايشرك به أحد، لأنّ مشركي العرب مع أنّهم كانوا يوحّدون خالق الكون ويعتقدون بأنّه واحد لا أكثر فأنّ القرآن كان يعتبرهم مشركين إذ يقول:

﴿وَما يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بالله إِلاّ وَ هُمْ مُشْرِكُون﴾ (يوسف ـ ١٠٦) [1].

---

١ ـ «فتح المجيد» تأليف الشيخ عبدالرحمان بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب المتوفىٰ عام (١٢٨٥هـ): ص١٢ و٢٠ وهذا يدرّس الآن في المناهج الدراسية عندهم، ويؤكدون علىٰ هذين النوعين من التوحيد ثم يتهمون المسلمين بأنّهم موحّدون ربوبياً لا إلوهياً.

وقد عرفت في ما مضىٰ أنّ تسمية التوحيد في الخالقية بالتوحيد الربوبي، وتسمية التوحيد في العبادة بالتوحيد الإلوهي خطأ من حيث اللغة ومصطلح القرآن.

ولا كلام في هـذا المطلب وليس مـن المسلمين أحد يتحلّىٰ بـالواقعيـة ينكر عدم كفايـة التوحيد الربوبي وحـده، بل للتوحيد ـ كما أسلفنا ــ مراحل أربع وإن اقتصر الوهابيون علىٰ مرحلتين منها ونسوا أو تناسوا المرحلتين الأُخريين.

غير أنّ الجديـر بالـذكر هـو: أنّه لايختلف أحـد مع هـؤلاء في هذه المسألـة الكلية، فالجميع متّفقون علىٰ وجوب الاجتناب عن عبادة غير الله، ولكن المهم هو أنّ الوهـابيين يتصوّرون أنّ تعظيم الأنبياء، وأوليـاء الله ـ مثلاً ــ عبادة، في حين أنّ بين التعظيم والعبادة ـ في نظر الآخرين ـ بوناً شاسعاً وفرقاً كبيراً جداً.

وبعبارة أُخرىٰ: ليس بين المسلمين خلاف في هذا الأصل الكلّي، وهو عدم جـواز عبادة غير الله أبـداً، وإنّما الخلاف هـو في نظر الفـرقـة الوهـابيـة إلى بعض الأعمال ـ كالزيارة مثلاً عنـد بعضهم ـ حيث اعتبرتها عبادة، في حين لاتكون هذه الأعمال عبادة ـ في نظر الآخرين ـ .

وبصيغة علميـة لابد أن نقول: ليـس الخلاف في الكلّي وإنّما الخلاف هو في تعيين المصداق.

ولأجل حل هـذه المشكلة لابـد ـ أوّلاً ــ من التعـرّف علىٰ المفهوم الـواقعي للعبادة لنميّز في ضوء ذلك: العبادة عن غيرها.

وهكذا أيضـاً يمكن الوقوف علىٰ حقيقـة الحال في غير موضوع الـزيارة من الأُمور التي يعدها الوهابيون من العبادة كالتوسل بأولياء الله، وطلب الحاجة منهم في حين يخالفهم المسلمون في ذلك، فيجوّزون هذه التوسلات، ويعتبرونها نوعاً من الأخذ والتمسك بالأسباب، الذي ورد في الشرع الشريف.

٦ ـ هل العبادة هي مطلق الخضوع أو التكريم؟

لأئمـة اللغة العـربية في المعـاجم تعـاريف متقـاربة للفظـة العبـادة، فهم يفسّرون العبادة بأنّها «الخضوع والتذلّل» وإليك فيما يلي نص أقوالهم:

١ ـ يقـول ابـن منظـور في «لسـان العـرب»: «أصل العبــودية: الخضـوع والتذلّل».

٢ ـ ويقول الراغب في «المفردات»:

«العبودية: إظهار التذلّل، والعبادة أبلغ منها، لأنّها غاية التذلّل، ولايستحق إلاّ من له غاية الإفضال، وهو الله تعالى، ولهذا قال: ﴿ألاّ تَعْبُدُوا إلاّ إيّاه﴾.

٣ ـ وفي «القاموس المحيط» للفيروز آبادي: «العبادة: الطاعة».

٤ ـ وقال ابن فارس في «المقاييس»:

«العبد له أصلان كأنهما متضادان، والأوّل من ذينك الأصلين يدلّ على لين وذل، والآخـر على شـدّة وغلظ». ثم أتـى بمـوارد المعنى الأوّل وقـال: من البـاب الأول: البعير المعبد أي المهنوء بـالقطران، وهذا أيضاً يدل على مـا قلناه لأنّ ذلك يذلّه ويخفض منه.

والمعبد: الذلول، يوصف به البعير أيضاً.

ومن الباب الثاني: الطريق المعبّد، وهو المسلوك المذلّل.

٧ ـ ليس مطلق الخضوع عبادة:

بيد أنّ العبادة وإن فسّروها بالطاعة والخضوع والتذلّل أو إظهار نهاية التذلّل، لكن جميع هذه التعاريف ما هي إلاّ نوع من التعريف بالمعنىٰ الأعم، لأنّ الطاعة والخضوع وإظهار التذلّل ليست ـ علىٰ وجه الإطلاق ـ عبادة، لأنّ خضوع الولد أمام والده، والتلميذ أمام أُستاذه، والجندي أمام قائده لايعدّ عبادة مطلقاً مهما بالغوا في الخضوع والتذلّل، وتدلّ الآيات ــ بوضوح ـ على أنّ غاية الخضوع والتذلّل، فضلاً عن كون مطلق الخضوع، ليست عبادة، ودونك تلك الآيات:

١ ـ سجود الملائكة لآدم الذي هو من أعلىٰ مظاهر الخضوع حيث قال سبحانه:

﴿وإذْ قُلنا للملائِكةِ اسْجُدُوا لآدَمْ﴾ (البقرة ـ ٣٤)

فالآية تدل علىٰ أنّ آدم وقع مسجوداً للملائكة، ولم يحسب سجودهم له شركاً وعبادة لغير الله، ولم تعد الملائكة بذلك العمل مشركة، ولم يجعلوا بعملهم ندّاً لله وشريكاً في المعبودية، بل كان عملهم تعظيماً لآدم وتكريماً لشأنه.

وهذا هو نفسه خير دليل علىٰ أنّه ليس كل تعظيم أمام غير الله عبادة له، وأنّ جملة: ﴿**اسجدوا لآدم**﴾ وإن كانت متّحدة مع جملة: ﴿**اسجدوا لله**﴾ إلاّ أنّ الأول لايعدّ أمراً بعبادة غيره سبحانه ويعد الثاني أمراً بعبادة الله [١].

ويمكن أن يتصوّر ـ في هذا المقام ــ أنّ معنىٰ السجود لآدم ـ في هذه الآية ـ هو الخضوع له لا السجود بمعناه الحقيقي والمتعارف، ومعلوم أنّ مطلق الخضوع ليس عبادة بل «غاية الخضوع» التي هي السجود، هي التي تكون عبادة. أو يمكن

---

١ ـ وهذا يدل علىٰ أنّ الاعتبار إنّما هو بالنيات والضمائر لا بالصور والظواهر.

أنّ يتصـوّر أنّ المقصود بـالسجود لآدم هـو جعلـه «قبلة» لا السجـود له سجـوداً حقيقياً.

ولكن كلا التصورين باطلان.

أمّا الأوّل فلأنّ تفسير السجود في الآية بالخضـوع خلاف الظاهر، والمتفاهم العرفي إذ المتبادر من هذه الكلمة ـ في اللغة والعرف ـ هو الهيئة السجودية المتعارفة لا الخضوع، كما أنّ التصوّر الثاني هو أيضاً باطل، لأنّه تأويل بلا مصدر ولا دليل.

هذا مضـافاً إلى أنّ آدم ـ عليه السلام ـ لو كـان قبلة للمـلائكة لما كـان ثمة مجال لاعتراض الشيطان إذ قال:

﴿ءَأَسجد لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً﴾ (الإسراء ـ ٦١).

لأنّه لا يلــزم ـ أبداً ـ أن تكــون القبلة أفضل من الساجـد ليكون أي مجال لاعتراضه، بل الـلازم هو: كون المسجـود له أفضل من السـاجد في حين أنّ آدم لم يكن أفضل في نظر الشيطان، وهذا ممّـا يدل علىٰ أنّ السجود كان لآدم لا أن يكون آدم قبلة.

يقول الجصـاص: ومن النـاس من يقول: إنّ السجـود كان لله وآدم بمنـزلة القبلـة لهم وليـس هـذا بشيء لأنّـه يـوجب أن لا يكـون في ذلـك حظ التفضيـل والتكرمـة، وظاهر ذلك يقتضي أن يكـون آدم مفضّلاً مكرّماً، ويـدل علىٰ أنّ الأمر بالسجود قد كان أراد به تكرمة آدم ـ عليه السلام ـ وتفضيله، قول إبليس فيما حكىٰ الله عنه:

﴿ءَأَسجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً * قالَ أَرَاَيْتَكَ هذا الّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء ـ ٦١ ـ ٦٢).

فأخبر إبليس أنّ امتناعه من السجود لأجل ما كان من تفضيل الله وتكرمته بأمره إيّاه بالسجـود له ولو كان الأمر بالسجود له علىٰ أنّـه نصب قبلة للساجدين

من غير تكرمة له ولا فضيله لما كان لآدم في ذلك حظ ولافضيلة تُحسد كالكعبة المنصوبة للقبلة [١].

وعلىٰ هذا فمفهوم الآية هو أنّ الملائكة سجدوا لآدم بأمر الله سجوداً واقعياً، وأنّ آدم أصبح مسجوداً للملائكة بأمر الله، وهنا أظهر الملائكة من أنفسهم غاية الخضوع أمام آدم، ولكنّهم ـ مع ذلك ـ لم يكونوا ليعبدوه.

وأمّا ربّما يتصوّر من أنّ سجود الملائكة لما كان بأمره سبحانه صح سجودهم له، إنّما الكلام في الخضوع الذي لم يرد به أمر، فسيوافيك الجواب عن هذا الاحتمال الذي يردّده كثير من الوهابيين في المقام.

٢ ـ إنّ القرآن يصرّح بأنّ أبوي يوسف وإخوته سجدوا له حيث قال:

﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَىٰ العَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّداً وَقالَ ياأبَتِ هذا تَأْويلُ رُؤْيايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَها رَبّي حَقّاً﴾ (يوسف ـ ١٠٠).

ورؤياه التي يشير إليها القرآن في هذه الآية هو ما جاء في مطلع السورة:

﴿إنّي رَأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ رَأيْتُهُمْ لي ساجِدينَ﴾ (يوسف ـ ٤).

وقد تحقّقت هذه الرؤيا بعد سنوات طويلة في سجود إخوة يوسف وأبويه له، وعبّر القرآن ـ في كل هذه الموارد ـ بلفظ السجود ليوسف.

ومن هذا البيان يستفاد ـ جلياً ـ أنّ مجرد السجود لأحد بما هو مع قطع النظر عن الضمائم والدوافع ليس عبادة، والسجود كما نعلم هو غاية الخضوع والتذلّل.

ثم إنّ بعض من يفسّر العبادة بمطلق الخضوع يجيب عن الاستدلال بهذه الآيات بأنّ السجود لآدم أو ليوسف، حيث كان بأمر الله سبحانه فبذلك خرج عن كونه شركاً. وسنرجع إلى هذا البحث تحت عنوان «هل الأمر الإلهي يجعل

١ـ أحكام القرآن: ١ /٣٠٢.

الشرك غير شرك؟» فلاحظ.

٣ ـ يأمر الله تعالى بالخضوع أمام الوالدين وخفض الجناح لهم، الذي هو كناية عن الخضوع الشديد يقول:

﴿وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ (الإسراء ـ ٢٤).

ومع ذلك لايكون هذا الخفض: عبادة.

٤ ـ إنّ جميع المسلمين يطوفون ـ في مناسك الحج ـ بالبيت الذي لا يكون إلاّ حجراً وطيناً، ويسعون بين الصفا والمروة وقد أمر القرآن الكريم بذلك حيث قال:

﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بالبيتِ العَتيق﴾ (الحج ـ ٢٩).

﴿إنَّ الصَّفا والمَرْوَةَ مِنْ شَعائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ البيتَ أوِ اعْتَمَرَ فَلا جُناحَ عَلَيْهِ أنْ يَطَّوَّفَ بِهِما﴾ (البقرة ـ ١٥٨)

فهل ترىٰ يكون الطواف بالتراب والحجر والجبل عبادة لهذه الأشياء؟

ولو كان مطلق الخضوع عبادة لزم أن تكون جميع هذه الأعمال ضرباً من الشرك المجاز المسموح به، تعالىٰ الله عن ذلك علواً كبيراً.

إنّ المسلمين كلّهم يستلمون الحجر الأسود ــ في الحج ــ واستلام الحجر الأسود من مستحبات الحج، وهذا العمل يشبه من حيث الصورة (لا من حيث الواقعية) أعمال المشركين تجاه أصنامهم في حين أنّ هذا العمل يعدّ في صورة شركاً، وفي أُخرىٰ لايعد شركاً بل يكون معدوداً من أعمال الموحدين المؤمنين وهذا يؤيد ما ذكرناه آنفاً من أنّ الملاك هو النيات والضمائر لا الصور والظواهر وإلاّ فهذه الأعمال بصورها الظاهرية لاتفترق عن أعمال الوثنين.

٥ ـ إنّ القرآن الكريم يأمر بأن نتخذ من مقام إبراهيم مصلّى عندما يقول:

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إبراهيم مُصَلّى﴾ (البقرة ـ ١٢٥).

ولاريب في أنّ الصلاة إنّما هي لله، ولكن إقامتها في مقام إبراهيم الذي يرىٰ

فيه أثر قدميه أيضاً نوع من التكريم لذلك النبي العظيم ولايتصف هذا العمل بصفة العبادة مطلقاً.

٦ ـ إنّ شعار المسلم الواقعي هو التذلّل للمؤمن والتعزّز علىٰ الكافر كما يقول سبحانه:

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَىٰ الكافِرين﴾ (المائدة ـ ٥٤).

إنّ مجموع هذه الآيات من جانب ومناسك الحج وأعماله من جانب آخر تدل علىٰ أن مطلق الخضوع والتذلّل، أو التكريم والاحترام ليس عبادة، وإذا ما رأينا أئمة اللغة فسّروا العبادة بأنّها الخضوع والتذلّل كان هذا من التفسير با لمعنىٰ الأوسع، أي أنهم أطلقوا اللفظة وأرادوا بها المعنىٰ الأعم، في حين أنّ العبادة ليست إلاّ نوعاً خاصاً من الخضوع سنذكره عمّا قريب.

ومن هذا البيان يمكن أيضاً أن نستنتج أنّ تكريم أحد واحترامه ليست ـ با لمرة ـ عبادة، لأنّه في غير هذه الصورة يلزم أن نعتبر جميع البشر حتىٰ الأنبياء مشركين، لأنّهم أيضاً كانوا يحترمون من يجب احترامه.

وقد أشار المرحوم الشيخ جعفر كاشف الغطاء (وهو أول من أدرك ـ في عصره ـ عقائد الوهابية وأخضعها للتحليل) أشار إلى ما ذكرنا إذ قال:

«لاريب أنّه لا يراد بالعبادة التي لاتكون إلاّ لله، ومن أتىٰ بها لغير الله فقد كفر، مطلق الخضوع والانقياد كما يظهر من كلام أهل اللغة، وإلاّ لزم كفر العبيد والأُجراء وجميع الخدّام للأُمراء، بل كفر الأنبياء في خضوعهم للآباء»[1].

---

١ ـ راجع منهج الرشاد: ٢٤ (ط ١٣٤٣هـ) تأليف الشيخ الأكبر المرحوم الشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفىٰ عام (١٢٢٨هـ). وقد ألّف المرحوم هذا الكتاب في معرض الإجابة علىٰ رسالة من أحد أُمراء السعودية الذين كانوا من مروّجي الوهابية منذ أول يوم إلى زماننا هذا.

٨ ـ تميز المعنىٰ الحقيقي عن المجازيّ:

نعم ربما تستعمل لفظة العبادة وما يشتق منها في موارد في العرف واللغة ولكن استعمال لفظ في معنىٰ ليس دليلاً علىٰ كونه مصداقاً حقيقيّاً لمعنىٰ اللفظ، بل قد يكون من باب تشبيه المورد بالمعنىٰ الحقيقي لوجود مناسبة بينهما وإليك هذه الموارد:

١ ـ العاشق الولهان الذي يظهر غاية الخضوع أمام معشوقته، ويفقد تجاه طلباتها عنان الصبر ومع ذلك لايسمّىٰ مثل هذا الخضوع «عبادة» وإن قيل في حقه مجازاً إنّه (يعبد المرأة).

٢ ـ الأشخاص الذين يأسرهم الهوىٰ فيفلت من أيديهم ـ تحت نداءات النفس الأمّارة ـ زمام الاختيار لايمكن اعتبارهم عبدة واقعيين للهوىٰ، ولا عدّهم مشركين، كمن يعبد الوثن ولو قيل في شأنه إنّه (يعبد هواه) فأن ذلك نوع من التشبيه وضرب من التجوز.

فها هو القرآن يسمّي الهوىٰ إلهاً ويلازم ذلك كون الخضوع للهوىٰ: عبادة له لكن مجازاً إذ يقول:

﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلهَهُ هَواهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكيلا﴾ (الفرقان ـ ٤٣)

فكما أنّ إطلاق اسم الإله علىٰ الهوىٰ نوع من التجوّز فكذا إطلاق العبادة علىٰ متابعة الهوىٰ هو أيضاً ضرب من المجاز.

٣ ـ هناك فريق من الناس يضحّون بكل شيء في سبيل الحصول علىٰ جاه ومنصب حتىٰ ليقول الناس في حقّهم إنّهم يعبدون الجاه والمنصب، ولكنّهم في نفس الوقت لايُعدّون عبدة حقيقيين للجاه، ولايصيرون بذلك مشركين.

٤ ـ إنّ المتوغلين في العنصرية ـ كبني إسرائيل ـ وفي الأنانية، الذين لايهمّهم إلاّ المأكل والمشرب رغم أنّهم يطلق عليهم بأنّهم عباد العنصر والنفس والشيطان، ولكن الوجدان يقضي بأنّ عملهم لايكون عبادة ... وانّ اتباع الشيطان شيء وعبادته شيء آخر.

وإذا ما رأينا القرآن يسمّي طاعة الشيطان «عبادة» فذلك ضرب من التشبيه، والهدف منه هو بيان قوة النفرة وشدة الاستنكار لهذا العمل، إذ يقول:

﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يابَنِي آدَمَ أن لاتَعْبُدُوا الشّيطانَ إنّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبينٌ *وأنِ اعْبُدوني هذا صِراطٌ مُسْتَقيم﴾ (يس: ٦٠ ـ ٦١).

ومثل هذه الآية، الآيتان التاليتان:

١ ـ **﴿يا أبَتِ لاتَعْبُدِ الشَّيطانَ إنَّ الشّيطانَ كانَ لِلرَّحْمنِ عَصِيّا﴾** (مريم ـ ٤٤).

٢ ـ **﴿أنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنا وَقَوْمُهُما لَنا عابِدونَ﴾** (المؤمنون ـ ٤٧)

لاشك في أنّ بني اسرائيل ماكانوا يعبدون فرعون وملأه غير أنّ استذلالهم لما بلغ إلى حد شديد صح أن يطلق عليه عنوان العبادة علىٰ نحو المجاز.

والقرآن وإن أطلق علىٰ هذه الموارد عنوان العبادة لكن لابمعنىٰ أنّه جعلهم في عداد المشركين. فلا يمكن التصديق بأنّ كل خضوع وطاعة وكل تكريم واحترام «عبادة» وعند ذاك يستكشف أنّ استعمالها في هاتيك الموارد بعناية خاصة، وعلاقة مجازية.

وبعبارة أُخرىٰ أنّ عُبّاد الهوىٰ والنفس والجاه و... وإن كانوا يعتبرون مذنبين، تنتظرهم أشد العقوبات إلاّ أنّه لا يكونون في عداد المشركين في العبادة الذين لهم أحكام خاصة في الفقه الإسلامي.

كيف لا، ونحن نقرأ في الحديث الشريف:

«من أصغىٰ إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق يؤدي عن الله عزّ وجلّ فقد عبد الله وإن كان الناطق يؤدي عن الشيطان فقد عبد الشيطان» [١].

فالناس يستمعون اليوم إلى وسائل الإعلام ويصغون إلى أحاديث المتحدّثين والمذيعين من الراديو والتلفزيون، وأكثر أُولئك المتحدّثين ينطقون عن غير الله، فهل يمكن لنا أن نصف كل من يستمع إلى تلك الأحاديث بأنهم عبدة لأُولئك المتحدثين؟!

بل الصحيح هو أن نعتبر استعمال لفظ العبادة في مثل هذه الموارد نوعاً من التجوّز، لأجل وجود المناسبة بين المعنىٰ الحقيقي والمعنىٰ المجازي.

فلطالما يتردّد في لسان العرف بأنّ فلاناً (عبد البطن) أو (عبد الشهوة) فهل يكون هؤلاء ـ حقاً ـ عبدة البطن والشهوة، أو لأنّ الخضوع المطلق تجاه نداءات الشهوات النفسانية حيث كان شبيهاً بالخضوع المطلق الذي يمثله الموحدون أمام خالق الكون، أطلق عنوان العبادة علىٰ هذه الموارد.

٩ ـ هل الأمر الإلهي يجعل الشرك غير شرك؟

ربما يقال: إنّ سجود الملائكة لآدم، واستلام الحجر الأسود، وماشابههما من الأعمال لما كان بأمر الله، لايكون شركاً، ولايعد فاعلها مشركاً [٢].

وبعبارة أُخرىٰ أنّ حقيقية العبادة وإن كانت الخضوع والاحترام، ولكن لمّا كانت تلك الأعمال مأتياً بها بأمره سبحانه تعد عبادة للآمر لا لسواه.

١ـ الكليني: الكافي: الجزء ٧/ ٤٣٤. سفينة البحار ج٢ مادة «عبد».

٢ـ القائل هو الشيخ عبدالعزيز إمام المسجد النبوي في محاورته مع بعض الأفاضل.

ولكن القائل ومن تبعه يغفلون عن نقطة مهمّة جداً وهي:

إنّ تعلّق الحكم بموضوع لايغيّر ـ بتاتاً ـ حقيقة ذلك الموضوع، ولا يوجب تعلّق الأمر الإلهي به تبدّل ماهيته.

إنّ العقل السليم يقضي بأن سبّ أحد وشتمه إهانة له ـ طبعاً ـ وذلك شيء تقتضيه طبيعة السباب والفحش والشتم، فإذا أوجب الله سب أحد وشتمه ـ فرضاً ـ فأنّ أمر الله لايغير ماهية السبب والشتم ـ أبداً ـ.

كما أنّ الضيافة و إقراء الضيف بطبيعتهما تكريم للوافد، واحترام للضيف، فإذا حرمت ضيافة شخص لم تتبدّل ماهية العمل، أعني الضيافة التي كانت بطبيعتها احتراماً، لتصير إهانة في صورة تحريمها، بل تبقىٰ ماهية الضيافة علىٰ ما كانت عليه ولو تعلّق بها تحريم فإذا عدّت أعمال ــ كالسجود واستلام الحجر الأسود وماشابههما ــ عبادة ذاتاً فإنّ الأمر الإلهي لا يغير ماهيتها، فلا تخرج من حال كونها عبادة لآدم أو يوسف أو الحجر، وما يقوله القائل من أنّها عبادة ذاتاً وطبيعةً، ولكن حيث تعلّق بها الأمر الإلهي خرجت عن الشرك، يستلزم أن تكون هذه الأعمال من الشرك المجاز، وتخصيصاً في حكمه وهو لا يقبل التخصيص.

والخلاصة أنّ المسألة تدور مدار إمّا أن نعتبر هذه الأعمال خارجة ـ بطبيعتها عن مفهوم الشرك، أو أن نقول إنّها من مصاديق الشرك في العبادة ولكنّها شرك أذن الله به وأجازه!!!

والقول الثاني علىٰ درجة من البطلان بحيث لايمكن أن يحتمله أحد فضلاً عن الذهاب إليه، وسيوافيك أنّ بعض الأعمال يمكن أن تكون باعتبارٍ تعظيماً وتواضعاً، وباعتبارٍ آخر شركاً، فلو كانت الملائكة ـ مثلاً ـ تسجد لآدم باعتقاد أنّه إله كان عملهم شركاً قطعاً و إن أمر الله به ـ علىٰ وجه الافتراض ـ وأمّا إذا كانت تسجد بغير هذا الاعتقاد لم يكن فعلها شركاً حتىٰ لو لم يأمر به المولىٰ جلّ شأنه.

لقد كان الشيخ عبد العزيز إمام المسجد النبوي يحاول توجيه صحة وشرعية هذه الاحترامات بورود الأمر الإلهي بشأنها، ويستشهد بما قاله عمر بن الخطاب حول الحجر الأسود إذ قال ـ ما مضمونه ـ: «إنّي أعلم أنّك حجر لاتنفع ولاتضر ولولا أنّي رأيت النبي ﷺ يقبّلك لما قبّلتك»[1].

ولكنّه كان غافلاً عن: انّ مفاد كلامه هو أن تكون هذه الأفعال من الشرك المجاز في هذه الحالة، وبالتالي أن يأمر الله بالفحشاء ولو مرّة واحدة.

ونلفت نظر الشيخ إلى الآية الكريمة:

﴿قُل إنّ اللهَ لا يَأمُرُ بِالفَحشاءِ أتَقُولُونَ عَلَىٰ اللهِ ما لا تَعْلَمُون﴾؟ (الأعراف ـ ٢٨).

فلو كانت ماهية السجود لآدم ـ عليه السلام ـ واستلام الحجر الأسود عبادة لآدم والحجر وشركاً، لما كان الله سبحانه، يأمر بها ـ أبداً ـ .

١٠ ـ معنىٰ الإلوهية والربُوبية:

وأمّا الإلوهية فلا نظن أنّ القارئ الكريم يحتاج في فهم معنىٰ: «إله» إلى التعريف، فإنّ لفظي: «إله» و «الله» من باب واحد فما هو المتفاهم من الثاني أي «الله» هو المتفاهم من الأوّل أي «إله». وإن كانا يختلفان في المفهوم اختلاف الكلّي والفرد.

غير أنّ لفظ الجلالة علم لفرد من ذاك الكلّي ولمصداق منه، دون الـ «إله» فهو باق علىٰ كلّيته وإن لم يوجد عند الموحّدين مصداق له بل انحصر فيه. فكما أنّه لايحتاج في الوقوف علىٰ معنىٰ لفظ الجلالة إلى التعريف فلفظة «إله» مثله

١ـ صحيح البخاري: ٣/١٤٩، كتاب الحج، طبعة عثمان خليفة.

أيضاً، إذ ليس ثمة من فارق بين اللفظتين إلاّ فارق الجزئية والكلّية، فهما علىٰ وجه كزيد وإنسان، بل أولىٰ منهما لاختلاف الأخيرين (زيد وإنسان) في مادة اللفظ بخلاف «إله» و «الله» فهما متحدان في تلك الجهة، وليس لفظ الجلالة إلاّ نفس إله حذفت همزته وأُضيفت إليه «الألف واللام» فقط، وذلك لا يخرجه عن الاتحاد، لفظاً ومعنىٰ.

وإن شئت قلت: إنّ هاهنا اسماً عاماً وهو «إله» ويجمع علىٰ «آلهة» واسماً خاصاً وهو «الله» ولايجمع أبداً. ويرادفه في الفارسية «خدا» وفي التركية «تاري» وفي الانكليزية «گاد». غير أنّ الاسم العام والخاص في اللغة الفارسية واحد وهو «خدا» ويعلم المراد منه بالقرينة، غير أنّ «خداوند» لايطلق إلاّ علىٰ الاسم الخاص. وأمّا «گاد» في اللغة الانجليزية فكلّما أُريد منه الاسم العام كتب علىٰ صورة «god» وأمّا إذا أُريد الاسم الخاص فيأتي علىٰ صورة «God» وبذلك يشخّص المراد منه.

ولعل اختصاص هذا الاسم (الله) بخالق الكون كان بهذا النحو: وهو أنّ العرب عندما كانت في محاوراتها تريد أن تتحدث عن الخالق كانت تشير إليه بـ «الإله» أي الخالق، والألف واللام المضافتان إلى هذه الكلمة كانتا لأجل الإشارة الذهنية (أي الإشارة إلىٰ المعهود الذهني)، يعني ذاك الإله الذي تعهده في ذهنك وهو ما يسمّىٰ في النحو بلام العهد، ثم أصبحت كلمة «الإله» مختصة في محاورات العرب بخالق الكون ومع مرور الزمن انمحت الهمزة الكائنة بين اللامين وسقطت من الألسن وتطوّرت الكلمة من «الإله» إلى «الله» التي ظهرت في صورة كلمة جديدة واسم خاص بخالق الكون تعالى وعلماً له سبحانه [1].

وإلىٰ ما ذكرنا يشير العلامة الزمخشري في «كشّافه»:

١ـ في هذا الصدد نظريات أُخرىٰ أيضاً راجع لمعرفتها تاج العروس: ٩ /مادة «إله».

[«الله» أصله: «الإله»، قال الشاعر:

معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب (١)

ونظيره: الناس أصله: الاناس، فحذفت الهمزة، وعوض عنها حرف التعريف.

ولذلك قيل في النداء: ياالله ،بالقطع، كما يقال: ياإله، والإله من أسماء الأجناس كرجل وفرس] (٢).

وينقل العلامة الطبرسي في «تفسيره» عن سيبويه أنّ «الله» أصله «إله» علىٰ وزن فعال فحذفت فاء فعله، وهي الهمزة، وجعلت الألف واللام عوضاً لازماً عنها، بدلالة استجازتهم قطع هذه الهمزة الداخلة علىٰ لام التعريف في القسم والنداء في قوله: ياالله اغفر لي، ولو كانت غير عوض لم تثبت الهمزة في الوصل كما لم تثبت في غير هذا الاسم (٣).

وقال الراغب في «مفرداته»: «الله أصله إله فحذفت همزته وأدخل عليه الألف واللام،فخصّ بالباري ولتخصّصه به قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾»(٤).

وعلىٰ ذلك فلا نحتاج في تفسير «إله» إلىٰ شيء وراء تصوّر أنّ هذا اللفظ كلّي، لما وضع عليه لفظ الجلالة. وبما أنّ هذا اللفظ من أوضح المفاهيم، وأظهرها فلا نحتاج في انفهام اللفظ الموضوع الكلّي إلىٰ شيء أبداً. نعم أنّ لفظ الجلالة وإن كان علماً للذات المستجمعة صفات الكمال، أو الخالق للأشياء، إلاّ أنّ كون الذات مستجمعة لصفات الكمال، أو خالقاً للأشياء، ليس من مقوّمات معنىٰ الإله، بل من الخصوصيات الفردية التي بها يمتاز الفرد عمّن سواه من

١ـ استعاذ الشاعر بالله من تشبيه حبيبته بالظبية أو الدمية، والربرب هو السرب من الوحش.

٢ـ الكشاف: ١ / ٣٠، تفسير البسملة.

٣ـ مجمع البيان: ١ /١٩، طبعة صيدا.

٤ـ مفردات الراغب: ٣١، مادة إله.

الأفراد، وأمّا الجامع بينه وبين سائر الأفـراد، أو التي ربما تفرض (لا المحقّقة) فهو أمر سواه سنشير إليه.

ويؤيد وحدة مفهومهما، بالذات، مضافاً إلى ما ذكرناه من وحدة مادتهما: أنّه ربما يستعمل لفظ الجلالـة مكان الإلـه [1] أي على وجـه الكلّية والـوصفيـة، دون العلمية فيصح وضع أحدهما مكان الآخر، كما في قوله سبحانه:

﴿وَهُـــوَ اللهُ في السَّماواتِ وَفي الأرض يَعْلَـمُ سِرَّكُــمْ وَجَهْــرَكُـمْ وَيَعْلَــمُ ماتكْسِبون﴾ (الأنعام ـ ٣).

فإنّ وزان هذه الآية وزان قوله سبحانه:

﴿وَهُوَ الّذي في السَّماءِ إلهٌ وَفي الأرْضِ إلهٌ وهُوَ الحَكِيمُ العَليم﴾ (الزخرف ـ ٨٤).

﴿وَلاتَقُولـوا ثَلاثَـةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إنَّما اللهُ إلـهٌ واحِدٌ سُبْحـانَهُ أنْ يَكُـونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء ـ ١٧١).

﴿هُوَ اللهُ الَّذي لا إلهَ إلاّ هُوَ المَلِكُ القُـدُّوسُ السَّلامُ المُؤْمِنُ المُهيمِنُ العَزيزُ الجَبّارُ المُتَكَبِّرُ سُبْحانَ اللهِ عَمّا يُشْرِكُون﴾

﴿هُوَ اللهُ الخالِقُ الباريُّ المُصَوِّرُ لَهُ الأسْماءُ الحُسْنىٰ يُسَبِّحُ لَهُ ما فِي السّمواتِ وَالأرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيم﴾ (الحشر: ٢٣ ـ ٢٤).

ولايخفىٰ أنّ لفظة الجلالة في هذه الموارد وما يشابهـا يراد منه مايرادف الإله علىٰ وجه الكلية، (أي مامعناه أنّه هو الإله الذي يتصف بكذا وكذا).

ويقرب من الآية الأُولىٰ قوله سبحانه:

﴿قُلِ ٱدْعُوا اللهَ أوِ ٱدْعُوا الرَّحمٰنَ أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنىٰ﴾ (الإسراء ـ ١١٠)

١ـ استعمالاً مجازياً مثل قول القائل: هذا حاتم قومه ويونس أبنائه.

فإنّ جعل لفظ الجلالة في عداد سائر الأسماء والأمر بدعوة أيّ منها، ربما يشعر بخلوّه عن معنىٰ العلمية، وتضمّنه معنىٰ الوصفية الموجودة في لفظ: «الإله» وغيره، ومثله قوله سبحانه:

﴿هُوَ اللهُ الخالِقُ البارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأَسْماءُ الحُسْنىٰ﴾ (الحشر ـ ٢٤)

فلا يبعد في هاتين الآيتين أن يكون لفظ الجلالة ملحوظاً علىٰ وجه الكلّية لا العلمية الجزئية، كما هو الظاهر لمن أمعن فيها.

نعم، ربما يقال من أنّ لفظ الجلالة من إله بمعنىٰ عبد، أو من إله بمعنىٰ تحيّر، لأجل أنّ العبد إذا تفكّر فيه تحيّر، أو من إله معنىٰ فزع لأنّ الخلق يفزعون إليه في حوائجهم، أو من إله بمعنىٰ سكن لأنّ الخلق يسكنون إلى ذكره.

أو أنّه متّخذ من لاه بمعنىٰ احتجب لأنّه تعالى المحتجب عن الأوهام، أو غير ذلك ممّا ذكروه [1] ولكن ذلك مجرد احتمالات غير مدعمة بالدليل، وعلىٰ فرض صحتها، أو صحة بعضها فلا تدل علىٰ أكثر من ملاحظة تلك المناسبات يوم وضع وأُطلق لفظ الجلالة أو لفظ الإله عليه سبحانه، وأمّا بقاء تلك المناسبات إلى زمان نزول القرآن، وأنّ استعمال القرآن لهما كان برعاية هذه المناسبات فأمر لا دليل عليه مطلقاً.

والظاهر أنّ هذه المعاني من لوازم معنىٰ الإله وآثاره، فإنّ من اتّخذ أحداً إلهاً لنفسه فإنّه يعبده قهراً، ويفزع إليه عند الشدائد، ويسكن قلبه عند ذكره، إلى غير ذلك من اللوازم والآثار التي تستلزمها صفة الإلوهية، ولو لاحظ القارئ الكريم الآيات التي ورد فيها لفظ الإله، وما احتفّ بها من القرائن لوجد أنّه لايتبادر من الإله غير ما يتبادر من لفظ الجلالة، سوىٰ كون الأوّل كلّياً والثاني جزئياً.

١ـ راجع مجمع البيان: ٩ / ١٩.

هل الإله بمعنىٰ المعبود؟

نعم يظهر من كثير من المفسّـرين بأنّ إلـه بمعنىٰ عبد، ويستشهدون بقراءة شاذة في قوله سبحانه:

﴿لِيُفْسِدُوا في الأرْضِ وَيَذَرَكَ وآلِهَتَكَ﴾ (الأعراف ـ ١٢٧).

حيث قرئ والاهتك، أي عبادتك.

ولعل منشأ هذا التصوّر هو كـون الإله الحقيقي، أو الآلهة المصطنعة موضعاً للعبـادة ـ دائماً ـ لـدىٰ جميع الأُمم والشعـوب، ولأجل ذلك فسّـرت لفظة «الإله» بالمعبود، وإلاّ فإنّ المعبودية هي لازم الإله وليست معناه البدئي.

والذي يـدل ـ بوضـوح ـ علىٰ أنّ الإلـه ليـس بمعنـىٰ المعبـود هــو: كلمة الإخلاص: «لا إلـه إلاّ الله» إذ لو كـان المقصود مـن الإله «المعبـود» لكانت هـذه الجملة كـذباً صريحاً، لأنّ من البديهي وجـود آلاف المعبودات في هذه الـدنيا، غير الله، ومع ذلك فكيف يمكن نفي أي معبود سوىٰ الله؟

ولأجل ذلك اضطر القـائل بأنّ الإله بمعنىٰ المعبود أن يقـدّر كلمة «بحق» بعد إله لتكون الجملة هكذا: «لا إله [بحق] إلاّ الله» ليتخلّص من هذا الإشكال، ولكن لايخفـىٰ أنّ تقـديـر كلمة «بحـق» هنـا خـلاف الظاهـر، وانّ هـدف كلمـة الإخلاص هو نفـي أي إله في الكون سوىٰ الله، وانّه ليـس لهذا المفهوم (أي الإله) مصداق بتاتاً سواه سبحانه، وهذا لايجتمع مع القول بأنّ «الإله» بمعنىٰ «المعبود»، لوجود المعبودات الأُخرىٰ في العالم وإن كانت مصطنعة.

وأمّا جمعه علىٰ الآلهة فليس علىٰ أساس انّـه بمعنىٰ المعبود، بل لأجل اعتقاد العرب بأنّ هاهنا آلهة غير الله سبحانه، قال تعالىٰ:

﴿أم لَهُم آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنا﴾ (الأنبياء ـ ٤٣).

وإن شئت ان تفرغ ما نفهمه من لفظ الإله في قالب التعريف فارجع إلى الأُمور التي تعد عند الناس من شؤون الربوبية ولوازمها فالقائم بتلك الشؤون ـ كلّها أو بعضها ـ هو: الإله، فالخلق والتدبير والإحياء والإماتة والتقنين والتشريع والمغفرة والشفاعة بالاستقلال كلّها من شؤون الربوبية، فالقائم بهذه الشؤون حقيقة أو تصوّراً: إله، واقعاً أو عند المتصوّر.

وهنا آيات تدل بوضوح علىٰ أنّ الإله ليس بمعنىٰ المعبود، بل بمعنىٰ المتصرّف المدبّر أو من بيده أزمّة الأُمور، أو مايقرب من ذلك ممّا يعد فعلاً له تعالى. وإليك بعض هذه الآيات:

١ ـ ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلهةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا﴾ (الأنبياء ـ ٢٢).

فانّ البرهان علىٰ نفي تعدّد الآلهة لايتم إلاّ إذا جعلنا «الإله» في الآية بمعنىٰ المتصرّف المدبّر أو من بيده أزمّة الأُمور أو ما يقرب من هذين. ولو جعلنا الإله بمعنىٰ المعبود لانتقض البرهان، لبداهة تعدّد المعبودين في هذا العالم، مع عدم الفساد في النظام الكوني، وقد كانت الحجاز يوم نزول هذه الآية مزدحمة الآلهة، ومركزها مع كون العالم منتظماً، غير فاسد.

وعندئذ يجب علىٰ من يجعل «الإله» بمعنىٰ المعبود أن يقيّده بلفظ (بالحق) أي لو كان فيهما معبودات ـ بالحق ـ لفسدتا ولمّا كان المعبود بالحق مدبراً ومتصرّفاً لزم من تعدّده فساد النظام وهذا كلّه تكلّف لا مبرر له.

٢ ـ ﴿ما اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلهٍ بِمَا خَلَقَ ولَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (المؤمنون ـ ٩١).

ويتم هذا البرهان أيضاً لو فسّرنا الإله بما ذكرنا من انّه كلّي ما يطلق عليه لفظ الجلالة. وان شئت قلت: إنّه كناية عن الخالق أو المدبّر المتصرّف، أو من

يقوم بأفعاله وشؤونه. والمناسب في هذا المقام هو الخالق. ويلزم من تعدّده ما رتّب عليه في الآية من ذهاب كل إله بما خلق واعتلاء بعضهم علىٰ بعض.

ولو جعلناه بمعنىٰ المعبود لانتقض البرهـان، ولايلزم من تعدّده أي اختلال في الكـون. وأدل دليل علىٰ ذلك هـو المشـاهدة. فـانّ في العـالم آلهة متعددة، وقـد كان في أطـراف الكعبة المشرّفـة ثلاثمائة وستـون إلهاً ولم يقع أي فسـاد واختلال في الكون.

فيلـزم علىٰ من يفسّر (إلـه) بالمعبـود ارتكـاب التكلّف بما ذكـرناه في الآيـة المتقدّمة.

٣ ـ **﴿قُلْ لَـوْ كانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُـولُونَ إذاً لابتَغَوْا إلىٰ ذِي العَـرْشِ سَبِيلاً﴾** (الإسراء ـ ٤٢).

فانّ ابتغاء السبيل إلى ذي العرش مـن لوازم تعدّد الخالق أو المدبّر المتصرّف أو من بيده أزمّة أُمـور الكون أو غير ذلك ممّا يرسمه في ذهننا معنـىٰ الإلوهية، وأمّا تعدّد المعبود فلا يلازم ذلك إلاّ بالتكلف الذي أشرنا إليه فيما سبق.

٤ ـ **﴿إنَّكُمْ وَمَـا تَعْبُدُونَ مِـن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ * لَـوْ كَانَ هؤُلاءِ آلِهَةً ما وَرَدُوها﴾** (الأنبياء ـ ٩٨و٩٩).

والآية تستـدل من ورود الأصنام والأوثـان في النار علىٰ كـونها غير آلهة إذ لو كانت آلهة ما وردت النار.

والاستدلال إنّما يتم لو فسّـرنا الآلهة بما أشرنا إليه فـانّ خالق العالم أو مدبّره والمتصرف فيه أو من فوّض إليه أفعال الله أجلّ من أن يحكم عليه بالنار وأن يكون حصب جهنّم.

وهذا بخلاف ما إذا جعلناه بمعنىٰ المعبود فلايتم البرهان، لأنّ المفروض أنّها

كانت معبودات وقد جعلت حصب جهنّم. ولو أمعنت في الآيات التي وردت فيها لفظ الإله والآلهة لقدرت علىٰ استظهار ما اخترناه. و إليك مورداً منها في قوله تعالىٰ:

﴿فَإِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ واحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وبَشِّرِ المُخْبِتِين﴾ (الحج ـ ٣٤).

فلو فسّر الإله في الآية بالمعبود لزم الكذب، إذ المفروض تعدّد المعبود في المجتمع البشري، ولأجل هذا ربما يقيّد الإله هنا بلفظ «الحق» أي المعبود الحق إله واحد. ولو فسّرناه بالمعنىٰ البسيط الذي له آثار في الكون من التدبير والتصرف و إيصال النفع، ودفع الضر علىٰ نحو الاستقلال لصحّ حصر الإله ـ بهذا المعنىٰ ـ في واحد بلا حاجة إلى تقدير كلمة بيانية محذوفة إذ من المعلوم أنّه لا إله في الحياة البشرية والمجتمع البشري يتصف بهذه الصفات التي ذكرناها.

ولانريد أن نقول: إنّ لفظ الإله بمعنىٰ الخالق المدبر المحيي المميت الشفيع الغافر، إذ لايتبادر من لفظ الإله إلاّ المعنىٰ البسيط. بل هذه الصفات عناوين تشير إلى المعنىٰ وضع له لفظ الإله. ومعلوم أنّ كون هذه الصفات عناوين مشيرة إلى ذلك المعنىٰ البسيط، غير كونها معنىٰ موضوعاً للّفظ المذكور كما أنّ كونه تعالىٰ ذات سلطة علىٰ العالم كلّه أو بعضه سلطة مستقلة غير معتمدة علىٰ غيره، وصف مشير إلى المعنىٰ البسيط الذي نتلقاه من لفظ الإله، لا أنّه نفس معناه.

إلى هنا ـ أيّها القارئ الكريم ـ قد وقفت علىٰ معنىٰ الإله، والإلوهية، وأنّه ليس الإله بمعنىٰ المعبود، بل المراد منه هو المراد من لفظة «الله» لا غير، إلاّ أنّ أحدهما عَلَمٌ، والآخر كُلّي.

يبقىٰ أن نقف علىٰ معنىٰ الرب والربوبية التي يكثر ورودها في كلمات الوهابيين فنقول:

معنىٰ الربّ والربوبية:

«الرب، المالك، الخالق، الصاحب. والرب المصلح للشيء يقال: ربَّ فلان ضيعته إذا قام علىٰ إصلاحها، والرب: المصلح للشيء، والله جل ثناؤه الرب، لأنّه مصلح أحوال خلقه. والراب، الذي يقوم علىٰ أمر الربيب» [١].

ويكتب الفيروزآبادي قائلاً:

«رب كل شيء: مالكه ومستحقه وصاحبه...

ربّ الأمر: أصلحه» [٢].

وجاء في المنجد:

«الرب: المالك، المصلح، السيد» [٣].

ومايشابه هذا المعنىٰ في كتب اللغة والقواميس الأُخرىٰ.

هل للرب معان مختلفة؟

إنّ وظيفة كتب اللغة والقواميس هي ضبط موارد استعمال اللفظة، سواء أكان المستعمل فيه هو الذي وضع عليه اللفظة أم لا، وأمّا تعيين الأوضاع وتمييز الحقائق عن المجازات فخارج عما ترتئيه كتب اللغة.

وهذا هو نقص ملحوظ ومشهود بوضوح في كتب اللغة ومعاجمها، إذ ما

١ـ مقاييس اللغة: ٢/ ٣٨١.

٢ـ قاموس اللغة، مادة «رب».

٣ـ المنجد، مادة «رب».

أكثر ما يجد الإنسان عـدّة معاني متباينة ومتمايزة للفظة واحـدة حتىٰ أنّه ليتصور ـ في أوّل وهلـة ـ أنّ الـواضـع العربي جعـل هذه اللفظـة علىٰ عشرة معـان في عشرة أوضاع؛ ولكـن بعد التحقيق والـدراسة يتبيّـن أنّـه ليس لهذه اللفظة سـوىٰ معنىٰ واحد لا غير وأمّا بقية المعاني المذكورة فهي من شعب المعنىٰ الأصلي.

ومن الصدف أنّ لفظة رب تعاني من هـذا المصير حتىٰ أنّ كاتباً كالمودودي تصـوّر أنّ لهذه اللفظة خمسـة معـان ـ في الأصـل ـ وذكر لكـل معنىٰ من المعـاني الخمسة شواهد من القرآن الكريم.

ولاشك في أنّ لفظـة رب استعملـت في الكتـاب العـزيـز واللغـة في الموارد التالية التي لاتكون إلّا صورة موسعة ومصاديق متعدّدة لمعنىٰ واحد لا أكثر.

و إليك هذه الموارد والمصاديق:

١ ـ التربية، مثل رب الولد، رباه.

٢ ـ الإصلاح والرعاية مثل رب الضيعة.

٣ ـ الحكومـة و السياسـة مثـل فلان قد رب قـومه أي سـاسهم وجعلهم ينقادون له.

٤ ـ المالك كما جاء في الخبر عن النبي ﷺ أربّ غنم أم ربّ إبل.

٥ ـ الصاحب مثل قوله: رب الدار أو كما يقول القرآن الكريم:

﴿فَلْيَعْبُدوا رَبَّ هذا البَيْت﴾ (قريش ـ ٣).

لاريب أنّ هـذه اللفظـة قد استعملـت في هـذه الموارد ومايشـابهـا ولكن جميعهاً يرجع إلى معنىٰ واحد أصيل، وما هذه المعاني سوىٰ مصاديق وصور مختلفة لذلك المعنـىٰ الأصيل، وسوىٰ تطبيقات متنوعـة لذلك المفهوم الحقيقي الـواحد؛ أعني: من فوّض إليه أمر الشيء المربىٰ من حيث الإصلاح والتدبير والتربية.

فإذا قيل لصاحب المزرعة إنّه ربها، فلأجل أنّ إصلاح أُمور المزرعة مرتبطة به وفي قبضته.

وإذا أطلقنا علىٰ سائس القوم، صفة الرب، فلأنّ أُمور أُولئك القوم مفوّض إليه فهو قائدهم، ومالك تدبيرهم ومنظم شؤونهم.

وإذا أطلقنا علىٰ صاحب الدار ومالكه اسم الرب، فلأنّه فوّض إليه أمر تلك الدار وإدارتها والتصرّف فيها كما يشاء.

فعلىٰ هذا يكون المربي والمصلح والرئيس والمالك والصاحب ومايشابهها مصاديق وصور لمعنىٰ واحد أصيل يوجد في كل هذه المعاني المذكورة، وينبغي أن لانعتبرها معاني متمايزة ومختلفة للفظة الرب بل المعنىٰ الحقيقي والأصيل للّفظة هو: من بيده أمر التدبير والإدارة والتصرّف، وهو مفهوم كلّي ومتحقّق في جميع المصاديق والموارد الخمسة المذكورة (أعني: التربية والإصلاح والحاكمية والمالكية والصاحبية).

فإذا أُطلق يوسف الصدّيق ـ عليه السلام ـ لفظ الرب علىٰ عزيز مصر، حيث قال:

﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ (يوسف ـ ٢٣).

فلأجل أنّ يوسف تربىٰ في بيت عزيز مصر وكان العزيز متكفّلاً لتربيته وقائماً بشؤونه.

ولو وصف يوسف عزيز مصر بكونه رباً لمصاحبه في السجن فقال:

﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ (يوسف ـ ٤١).

فلأنّ عزيز مصر كان سيد مصر وزعيمها ومدبّر أُمورها ومتصرّفاً في شؤونها ومالكاً لزمامها.

وإذا وصف القرآن اليهود والنصارىٰ بأنّهم اتّخذوا أحبارهم أرباباً إذ يقول:

﴿إتَّخَذُوا أحْبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ﴾ (التوبة ـ ٣١).

فلأجل أنّهم أعطوهم زمام التشريع واعتبروهم أصحاب سلطة وقدرة فيما يختص بالله.

وإذا وصف الله نفسه بأنّه ﴿ربّ البيت﴾ فلأنّ إليه أُمور هذا البيت ماديّها ومعنويّها، ولاحق لأحد في التصرف فيه سواه.

وإذا وصف القرآن «الله» بأنّه:

﴿رَبُّ السَّماواتِ والأرْض﴾ (الصافات ـ ٥).

وأنّه:

﴿رَبُّ الشِّعْرىٰ﴾ (النجم ـ ٤٩).

وما شابه ذلك، فلأجل أنّه تعالىٰ مدبّرها ومديرها والمتصرّف فيها ومصلح شؤونها والقائم عليها.

وبهذا البيان نكون قد كشفنا القناع عن المعنىٰ الحقيقي للرب؛ الذي ورد في مواضع عديدة من الكتاب العزيز.

❋ ❋ ❋

إنّ الشائع بين الوهابيين تقسيم التوحيد إلى:

١ ـ التوحيد في الربوبية.

٢ ـ التوحيد في الإلوهية.

قائلين: إنّ التوحيد في الربوبية بمعنىٰ الاعتقاد بخالق واحد لهذا الكون كان موضع اتفاق جميع مشركي عهد الرسالة.

وأمّا التوحيد في الإلـوهية فهو التوحيد في العبادة الـذي يُعنىٰ منه أن لايعبد سوىٰ الله، وقد انصبّ جهد الرسول الكريم علىٰ هذا الأمر.

والحق أنّ اتفاق جميع مشركي عهد الرسالة في مسألة التوحيد الخالقي ليس موضع شك، ولكن تسمية التوحيد الخالقي بالتوحيد الربوبي خطأ واشتباه.

وذلك لأنّ معنىٰ «الربوبية» ليس هو الخالقية كما توهم هذا الفريق، بل هو ـ كما أوضحنا وبينّا سلفاً ـ مايفيـد التدبير وإدارة العالم، وتصريف شؤونه ولم يكن هذا ـ كما بينّا ـ موضع اتفاق بين جميع المشركين والوثنيين في عهد الرسالة كما ادّعىٰ هذا الفريق.

نعم كان فـريق من مثقفي الجاهليين يعتقدون بعـدم وجود مدبـر سوىٰ الله ولكن كـانت تقـابلهم جماعـات كبيرة ممّن يعتقـدون بتعدّد المدبـر والتـدبير، وهي قضية تستفاد من الآيات القرآنية مضافاً إلى المصادر المتقدّمة.

هنا نلفت نظـر الوهابيين الـذين يسمّون التوحيـد في الخالقية بالتـوحيد في الربوبيـةإلى الآيات التالية ليتضح لهم أنّ الـدعوة الى التوحيد في الربـوبية لاتعني الدعوة الى التـوحيد في الخالقية بل هي دعوة الى «التوحيـد في المدبِّرية» والتصرّف، وقد كان بين المشركين في ذلك العصر من كان يعاني انحـرافاً وشذوذاً من التوحيد الربوبي، ويعتقد بتعدّد المدبر رغم كونه معتقداً بوحدة الخالق.

ولايمكن ـ أبـداً ـ أن نفسّر الرب في هـذه الآيات بالخالـق والموجد. وإليك بعض هذه الآيات:

أ ـ ﴿**بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّماواتِ وَالأَرْضِ الّذي فَطَرَهُنَّ**﴾ (الأنبياء ـ ٥٦).

فلو كـان المقصود من الـرب هنا هو الخالـق والموجد لكانـت جملة ﴿**الذي فطرهنّ**﴾ زائدة بدليل أنّنا لو وضعنا لفظة الخالق مكان الرب في الآية للمسنا عدم الاحتياج ـ حينئذ ـ إلى الجملة المذكورة (أعني: الذي فطرهنّ) بخلاف ما إذا فسّر

الرب بـا لمدبر والمتصرّف، ففي هـذه الصورة تكـون الجملة الأخيرة مطلـوبة، لأنّها تكون ـ حينئـذ ـ علّة للجملة الأُولىٰ، فتعني هكذا: أنّ خـالق الكون هو المتصرّف فيه وهو المالك لتدبيره والقائم بإدارته.

ب ـ ﴿يا أيُّها الناسُ اعبُدُوا رَبّكُمُ الّذي خَلَقَكُم﴾ (البقرة ـ ٢١).

فانّ لفظـة الرب في هـذه الآية ليست بمعنـىٰ «الخالق» وذلك علىٰ غـرار ما قلناه في الآية المتقدّمة المشابهة لما نحن فيـه، إذ لو كان الرب بمعنىٰ الخالق لما كان لذكر جملة ﴿الذي خلقكم﴾ وجه، بخلاف ما إذا قلنا بأن الرب يعني المدبّر فتكون جملة ﴿الذي خلقكم﴾ علّة للتـوحيد في الربـوبية، إذ يكون المعنىٰ حينئـذ هو: أنّ الذي خلقكم هو مدبّركم.

ج ـ ﴿قُلْ أَغيْرَ اللهِ أبْغي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيء﴾(الأنعام ـ ١٦٤).

وهـذه الآية حـاكية عن أنّ مشركـي عصر الرسـالة كـانوا علىٰ خـلاف مع الرسول الكريم ﷺ في مسألة الربوبية علىٰ نحو من الأنحاء وأنّ النبي الأعظم كان مكلّفاً بأن يفنّـد رأيهم ويبطل عقيدتهم ولايتخذ غير الله ربـاً علىٰ خلاف ما كـانوا عليه. ومن المحتم أنّ خـلاف النبي مع المشركين لم يكن حول مسألـة «التوحيد في الخالقية» بدليل أنّ الآيات السابقة تشهـد في غير إبهام بأنّهم كانوا يعترفون بأنّه لا خالق سوىٰ الله تعالىٰ، ولذلك فلا مناص من الإذعان بأنّ الخلاف المذكور كان في غير مسألة الخالقية وليست هي إلاّ مسألة تدبير الكون، بعضه أو كلّه.

د ـ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قـالُوا بَلىٰ شَهِدْنا أنْ تَقُولـُوا يَوْمَ القِيامَةِ إنّا كُنّـا عَنْ هذا غافِلين﴾ (الأعراف ـ ١٧٢).

فقد أخـذ الله في هذه الآيـة ـ مـن جميع البشر ـ الإقـرار بالتـوحيد الـربوبي وكانت علّة ذلك هي ماذكره من أنّه سيحتج علىٰ عباده بهذا الميثاق يوم القيامة كما يقول:

﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّما أشركَ آباؤُنا مِنْ قَبْلُ وَكُنّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنا بِما فَعَلَ المُبْطِلُون﴾ (الأعراف ـ ١٧٣).

إذا تبيّن هذا فنقول: إنّ نزول هذه الآية في بيئة مشركة دليل ـ ولاشك ـ علىٰ وجود فريق معتد به في تلك البيئة كانوا يخالفون هذا الميثاق، فإذا كانت الربوبية بمعنىٰ الخالقية استلزم ذلك أن يكون في تلك البيئة من يخالفون النبي في الخالقية، ولكن الفرض هو عدم وجود أي اختلاف في مسألة «توحيد الخالقية» في عصر الرسالة فلم يكن المشركون في ذلك العصر مخالفين في هذه المسألة ليعتبروا مخالفين للميثاق المذكور؛ فلا محيص ـ حينئذ ـ من أنّ الخلاف كان ـ آنذاك ـ في مسألة تدبير العالم وإدارة الكون.

وبهذا التقرير يكون معنىٰ الرب في الآية المبحوثة هنا هو المدبّر.

هـ ـ ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جاءَكُمْ بِالبَيِّناتِ مِنْ رَبِّكُم﴾ (غافر ـ ٢٨).

تتعلّق هذه الآية بمؤمن آل فرعون الذي كان يدافع عن النبي موسىٰ ـ عليه السلام ـ وراء قناع النصيحة والصداقة لآل فرعون ويسعىٰ تحت ستار الموافقة معهم أن يدفع الخطر عن ذلك النبي العظيم. وأمّا دلالتها علىٰ كون الرب بمعنىٰ المدبّر فواضحة، لأنّ فرعون ما كان يدّعي الخالقية للسماء والأرض ولا الشركة مع الله سبحانه في خلق العالم وإيجاده، وهذه حقيقة يدل عليها تاريخ الفراعنة أيضاً. وفي هذه الصورة يجب أن يكون المراد من دعوة النبي موسىٰ بقوله: ربّي الله، هو حصر «التدبير» في الله سبحانه لامسألة الخلق. ولو كانت تتعلّق بمسألة الخلق والإيجاد لما كان بينه وبين فرعون أي خلاف ونزاع، إذ المفروض اعتراف فرعون بخالقية الله ـ كما أسلفنا ـ، هذا مضافاً إلى أنّ الله تعالىٰ يقول في الآية السابقة لهذه الآية:

و ـ ﴿ذَرُوني أَقْتُلْ مُوسىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إنيّ أخافُ أَنْ يُبَدِّلَ دينكُم﴾ (غافر ـ ٢٦)

فإنّ التوحيد في الخالقية لم يكن موضع خلاف لتكون دعوة موسىٰ لبني اسرائيل سبباً لأي تبدّل وتبديل.

ومن هذا البيان يتضح المراد من قول فرعون:

﴿أنَا رَبُّكُمُ الأعْلىٰ﴾ (النازعات ـ ٢٤).

ز ـ ﴿فَقالُوا رَبُّنا رَبُّ السَّماواتِ وَالأرْضِ لَنْ نَدْعُوَا مِنْ دُونِهِ إلهاً﴾ (الكهف ـ ١٤).

إنّ الفتية الذين فرّوا من ذلك الجو الخانق الذي أوجده طواغيت ذلك الزمان كانوا جماعة يسكنون في مجتمع يعتقد بإلوهية غير الله، ولكن إلوهية غير الله ـ في ذلك المجتمع ـ لم تكن في صورة تعدّد الخالق، خاصة وأنّ واقعة أهل الكهف حدثت بعد ميلاد السيد المسيح حيث كانت عقول البشرية وأفكارها قد تقدّمت في المسائل التوحيديةبشكل ملحوظ وحظت من الرقي بمقدار معتد به ولم يكن يعقل ـ في ظل هذا الرقي الفكري ـ وجود مجتمع منكر لخالقية الله، أو مشرك فيها فلابد أن يقال إنّ شركهم يرجع الى أمر آخر وهو الاعتقاد بتعدّد المدبّر.

ح ـ إنّ البرهان الواضح علىٰ أنّ مقام الربوبية هو مقام المدبّرية وليس الخالقية كما يتوهم، هو الآية المتكرّرة في سورة الرحمان:

﴿فَبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبان﴾.

فقد وردت هذه الآية في السورة المذكورة ٣١ مرة وجاءت لفظة ربّ جنباً إلى جنب مع لفظة الآلاء التي تعني النعم، وغير خفي أنّ قضية النعمة مع التذكير بمقام ربوبية الله لحياة البشر وحفظها من الفناء أنسب وأكثر انسجاماً، إذ ذكر النعم (التي هي من شعب التربية الإلهية التي يوليها سبحانه للبشر) يناسب موضوع التربية والتدبير الذي تندرج فيه إدامة النعم وإدامة الإفاضة.

ط ـ لقد اقترنت مسألة الشكر مع لفظة الرب في خمسة موارد في القرآن

الكريم، والشكر إنّما يكـون في مقابل النعمة التي هي سبب بقاء الحيـاة الإنسانية ودوامها وحفظها من الفنـاء وصيانتها من الفساد، وليست حقيقـة تدبير الإنسان إلاّ إدامة حياته وحفظها من الفساد والفناء.

وإليك هذه الموارد:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَـرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِـنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذابِي لَشَـدِيد﴾ (إبراهيم ـ ٧).

﴿وَقَـالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُـرَ نِعْمَتَـكَ التي أَنْعَمْـتَ عَلَيَّ وَعَلىٰ والِـدَيَّ﴾ (النمل ـ ١٩).

﴿قـالَ هذا مِنْ فَضْـلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُـرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَـنْ شَكَرَ فَإِنَّما يَشْكُـرُ لِنَفْسِه﴾ (النمل ـ ٤٠).

﴿قـالَ رَبِّ أَوْزِعْنـي أَنْ أَشْكُـرَ نِعْمَتَـكَ التي أَنْعَمْـتَ عَلَيَّ وَعَلىٰ والِـدَيَّ﴾ (الأحقاف ـ ١٥).

﴿كُلُوا مِنْ رِزقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ (سبأ ـ ١٥).

ي ـ وممّا يدل علىٰ ماقلناه قوله سبحانه:

﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِـرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كانَ غَفّـارا * يُرْسِلُ السَّماءَ عَلَيْكُـمْ مِدْراراً * وَيُمدِدْكُمْ بِأَمْوالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهاراً﴾ (نوح : ١٠ـ١٢).

ومثله في سورة هود الآية ٥٢.

وهكذا: يـلاحظ القارئ الكـريم كيف جعلت إدارة الكـون وتدبير شـؤونه تفسيراً للرب: فهو الذي يرسل المطر، وهو الذي يمدد بالأموال والبنين، وهو الذي يجعل الجنـات، وهـو الذي يجعـل الأنهار، وكل هذه الأُمـور جـوانب وصـور من التدبير.

نتيجة هذا البحث:

من هذا البحث الموسّع يمكن أن نستنتج أمرين:

١ ـ أنّ ربوبية الله عبارة عن مدبّريته تعالىٰ للعالم لا عن خالقيته.

٢ ـ دلّت الآيات المذكورة في هذا البحث علىٰ أنّ مسألة «التوحيد في التدبير» لم تكن موضع اتفاق بخلاف مسألة «التوحيد في الخالقية» وأنّه كان في التاريخ ثمّة فريق يعتقد بمدبّرية غير الله للكون كلّه أو بعضه، وكانوا يخضعون أمامها باعتقاد أنّها أرباب.

وبما أنّ الربوبية في التشريع غير الربوبية في التكوين فيمكن أن يكون بعض الفرق موحداً في الثاني، ومشركاً في القسم الأوّل فاليهود والنصارىٰ تورّطوا في «الشرك الربوبي» التشريعي لأنّهم أعطوا زمام التقنين والتشريع إلى الأحبار والرهبان وجعلوهم أرباباً من هذه الجهة، فكأنّه فوّض أمر التشريع إليهم!!!، ومن المعلوم أنّ التقنين والتشريع من أفعاله سبحانه خاصة.

فها هو القرآن يقول عنهم:

﴿**اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ**﴾ (التوبة ـ ٣١).

﴿**وَلاَيَتَّخِذَ بَعْضُنا بَعْضاً أَرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ**﴾ (آل عمران ـ ٦٤).

في حين أنّ الشرك في الربوبية لدىٰ فريق آخر ما كان ينحصر بهذه الدائرة بل تمثل في اسناد تدبير بعض جوانب الكون، وشؤون العالم إلى الملائكة والجن والأرواح المقدسة أو الأجرام السماوية، وإن لم نعثر ـ إلىٰ الآن ـ علىٰ من يعزي تدبير «كل» جوانب الكون إلىٰ غير الله، ولكن مسألة الشرك في الربوبية تمثلت في الأغلب في تسليم «بعض» الأُمور الكونية إلى بعض خيار العباد والمخلوقات.

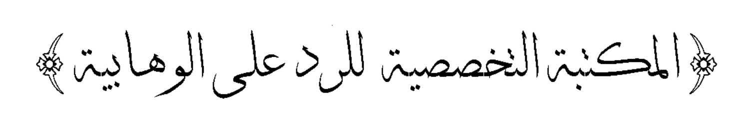
إنّ الآيات الدالّة علىٰ هذه النتيجة ـ في الحقيقة ـ أكثر من أن يمكن سردها

هنا، لهذا نكتفي بما ذكرنا من الآيات تاركين للقارئ الباحث التفتيش عنها في القرآن الكريم.

إذا وقفت ــ أيها القارئ الكريم ـ علىٰ هذه المقدمات العشر يكون قد آن الأوان لأن نركّز البحث علىٰ تحديد معنىٰ العبادة وحقيقتها الذي هو المهم في المقام، إذ بتحديد معنىٰ العبادة وحقيقتها، نعلم معنىٰ التوحيد والشرك، ونميّز الموحّد عن المشرك في هذا المجال (أي مجال العبادة)، ويكون ذلك ضابطة ثابتة لتشخيص كثير من الأعمال التي جرت سيرة المسلمين علىٰ القيام بها في حياتهم منذ عصر الرسالة، وإلىٰ هذا اليوم، ونعرف كيف أنّها لاتمت إلى الشرك بصلة أبداً.

الفصل الثاني

تحديد حقيقة العبادة ..


المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

العبادة: هي الخضوع عن اعتقاد بإلوهية المعبود وربوبيته واستقلاله في فعله

لفظ العبادة من المفاهيم الواضحة كالماء والأرض، فهو مع وضوح مفهومه يصعب التعبير عنه بالكلمات رغم حضور هذا المفهوم في الأذهان. والعبادة كما هي واضحة مفهوماً، فهي واضحة ـ كذلك ـ مصداقاً بحيث يسهل تمييز مصاديقها عن مصاديق التعظيم والتكريم وغيرهما من المفاهيم. فتقبيل العاشق الولهان دار معشوقته، واحتضان ثيابها شوقاً، أو تقبيل تراب قبرها بعد الموت، لايدعىٰ عبادة للمعشوقة.

كما أنّ ذهاب الناس إلى زيارة من يعنيهم من الشخصيات، والوفود إلى مقابرهم لزيارتها والوقوف أمامها احتراماً، وإجراء مراسم وطقوس خاصة لديها لايعد عبادة ـ أبداً ـ وإن كانت هذه الأفعال تبلغ ـ في بعض الأحايين ـ من حيث شدة الخضوع إلى درجة كبيرة. إنّ الضمائر اليقظة هي وحدها تقدر علىٰ أن تكون الحكم العدل ـ في مثل هذا البحث ـ لتمييز الاحترام والتعظيم عن العبادة، دون حاجة إلى تكلّف، ولكن إذا تقرر أن نعرّف العبادة بتعريف موضوعي أمكننا أن نعرّفها بثلاثة تعاريف:

١ ـ تعاريف ثلاثة للعبادة :

التعريف الأوّل:

العبادة: هي الخضوع اللفظي أو العملي الناشئ عن الاعتقاد بـ «إلـوهية» المخضوع له وسيوافيك معنىٰ «الإلوهية».

وآيات كثيرة تـدل علىٰ هذا التفسير، فمن ملاحظة هذه الآيات يتضح لنا أمران:

الأوّل: أنّ عرب الجاهلية الذين نزل القرآن في أوساطهم وبيئاتهم كانوا يعتقدون بإلوهية معبوداتهم.

الثاني: أنّ العبادة عبارة عن القول أو العمل الناشئين من الاعتقاد بـإلوهية المعبود، وانّه مالم ينشأ الفعل أو القول من هذا الاعتقاد لايكون الخضوع أو التعظيم والتكريم عبادة.

فهنا دعويان:

الأُولىٰ: أنّ عرب الجاهلية بل الوثنيين كلّهم وعبدة الشمس والكواكب والجن، كانوا يعتقدون بإلوهية معبوداتهم، ويتخذونهم آلهة صغيرة وفوقهم «الإله الكبير» الذي نسمّيه «الله» سبحانه.

الثانية: أنّ الظاهر من الآيات هو أنّ العبادة عبارة عن الخضوع المحكي بالقول والعمل الناشئين من الاعتقاد بالإلوهية، إلوهية صغيرة أو كبيرة.

أمّا الدعوىٰ الأُولىٰ فتدل عليها آيات كثيرة نشير إلى بعضها:

يقول سبحانه:

﴿**الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ فَسَوفَ يَعْلَمُونَ**﴾ (الحجر ـ ٩٦).

﴿والَّذِينَ لايَدْعُونَ مَعَ اللهِ إلهاً آخَرَ﴾ (الفرقان ـ ٦٨).

﴿واتَّخَذُوا مِنْ دُون اللهِ آلهةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً﴾ (مريم ـ ٨١).

﴿أئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرىٰ﴾ (الأنعام ـ ١٩).

﴿وإذْ قَالَ إبراهِيمُ لأبِيهِ آزَرَ أتَتَّخِذُ أصناماً آلِهَةً﴾(الأنعام ـ ٧٤).

فهذه الآيات تشهد علىٰ أنّ دعوة المشركين كانت مصحوبة بالاعتقاد بإلوهية أصنامهم، وقد فسر الشرك في بعض الآيات «باتخاذ الإله» مع الله وذلك عندما يقول سبحانه:

﴿وَأعْرِضْ عَنِ المُشْرِكين* إنّا كَفَيْناكَ المُسْتَهْزِءِين * الّذينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللهِ إلهاً آخر فَسَوْفَ يَعْلَمُون﴾ (الحجر: ٩٤ ـ ٩٦).

ولذلك يفسّر القرآن حقيقة الشرك بـ «اعتقادهم بإلوهية معبوداتهم» إذ قال سبحانه:

﴿أمْ لَهُم إلهٌ غَيرُ اللهِ سُبْحانَ اللهِ عَمّا يُشْرِكُونَ﴾ (الطور ـ ٤٣).

ففي هذه الآية جعل اعتقادهم بإلوهية غير الله هو الملاك للشرك، والمراد هنا «الشرك في العبادة».

وبمراجعة هذه الآيات ونظائرها التي تعرضت لموضوع الشرك وبالأخص لموضوع شرك الوثنيين تتجلّىٰ هذه الحقيقة ـ بوضوح تام ـ أنّ عبادتهم كانت مصحوبة مع الاعتقاد بإلوهيتها، بل يمكن استظهار أنّ شركهم كان لأجل اعتقادهم بإلوهية معبوداتهم، ولأجل ذاك الاعتقاد كانوا يعبدونهم ويقدمون لهم النذور والقرابين وغيرهما من التقاليد والسنن العبادية. وبما أنّ كلمة التوحيد تهدم عقيدتهم بإلوهية غيره سبحانه، كانوا يستكبرون عند سماعه كما قال سبحانه:

﴿إنَّهُمْ كانُوا إذا قِيلَ لَهُمْ لا إلهَ إلاّ اللهُ يَسْتَكْبِرُون﴾ (الصافات ـ ٣٥).

أي يرفضون هذا الكلام، لأنّهم يعتقدون بإلوهية معبوداتهم ويعبدونها لأجل

أنّها آلهة ـ حسب تصوّرهم ـ.

ولأجل تلك العقيدة السخيفة كانوا إذا دعي الله وحده كفروا به، لأنّهم لايحصرون الإلوهية به و إذا أشرك به آمنوا، لانطباقه علىٰ فكرتهم كما قال سبحانه:

﴿ذَلِكُم بِأَنَّهُ إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ و إن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالحُكْمُ للهِ العَلِيِّ الكَبِيرِ﴾ (غافر ـ ١٢).

إلى هنا ظهرت الدعوىٰ الأُولىٰ بوضوح وجلاء.

وأمّا الدعوىٰ الثانية فتدل عليها الآيات التي تأمر بعبادة الله، وتنهىٰ عن عبادة غيره، مدللاً ذلك بأنّه لا إله إلاّ الله إذ يقول:

﴿يا قوم اعْبُدُوا اللهَ ما لَكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرُه﴾ (الأعراف ـ ٥٩).

ومعنىٰ ذلك أنّ الّذي يستحق العبادة هو من كان إلهاً، وليس هو إلاّ الله، وعندئذ فكيف تعبدون ماليس بإله، وكيف تتركون عبادة الله وهو الإله الذي يجب أنّ يعبد دون سواه؟

وقد ورد مضمون هذه الآية في ١٠ موارد أو أكثر في القرآن الكريم، ويمكن للقارئ الكريم أن يراجع ـ لذلك ـ الآيات التالية:

الأعراف: ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥، هود: ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤، الأنبياء: ٢٥، المؤمنون: ٢٣ ، ٣٢، طه: ١٤.

فهذه التعابير (التي هي من قبيل تعليق الحكم عن الوصف) تفيد أنّ العبادة هي ذلك الخضوع والتذلّل النابعين من الاعتقاد بإلوهية المعبود، إذ نلاحظ ـ بجلاء ـ كيف استنكر القرآن علىٰ المشركين عبادة غير الله بأنّ هذه المعبودات ليست آلهة، وانّ العبادة من شؤون: الإلوهية، فإذا وجد هذا الوصف (أي وصف الإلوهية) في الطرف جاز عبادته واتخاذه معبوداً. وحيث إنّ هذا الوصف لايوجد إلاّ في الله سبحانه لذلك تجب عبادته دون سواه.

سؤال وجواب :

أمّـا السؤال فهـو أنّه لا شـك أنّ الدعـوىٰ الأُولىٰ ثابتـة فالمشركـون كانـوا معتقدين بـإلوهية الاوثان، ومـا أورد من الآيات قد أثبتت ذلك بـوضوح، غير أنّ الدعـوىٰ الثانية غير ثـابتة، وقصـارىٰ مايستفاد مـن هذه الآيات هـو أنّ عبادتهم كانـت ناشئة من الاعتقـاد بإلوهيتهـا وهذا لايـدل علىٰ دخول مفهوم الإلـوهية في مفهـوم العبادة كما هـو المدعـىٰ ـ أو دخـول كـون النشـوء عن ذلك الاعتقـاد، في مفهومها.

وعلىٰ الجملة فهذه الآيـات لاتدل علىٰ أكثر من أنّ عبادتهم للأوثـان كانت مصحوبة بهذا الاعتقاد أو ناشئة عنه.

وأمّا كون العبادة موضوعة للخضوع الناشيء عن الاعتقاد بالإلوهية بحيث يكون النشوء عن تلك العقيدة جزءاً لمعنىٰ العبادة فلا يستفاد من الآيات.

وأمّا الجواب فنقول: إنّما يرد الإشكال لو قلنا بأنّ «الاعتقاد بالإلوهية» داخل في «مفهوم العبادة» وضعاً حتىٰ يقال إنّ هـذه الآيات لاتعطي أزيد من أنّ العبادة من شؤون الإلـوهية، وهذا غير القول بـاندراج مفهوم الالوهيـة في مفهوم العبادة، انّما المراد انّ العبادة ليست مطلقة الخضوع والتذلل بل أضيق وأخص منهما، وهذا أمر يعرفه كل إنسان بوجدانه وفطرته، غير أنّنا نشير إلى هذه الخصوصية ونميز هذا الضيق بأنّه خضـوع «ناشئ عن الإعتقاد بـالإلوهية أو الربوبيـة» كما سيوافيك في التعريـف الثاني، لا أنّ هذه الجملـة (ناشيء عن الاعتقـاد بالإلـوهية والربـوبية) داخلة بتفصيلها في مفهوم العبادة، ومعناها.

وبعبارة أُخرىٰ، أنّ الإنسـان قد لايقدر علىٰ تعريف شيء بنـوعه وفصله، أو حدّه ورسمـه حتىٰ يحدّه تحديـداً عقلياً لا خدشـة فيه، ولكنّـه يجد في نفسه مـا هو

بمنزلة الجنس والفصل فيضعهما مكان الجنس والفصل الواقعيين، والأمر فيما نحن فيه كذلك إذ نجد أنّ التعظيم والخضوع والتذلّل وما أشبههما أمر مشترك بين العبادة وغيرها فيتصوّره بمنزلة الجنس لها، ويجد أنّ العبادة تتميز بخصوصية عن غيرها، ولكنّه لايقدر علىٰ بيان تلك الخصوصية بلفظ بسيط فيتوسل بوضع جملة مكانه وهي ماذكرناها: «ناشىء عن الاعتقاد بالإلوهية» ويضعها مكان الفصل.

وبعبارة ثالثة: أنّ الانسان يجد أنّ «العبادة» ليست مطلق التعظيم ونهاية التذلّل بل هي من خصائص من بيده شؤون الإنسان كلّها، أو شأناً من شؤونه ممّا به قوام حياته عاجلاً أو آجلاً من الموت والحياة، والخلق والرزق، والسعادة والشقاء والمغفرة والشفاعة فيدير شؤونه ويخطط مصيره حسب مايليق به.

غير أنّ هذه الجمل ليست بتفصيلها داخلة في «مفهوم» العبادة. ولكنّه يشار إلى تلك الخصوصية الكامنة والضيق الموجود فيها، بهذه الجمل والتفاصيل وحاشا أن تؤخذ هاتيك الجمل فيها بطولها.

وعلىٰ ذلك فيصح أن يقال: العبادة قسم خاص من التواضع والخضوع لفظياً أو عملياً، (يؤتىٰ به لتعظيم مايعتقده العابد بإلوهيته) وما وقع بين الهلالين وإن كان خارجاً عن مفهوم العبادة إلاّ أنّه يبين ما هو المقصود من القسم الخاص من الخضوع في أوّل العبارة.

ولذلك نظائر في العرف والعادة مثلاً:

١ ـ يعرف القوس بأنّه «قطعة من الدائرة» ولاشك أنّه من باب زيادة الحد علىٰ المحدود، إذ لايعتبر في صدق القوس كونه قطعة من الدائرة بل هو يصدق وإن لم يكن قطعة منها (أي من الدائرة)، (أي القوس) عبارة عن سطح يحيط به خيط مستدير ينتهي طرفاه بنقطتين، من غير اعتبار كونه بعضاً من الدائرة.

إلاّ أنّ أخذ هذا القيد (أعني: كونه بعض الدائرة) من باب بيان الخصوصية

الموجودة فيها بحيث لو انضم إليه قوس آخر لتحققّت الدائرة.

٢ ـ انّ اللغويين يفسّرون الصهيل بـأنّه صوت الفرس، والزقزقـة بأنّه صوت العصفـور، فليس الفرس والعصفـور داخلين في مفهـومهما البسيطين وإنّما جيىء بقيد الفرس والعصفور، للإشارة إلى تعيين صوت خاص.

❀❀❀

إلى هنا اتضح أنّ الحق في التعريف هو أن يقال: العبادة هي الخضوع النابع عن الاعتقاد بـإلوهية المعبود وإلى ذلـك يشير آية الله الحجة المرحـوم الشيخ محمد جواد البلاغي، في تفسيره المسمّىٰ بـ«آلاء الرحمن» في معرض تفسيره وتحليله لحقيقة العبادة:

«العبادة مايرونه مشعراً بالخضوع لمن يتخذه الخاضع إلهاً ليوفيه بذلك مايراه له من حق الامتياز بالإلوهية» [١].

لقد صب العلاّمة البلاغي مايدركه فطرياً للعبادة في قالب الألفاظ والبيان والآيات المذكورة تؤيد صحة هذا التعريف واستقامته.

التعريف الثاني:

العبادة: هـي الخضوع أمام من يعتقـد بأنّه يملـك شأناً من شـؤون وجوده وحياته وآجله وعاجله.

وتوضيح ذلـك: أنّ العبودية من شؤون المملـوكية ومن مقتضياتها، فعنـدما يحس العابـد في نفسه بنوع من المملوكيـة، ويحس في الطرف الآخر بالمالكيـة يفرّغ إحساسـه هذا ـ في الخارج ـ في ألفـاظ وأعمال خاصـة، وتصير الألفاظ والأعمال

١ـ آلاء الرحمان: ٥٧، طبعة صيدا، وقد طبع من هذا التفسير جزءان فقط.

تجسيداً لهذا الإحساس، ويكون كل عمل أو لفظ مظهر لهذا الإحساس العميق عبادة. ولاشك أنّ المقصود بالمالكية ليس مطلق المالكية فالاعتقاد بالمالكية القانونية والاعتبارية لايكون ـ أبداً ـ موجباً لصيرورة الخضوع عبادة، إذ أنّ البشر في عصور: «العبوديات الفردية» بالأمس، وكذا في عصر: «العبودية الجماعية» الراهن لايعد امتثاله لأوامر أسياده عبادة ... فلا بد أن يكون المقصود من المملوكية ـ هنا ـ هي القائمة علىٰ أساس الخلق والتكوين وانّ شأناً من شؤون حياته في قبضته.

وإليك بيان مناشئ أنواع المالكيات الحقيقية.

١ ـ قد يوصف بالمالكية لكونه خالقاً، ولذلك يكون الله سبحانه مالكاً حقيقياً للبشر لأنّه خالقه، وموجده من العدم، ولهذا نجد القرآن الكريم يعتبر جميع الموجودات الشاعرة ـ مثلاً ـ عبيد الله، ويصفه تعالىٰ بأنّه مالكها الحقيقي وذلك لأنّه خلقها إذ يقول:

﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَٰوَاتِ والأَرْضِ إِلاّ آتي الرحمانِ عَبْداً﴾ (مريم ـ ٩٣)

ولأجل ذلك أيضاً نجده يأمرهم بعبادة نفسه معلّلاً بأنّه هو ربّهم الذي خلقهم دون سواه إذ يقول:

﴿يا أَيُّها النـاسُ اْعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ والّـذينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة ـ ٢١)

﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلهَ إِلاّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاْعْبُدُوهُ﴾ (الأنعام ـ ١٠٢)

٢ ـ وقد يوصف بالمالكية لكونه رازقاً ومحيياً ومميتاً، ولذلك يحس كل بشر سليم الفطرة بمملوكيته لله تعالىٰ لأنّه مالك حياته ومماته ورزقه، ولهذا يلفت القرآن نظر البشر إلى مالكية الله لرزق الإنسان وأنّه تعالىٰ هو الذي يميته وهو الذي يحييه

ليلفته من خلال ذلك إلى أنّ الله هو الذي يستحق العبادة فحسب. إذ يقول:

﴿اللهُ الّذي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ (الروم ـ ٤٠)

﴿هَلْ لَكُمْ مِن ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ شُرَكاءَ في ما رَزَقْناكُمْ﴾ (الروم ـ ٢٨)

﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيت﴾ (يونس ـ ٥٦)

٣ ـ وقد يوصف بها لكون الشفاعة والمغفرة بيده وحيث إنّ الله تعالىٰ هو المالك للشفاعة المطلقة:

﴿قُلْ لِلّهِ الشفاعةُ جَمِيعاً﴾ (الزمر ـ ٤٤)

ولمغفرة الذنوب: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُنُوبَ إلاّ الله﴾ (آل عمران ـ ١٣٥)

بحيث لايملك أن يشفع أحد لأحد من العباد إلاّ بإذنه لذلك يشعر الإنسان العادي في قرارة ضميره بأنّ الله سبحانه مالك مصيره من حيث السعادة الأُخروية، وإذا أحسّ إنسان بمملوكية كهذه ومالكية مثل تلك ثم جسّد هذا الإحساس في قالب اللفظ أو العمل فإنّه يكون بذلك عابداً له دون ريب.

وإلى ذلك يرجع ما ربّما يفسّر العبادة بأنّها الخضوع أمام من يعتقد بربوبيته فمن كان خضوعه العملي أو القولي أمام أحد نابعاً من الاعتقاد بربوبية ذلك الطرف كان بذلك عابداً له.

فالمقصود من لفظة «الرب» في التعريف هو المالك لشؤون الشيء المتكفّل لتدبيره وتربيته.

وعلىٰ ذلك تكون لفظة العبودية في مقابل الربوبية، أي مالكية تربية الشيء وتدبيره، ومصيره عاجلاً وآجلاً.

ويدل علىٰ ذلك أنّ قسماً من الآيات تعلّل الأمر بحصر العبادة في الله وحده بأنّه الرب لا غير، وإليك بعض هذه الآيات:

﴿وَقالَ المسيحُ يابَنِي إسرائيلُ أعبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُم﴾ (المائدة ـ ٧٢)

﴿إنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدةً وأنا رَبُّكُمْ فَاْعْبُدُون﴾ (الأنبياء ـ ٩٢)

﴿إنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاْعْبُدُوهُ هذا صِراطٌ مُستَقِيمٌ﴾ (آل عمران ـ ٥١)

وقد ورد مضمون هـذه الآيات، (أعني: جعل العبادة دائرة مدار الـربوبية) في آيات أُخرىٰ هي:

يونس: ٣، الحجر: ٩٩، مريم: ٣٦، ٦٥، الزخرف: ٦٤.

وعلىٰ كل حال فانّ أوضح دليل علىٰ هـذا التفسير للفظ العبادة هو الآيات التي سبق ذكرها.

التعريف الثالث:

ويمكننا أن نصب إدراكنا للعبادة في قالب ثالث فنقول:

إنّ العبادة هـي الخضوع ممّن يرىٰ نفسـه غير مستقل في وجوده وفعلـه، أمام من يكون مستقلاً. وقد وصف الله سبحانه وتعالىٰ نفسه ـ في غير موضع من كتابه ـ بالقيّوم فقال عزّ وجلّ:

﴿اللهُ لا إلهَ إلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾ (البقرة ـ ٢٥٥)

ومثله في آل عمران ـ ٢.

وقال سبحانه: ﴿وَعَنَتِ الوُجُوهُ لِلحَيِّ القَيُّوم﴾ (طه ـ ١١١).

ولا يراد منه سوىٰ كونه قائماً بنفسه، وليست فيه أيّة شائبة من الفقر والحاجة إلى الغير بل كل ما سواه قائم به.

وبعبـارة أُخرىٰ: العبـادة نداء الله تعـالىٰ وسؤالـه والقيام بـالخضوع وإنـزال حاجـات الدنيـا والآخرة علىٰ أنّه الفـاعل المختار والمالـك الحقيقي لأُمور الـدنيا

والآخرة كلّهـا، والمتصرّف فيها فلو نودي مـوجود آخر بهذا الوصف تماماً أو بعضاً فالنداء عبادة له وشرك فيها والمنادي مشرك بلا كلام.

وعلىٰ ذلك فلو خضـع واحد منّا أمام مـوجود زاعماً بأنّـه مستقل في ذاته أو فعله لصار الخضوع عبادة، بل لو طلب فعل الله سبحانه من غيره كان هذا الطلب نفسه عبـادة وشركاً، فـانّ الطلب في هاتيك الموارد لاينفـك عن الخضوع، فـالذي يجب التركيز عليه هو أن نعرف ما هو فعل الله سبحانه، ونميزه عن فعل غيره حتىٰ لانقع في ورطـة الشرك عند طلـب شيء من الأنبياء والأوليـاء وغيرهم من النـاس فنقول:

إنّ من أقسـام الشرك هو أن نطلـب فعل الله من غيره، والمعلـوم أنّ فعل الله ليس هو مطلق الخلـق والتدبير والرزق سواء أكان عن استقـلال أم بإذن الله، لأنّه سبحانه نسبها إلى غيره في القـرآن، بل هو القيام بالفعل مستقلاً مـن دونه استعانة بغيره، فلو خضـع أحد أمـام آخر بما أنّـه مستقل في فعله سـواء أكان الفعـل فعلاً عادياً كالمشي والتكلّم، أم غير عادي كالمعجزات التي كان يقوم بها سيدنا المسيح ـ عليه السلام ـ [1] مثلاً، يعد الخضوع عبادة للمخضوع له.

توضيحه: أنّ الله سبحـانه غني في فعله، كما أنّه غني في ذاتـه عما سواه فهو يخلق ويرزق ويحيي ويميت من دون أن يستعين بأحد[2] أو يستعين في خلقه بمادة

---

١ ـ كما في الآية ٤٩ من آل عمران: ﴿إنّي أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله وأُبرئ الأكمه والأبرص وأُحيي الموتىٰ بإذن الله وأُنبّئكم بما تأكلون وما تدّخرون في بيوتكم﴾

٢ ـ نعم قـد سبق منّا عند البحث عن التـوحيد في الربوبيـة أنّ كون الله سبحانه لايستعين ـ في فعله ـ بأحد لايلازم أن يقوم بنفسه بكل الأُمور، وبأنّ تكـوّن ذاته مصدراً للخلق والرزق والإحياء والإماتة من دون أن يتسبّب في كل ذلك بالأسبـاب، بل معناه أن يكون في فعله ـ سواء في أفعـاله المباشرية أو التسبيبية ـ مستغنياً عن غيره، وإن كانت أفعاله جارية عبر نظام الأسباب والعلل. فراجع كتابنا مفاهيم القرآن الجزء الأوّل ـ الفصل الثامن.

قديمة غير مخلوقة له، بل الله سبحانه يخلق الجميع بنفسه من دون استعانة بأحد أو بشيء، فهو يخلق المادة ويصوّرها كيف شاء. فلو اعتقدنا أنّ أحداً مستغن في فعله العادي، وغير العادي عمّن سواه، وأنّه يقوم بما يريد من دون استعانة أو استمداد من أحد حتىٰ الله سبحانه فقد أشركناه مع الله واتخذناه نِدّاً له تعالىٰ.

وصفوة القول هي: إنّ ملاك البحث في هذا التعريف هو: «استقلال الفاعل» في فعله وعدم استقلاله، والتوحيد بهذا المعنىٰ ممّا يشترك فيه العالم والجاهل.

نعم ما يدركه المتألّه المثالي من التفاصيل في مورد الاستقلال في المعبود وعدمه في العابد علىٰ ضوء الأدلّة العقلية والكتاب العزيز ممّا يدركه غيره أيضاً بفطرته التي خلق عليها، وعقليته التي نما عليها، فلا يلزم من اختصاص فهم التفاصيل بهذه الطبقة (أي المتألّهين البصيرين) حرمان عرب الجاهلية من فهم معاني العبادة ومشتقاتها الواردة في القرآن ومحاوراتهم العرفية، فالعبادة بهذا المعنىٰ (أي باعتقاد كون المعبود مستقلاً) يشترك فيه العالم والجاهل، والكامل وغير الكامل، غير أنّ كل فرد من الناس يفهمه علىٰ قدر ما أُعطي من الفهم والدرك كما قال سبحانه:

﴿فَسالَتْ أودِيَةٌ بِقَدَرِها﴾ (الرعد ـ ١٧)

غير أنّ الدارج في ألسن المتكلّمين هو «التفويض» فليشرح مقاصدهم.

٢ـ ماذا يراد من التفويض؟

اتفقت كلمة الموحدين علىٰ أنّ الاعتقاد بالتفويض موجب للشرك، وأنّ الخضوع النابع من ذاك الاعتقاد يعد عبادة للمخضوع له، والتفويض يتصوّر في أمرين:

١ ـ تفويض الله تدبير العالم إلىٰ خيار عباده من الملائكة والأنبياء والأولياء. ويسمّىٰ بالتفويض التكويني.

٢ ـ تفويض الشؤون الإلهية إلىٰ عباده كالتقنين والتشريع، والمغفرة والشفاعة مما يعد من شؤونه سبحانه. ويسمّىٰ بالتفويض التشريعي.

أمّا القسم الأوّل:

فلا شك أنّه موجب للشرك، فلو اعتقد أحد بأنّ الله فوّض أُمور العالم وتدبيرها من الخلق والرزق والإماتة ونزول الثلج والمطر وغيرها من حوادث العالم إلىٰ ملائكته أو صالحي عباده، فقد جعلهم أنداداً له سبحانه، إذ لا يعني من التفويض، إلاّ كونهم مستقلّين في أفعالهم، منقطعين عنه سبحانه فيما يفعلون وما يريدون.

وبالجملة: فتفويض التدبير الى العباد قسم من استقلال العبد في فعله وعمله عمّن سواه، سواء أكان ذاك الاستقلال في الأفعال الراجعة إلى نفسه كمشيه وتكلّمه أم في الأفعال الراجعة إلى تدبير العالم والحوادث الواقعة فيه. غير أنّه لما كان زعم الاستقلال في أفعال العباد العادية بحثاً فلسفياً بحتاً لم يتوجه إليه مشركو الجاهلية، لذلك خصّوا البحث بالاعتقاد باستقلالهم في تدبير العالم.

وان أصبح الأوّل أيضاً مثار بحث ونقاش في العهود الإسلامية الأُولىٰ، بحيث قسّم الباحثين إلى جبري وتفويضي.

والخلاصة: انّ الأمر دائر بين كون العبد ذا فعل بالاستقلال والانقطاع عن الله سبحانه، أو كونه ذا شأن بأمره تعالىٰ وإذنه ومشيئته، وليس التفويض أمراً ثالثاً، بل هو داخل في القسم الأوّل.

وأمّا الاعتقاد بأنّ القدّيسين من الملائكة والجن، أو النبيّ والولي مدبّرون

للعالم بـإذنه ومشيئته، وأمـره وقدرتـه من دون أن يكونـوا مستقلّين فيما يفعلون، أو مفوّضين فيما يصدرون فلا يكون ذاك موجباً للشرك بل أمره دائر ـ حينئذ ـ بين كونه صحيحاً مطابقاً للواقع كما في الملائكـة أو غلطاً مخالفاً للواقع كما في النبي والولي، فـانّ الأنبيـاء والأولياء غير واقعين في سلسلـة العلـل والأسباب، بـل هم كسـائر الناس يستفيدون مـن النظام الطبيعي بحيث يختل عيشهم وحيـاتهم عند اختلال تلك النظم، ومعلوم أنّه ليس كل مخالف للواقع يعتبر شركاً إذ عند ذاك يحتل الولي مكان العلّـة الطبيعية والنظم المادية، وليس الاعتقـاد بوجود هذا النـوع من العلل والأسباب مكان النظم المادية للظاهرة شركاً.

هذا ومن الجديـر بالذكـر أنّ مشركي عهد الرسـالة كانـوا يعتقدون لآلهتهم نوعاً من الاستقـلال في الفعل. وكانوا يتوجهون إليها علىٰ هـذا الأساس وقد مرّ أنّ عمر بن لحي عندما سافر من مكـة إلى الشام ورأىٰ أُناساً يعبدون الأصنام فسألهم عن سبب عبادتهم لها فقالوا له:

«هذه أصنام نعبدها فنستمطرها فتمطرنا ونستنصرها فتنصرنا» (١).

وقد كان ثمّة فريق من الحكماء يعتقدون بأن لكل نوع من الأنواع «ربّ نوع» فوض إليه تـدبير نوعه، وسلّمت إليه إدارة الكون التي هـي من شأن الله ومن فعله تعالىٰ. كما أنّ عرب الجاهلية الـذين عبدوا الملائكة الكواكب ـ سيـاراتها وثوابتها ـ إنّما كانوا يعبدونها لأنّ أمر الكون وأمر تـدبيره قد فوض إليها ـ كما في زعمهم ـ وأنّ الله عزل عن مقام التدبير عزلاً تاماً، فهي مالكة التدبير دون الله، وبيدها هي دونه نـاصيـة التصرف، ولهذا كـان يعتبر أي خضـوع يجسـد هـذا الاحسـاس عبـادة. وسيوافيك عقائد عرب الجاهلية حول معبوداتهم.

---

١ ـ سيرة ابـن هشام: ١ /٧٩، وقد مـرّ مفصّل هذه القصـة، وما قالـه رسول الله ﷺ في الحديبية حول الاستمطار بالنوء الذي كان سـائداً لدىٰ الجاهليّين، والذي نقلناه لك من السيرة الحلبية: ٣ /٢٩، في المقدمة رقم ٢ من هذا الكتاب فراجع ص: ٢٧ ـ ٢٨.

القسم الثاني من التفويض:

إذا اعتقدنا بـأنّ الله سبحانه فوّض إلى أحـد مخلوقيه بعض شؤونـه كالتقنين والتشريع، والشفـاعة والمغفرة فقـد أشركناه مع الله، وجعلنـاه نداً له سبحـانه، كما يقول القرآن الكريـم:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَـنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أنداداً يُحِبُّـونَهُمْ كَحُبِّ الله﴾ (البقرة ـ ١٦٥).

ولاريب أنّ الموجود لايقـدر أن يكون نداً لله سبحانه إلاّ إذا كـان قائماً بفعل أو شأن من أفعال الله وشؤونه سبحانه «مستقلاً» لا ما إذا قام به بإذن الله وأمره، إذ لا يكون عنـد ذاك نداً لله، بل يكـون عبداً مطيعـاً له، مـؤتمراً بأمره، منفـذاً لمشيئته تعالىٰ.

هـذا وقد كـان أخف ألـوان الشرك وأنواعـه بين اليهـود والنصارىٰ وعـرب الجاهليـة اعتقـاد فريـق منهم بـأنّ الله فـوّض حق التقنين والتشريع الى الـرهبـان والأحبار كما يقـول القرآن الكـريم: ﴿اِتَّـخَذُوا اَحْبـارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ اَرْباباً مِنْ دُونِ الله﴾ (التوبة ــ ٣١) وأنّ الله فوّض حق الشفاعة والمغفرة التـي هي حقوق مختصة بالله إلى أصنامهم ومعبوداتهم، وأنّ هذه الأصنام والمعبودات مستقلّة في التصرف في هذه الشؤون ولأجل ذلـك كانوا يعبدونها، لأجل أنّها شفعاؤهـم عند الله، وبأيديها أمر الشفاعة، كما يقول سبحانه:

﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُـولُونَ هؤلاءِ شُفَعاؤنا عِنْدَ الله﴾ (يونس ـ ١٨).

ولذلك أصرّت الآيـات القرآنية علىٰ القـول بأنّه لايشفع أحـد إلاّ بإذن الله، فلو كان المشركون يعتقـدون بأنّ معبوداتهم تشفع لهم بإذن الله لما كان لهذا الإصرار

علىٰ مسألـة متّفق عليهـا بين المشركين، أي مبرر، علىٰ أنّ ذلك الفـريق من عـرب الجاهلية الذين كانوا يعبدون الأصنام، إنّما كانوا يعبدونها لكونها تملك شفاعتهم لا أنّها خالقة أو مدبرة للكون، وعلىٰ أساس هذا التصوّر الباطل كانوا يعبدونها وكانوا يظنون أنّ عبادتهم لها توجب التقرّب إلى الله إذ قالوا:

﴿ما نَعْبُدُهُمْ اِلاّ لِيُقَرِّبُونا إلىٰ اللهِ زُلْفىٰ﴾ (الزمر ـ ٣).

٣ـ لا ملازمة بين توزيع الالوهية ونفي الإله الأعلىٰ :

إنّ توزيع الالوهية علىٰ صغار الآلهة المتخيلة أمر باطل عقلاً ونقلاً، ولانطيل الكلام بسوق براهينه العقلية وما تدل عليه من الآيات.

ثم إنّ توزيع شؤون الالوهية ـ كما في زعم عرب الجاهلية ـ ما كان يلازم نفي الإلـه الأعلىٰ القـاهر، بـل كـان الجاهليون يعتقـدون بـالإلـه الأعلىٰ رغم عبـادتهم للأصنام واعتقاد توزيع الالوهية عليها.

لكن الأُستاذ المودودي[١] أبطل فكرة توزيع الالوهية معلّلاً بأنّ: هذا التوزيع لا يجتمع مع الاعتقاد بإله أعلىٰ حيث قال:

«إنّ أهل الجاهليـة ما كانـوا يعتقدون في آلهتم أنّ الالـوهية قد تـوزّعت فيما بينهم فليس فوقهـم إله قاهر بل كـان لديهم تصوّر واضح لإله كـانوا يعبّرون عنه بكلمة الله في لغتهم»[٢].

وفي هذا الكلام نظر، فإنّ الجمع بين قولـه: «إنّ الالوهية توزّعت فيما بينهم» وقوله: «فليس فوقهم إله قاهر» يوهـم بأنّ القول بتوزيع الالوهية يلازم القول بنفي الإله القـاهر الذي هـو فوق الكل، ولكنّـه ليس كذلـك، فإنّ الصابئة الـذين ورد

١ـ راجع بحار الأنوار: ٢٥ / ٣٢٠ـ ٣٥٠.

٢ـ كتاب المصطلحات الأربعة: ١٩.

ذكرهم في القرآن أثبتوا للشمس الإلوهية والتدبير مع القول بوجود إله قاهر حيث قالوا:

«إنّ الشمس ملك من الملائك ولها نفس وعقل ومنها نور الكواكب وضياء العالم، وتكوّن الموجودات السفلية فتستحق التعظيم والسجود والتبخير والدعاء»(١).

وأي الوهية أكبر من تكوين الموجودات السفلية التي ينسبها الله سبحانه في القرآن إلىٰ ذاته.

ومن الصابئة من يقول:

«إنّ القمر ملك من الملائك، يستحق العبادة واليه تدبير هذا العالم السفلي والأُمور الجزئية، ومنه نضج الأشياء المتكوّنة وإيصالها إلى كمالها» (٢).

وليس لأحد أن يفسّر قولهم بأنّ الشمس والقمر كانا ـ في عقيدتهم ـ يحتلاّن محل العلل الطبيعية، وانّهما كانا يقومان بنفس الدور لا أكثر، فانّ المفروض أنّهم جعلوهما من الملائكة وأثبتوا لهما العقل والنفس والتدبير القائم علىٰ التفكير، وهذا يناسب الالوهية، وكونهما إلهين، لاكونهما عللاً طبيعية، إذ لو كان عللاً طبيعية لما عبدوهما بتلك العبادة. فإذن لا مانع من أن يعتقد المشرك ـ في حين اعتقاده بتوزيع شؤون الالوهية بين صغار الآلهة ـ بوجود إله قاهر وهو الذي وزّع الالوهية.

فالعربي الجاهلي كان يعتقد بتفويض المغفرة والشفاعة إلى أصحاب الأصنام والأوثان مع اعتقاده بوجود إله آخر قاهر وأعلىٰ. والمغفرة والشفاعة من شؤون الالوهية، والدليل علىٰ أنّهم كانوا يعتقدون بالتفويض، هو إصرار القرآن علىٰ القول بأنّه لاشفاعة إلاّ بإذن الله سبحانه:

﴿مَنْ ذَا الّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإذنِهِ﴾ (البقرة ـ ٢٥٥).

١ و ٢ ـ الملل والنحل للشهرستاني: ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

وأنّ الله هو الذي يغفر الذنوب: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ﴾ (آل عمران ـ ١٣٥).

وأظنّ ـ ولعلّه ظنّ مصيب ـ أنّ للأُستاذ وراء هذا الكلام (توزيع الالوهية ينافي الاعتقاد بإله آخر) قصداً وهدفاً آخر، وهو إثبات أنّ الإله في القرآن إنّما هو بمعنىٰ المعبود تبعاً لشيخ منهجه «ابن تيمية» فتوصيف الأصنام بالالوهية إنّما هو بملاك المعبودية، لابملاك أنّهم صغار الآلهة، والله سبحانه كبيرها.

والأُستاذ وتلاميذ مدرسته نزهوا المشركين عن قولهم بإلوهية الأصنام، وإنّما كانوا يعبدونها من دون أن يتّخذوها آلهة صغاراً في مقابل إله قاهر.

أضف إلى ذلك أنّهم شوّهوا بذلك سمعة جمهرة من المسلمين حيث فسّروا الآيات الناهية عن اتخاذ الآلهة، بالنهي عن عبادتها، لأنّ الإله عندهم بمعنىٰ المعبود، ثم طبّقوا هذه الآيات علىٰ توسّل المسلمين وزيارتهم لقبور أوليائهم.

فتفسير الآيات الناهية عن اتّخاذ الآلهة، باتخاذ المعبود خبط، وعلىٰ فرض الصحة فإنّ تطبيقها علىٰ توسّلات المسلمين وزيارتهم قبور أوليائهم خبط آخر.

٤ ـ خلاصة القول :

خلاصة القول في المقام أنّ أيّ عمل ينبع من هذا الاعتقاد (أي الاعتقاد بأنّه إله العالم أو ربّه أو غنيّ في فعله وأنّه مصدر للأفعال الإلهية) ويكون كاشفاً عن هذا النوع من التسليم المطلق يعد عبادة، ويعتبر صاحبه مشركاً إذا فعل ذلك لغير الله.

ويقابل ذلك: القول والفعل والخضوع غير النابع من هذا الاعتقاد.

فخضوع أحد أمام موجود وتكريمه ـ مبالغاً في ذلك ـ دون أن ينبع من الاعتقاد بإلوهيته لايكون شركاً ولاعبادة لهذا الموجود، وإن كان من الممكن أن

يكون حراماً، مثل سجود العاشق للمعشوقة أو المرأة لزوجها، فإنّها وإن كانت حراماً في الشريعة الاسلامية، لكنّها ليست عبادة. فكون شيء حراماً، غير القول بأنّه عبادة، فإنّ حرمة السجود أمام بشر من غير اعتقاد بإلوهيته وربوبيته إنّما هي لوجه آخر.

من هذا البيان يتّضح جواب سؤال يطرح نفسه في هذا المقام وهو: إذا كان الاعتقاد بالالوهية أو الربوبية أو التفويض، شرطاً في تحقق العبادة فيلزم أن يكون السجود لأحد دون ضمّ هذه النية جائزاً؟

ويجاب علىٰ هذا: بأنّ السجود حيث إنّه وسيلة عامة للعبادة، وحيث إنّ بها يعبد الله عند جميع الأقوام والملل والشعوب وصار بحيث لايراد منه إلاّ العبادة، لذلك لم يسمح الإسلام بأن يستفاد من هذه الوسيلة العالمية حتىٰ في الموارد التي لاتكون عبادة. وهذا التحريم إنّما هو من خصائص الإسلام إذ لم يكن حراماً قبله، وإلاّ لما سجد يعقوب وأبناؤه ليوسف ـ عليه السلام ـ إذ يقول: ﴿**وَرَفَعَ أَبَوَيهِ عَلَىٰ العَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّداً**﴾ (يوسف ـ ١٠٠).

قال الجصاص: «قد كان السجود جائزاً في شريعة آدم ـ عليه السلام ـ للمخلوقين ويشبه أن يكون قد كان باقياً إلى زمان يوسف ـ عليه السلام ـ فكان فيما بينهم لمن يستحق ضرباً من التعظيم ويراد إكرامه وتبجيله، بمنزلة المصافحة والمعانقة فيما بيننا وبمنزلة تقبيل اليد، قد روي عن النبي ـ عليه السلام ـ في إباحة تقبيل اليد أخبار، وقد روي الكراهة، إلاّ أنّ السجود لغير الله علىٰ وجه التكرمة والتحية منسوخ بما روت عائشة وجابر وأنس أنّ النبيّ قال: ماينبغي لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقّه عليها»[١].

❋ ❋ ❋

١ـ أحكام القرآن: ١ /٣٢.

إلى هنا استطعنـــا ـ بشكـل واضـــح ـ أن نتعـرف علىٰ حقيقـــة «العبـادة» و«الشرك» ويلزم أن نستنتج من هـذا البحث فنقول: إذا خضع أحد أمـام آخرين وتـواضع لهم، لاباعتقـاد أنّهم «آلهة» أو «أربـاب» أو «مصادر لـلأفعال والشـؤون الإلهيـة» بل لأنّ المخضوع لهم إنّما يستـوجبـون التعظيم، لأنّهم ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لايَسبِقُونَهُ بِالقَـولِ وَهُمْ بِأمرِهِ يَعمَلُون﴾ (الأنبيـاء: ٢٦ ـ ٢٧) فـانّ هذا الخضـوع والتعظيم والتواضع والكريم لن يكون عبادة قطعـاً، فقد مدح الله فريقاً من عباده بصفات تستحق التعظيم عندما قال:

﴿إنَّ اللهَ اْصْطَفىٰ آدَمَ وَنُوحـاً وآلَ إبراهيمَ وآلَ عِمـرانَ عَلىٰ العالَـمين﴾ (آل عمران ـ ٣٣).

وفي موضع آخر من القرآن صرّح الله تعالىٰ باصطفاء إبراهيم لمقام الامامة إذ يقول تعالىٰ:

﴿قالَ إنِّي جاعِلُكَ للنّاسِ إماماً﴾ (البقرة ـ ١٢٤).

وكل هـذه الأوصـاف العظيمة التـي مـدح الله بها: نوحـاً وإبـراهيم وداود وسليمان ومـوسىٰ وعيسىٰ ومحمّـداً ـــ صلوات الله عليهـم أجمعين ـ أُمـور تـوجب نفوذهم في القلـوب والأفئدة، وتستوجب محبتهم واحترامهم حتـىٰ أنّ مودة بعض الأولياء فرضت علينا بنص القرآن[١].

فاذا احترم أحـد هؤلاء، في حياتهم أو بعد وفـاتهم، لا لشيء إلاّ لأنّهم عباد الله المكرمون، وأولياؤه المقربون وعظمهم دون أن يعتقد بأنهّم «آلهة» أو «أرباب» أو «مصادر للشؤون الالهية» لايعدّ فعله عبادة ـ مطلقاً ـ ولا هو مشركاً، أبداً.

وعلىٰ هذا لايكون تقبيل يد النبي أو الإمام أو المعلّم، أو الوالدين، أو تقبيل

١ـ﴿قل لاأسئلكم عليه أجراً إلاّ المودّة في القربىٰ﴾الشورىٰ الآية: ٢٣.

القرآن أو الكتب الدينية، أو أضرحة الأولياء وما يتعلق بهم من آثار، إلاّ تعظيماً وتكريماً، لا عبادة.

٥ ـ نحن ومؤلّف المنار:

وفي ختام هذا البحث يجدر بنا أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى طائفة من التعاريف للعبادة، ونذكر بعض ما فيها من الضعف:

١ ـ قال في المنار:

«العبادة ضرب من الخضوع، بالغ حدّ النهاية، ناشئ عن استشعار القلب عظمة المعبود لايعرف منشؤها، واعتقاده بسلطة لايدرك كنهها وماهيتها»[١].

وهذا التعريف لا يخلو عن قصور، إذ بعض مصاديق العبادة، لاتكون خضوعاً شديداً، ولايكون بالغاً حدّ النهاية كبعض الصلوات الفاقدة للخشوع، ثم ربما يكون خضوع العاشق أمام معشوقته والجندي أمام آمره، أشدّ خضوعاً ممّا يفعله كثير من المؤمنين بالله تجاه ربّهم في مقام الدعاء والصلاة والعبادة ومع ذلك لايقال لخضوعهما بأنّه عبادة، في حين يكون خضوع المؤمنين تجاه ربهم عبادة وإن كان أخف من الخضوع الأوّل.

نعم لقد ذكر هذا المؤلف نفسه ـ في ثنايا كلامه ـ ما يمكن أن يكون معرفاً صحيحاً للعبادة ومتفقاً ـ في محتواه ـ مع ما قلناه حيث قال:

«للعبادة صور كثيرة في كل دين من الأديان شرعت لتذكير الإنسان بذلك الشعور بالسلطان الإلهي الأعلىٰ الذي هو روح العبادة، وسرّها»[٢].

١ـ المنار: ١ /٥٧.

٢ـ المنار: ١ /٥٧.

إنّ عبارة: «الشعور بالسلطان الإلهي» حاكيـة عن أنّ الفرد العابد حيث إنّه يعتقد بإلـوهية المعبود، لذلك يكون عملـه عبادة وما لم يتوفر مثـل هذا الاعتقاد في عمله لايتصف بالعبادة.

٢ـ وقد جاء شيخ الأزهر الأسبق الشيـخ محمود شلتوت بتعريف يتحد مع ما ذكره المنار معنىٰ ويختلف معه لفظاً فقال:

«العبادة خضوع لايحد لعظمة لاتحد» (١).

فالتعريفـان متحدان نقداً وإشكالاً فليلاحظ وإن كـان تفسير المنار يختص بإشكال آخر حيث إنّه يقول: «العبادة ناشئة عن استشعار القلب عظمة لايعرف منشؤهـا» في حين أنّ العابد يعلم أنّ علّـة العظمة هي: السلطة الإلهيـة، التي هي إلوهيـة المعبود والإحساس بـالحاجة الشديـدة إليه، وأنّ بيده مصير العـابد، وغير ذلك من الدوافع، فكيف لايعرف منشؤها؟ (٢).

٣ـ وأكثر التعاريف عرضة للإشكال هو تعريف ابن تيمية إذ قال:

«العبادة اسم جامـع لكل مايحبه الله ويرضاه من الأقـوال والأعمال الباطنية والظاهرية كالصلاة، والزكاة والصيام، والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانة وبرّ الوالدين، وصلة الأرحام» (٣).

وهذا الكاتـب لم يفرّق ـ في الحقيقة ـ بين العبـادة، وبين التقرّب، وتصوّر أنّ كل عمل يوجب القـربىٰ إلى الله فهو عبادة له تعـالىٰ أيضاً، في حين أنّ الأمر ليس كذلك، فهنـاك أُمور توجب رضـا الله، وتستوجب ثوابـه قد تكون عبادة كـالصوم والصلاة والحج، وقـد تكون موجبة للقـربىٰ إليه دون أن تعدّ عبادة كـالإحسان إلى

١ـ تفسير القرآن الكريم: ٣٧.

٢ـ آلاء الرحمان: ٥٩.

٣ـ مجلة البحوث الإسلامية العدد: ٢ / ١٨٧، نقلاً عن كتاب «العبودية» : ٣٨.

الوالدين وإعطاء الزكاة والخمس، فكل هذه الأُمور (الأخيرة) توجب القربىٰ الى الله في حين لاتكون عبادة، وإن سمّيت في مصطلح أهل الحديث عبادة فيراد منها كونها نظير العبادة في ترتّب الثواب عليها.

وبعبارة أُخرىٰ: أنّ الإتيان بهذه الإعمال يعد طاعة لله، ولكن ليس كل طاعة عبادة.

وإن شئت قلت: إنّ هناك أُموراً عبادية، وأُموراً قربية، وكل عبادة مقرّب، وليس كل مقرّب عبادة، فدعوة الفقير إلى الطعام والعطف علىٰ اليتيم ـ مثلاً ـ توجب القرب ولكنّها ليست عبادة بمعنىٰ أن يكون الآتي بها عابداً بعمله لله تعالىٰ.

لقد وقفت ـ أخي العزيز ـ علىٰ معنىٰ «العبادة» ومفهومها وحقيقتها في ضوء الكتاب والسنّة، ولم يبق لك أي إبهام في معناها ولا أي غموض في حقيقتها، والآن يجب عليك ـ بعد التعرف علىٰ الضابطة الصحيحة في العبادة ـ أن تقيس الكثير من الأعمال الرائجة بين المسلمين من عصر رسول الله ﷺ إلىٰ زماننا هذا لترىٰ هل هي تزاحم التوحيد، وتضاهي الشرك، أو أنّها عكس ذلك توافق التوحيد، وليست من الشرك في شيء أبداً ؟

ولهذا نجري مَعَك في هذا السبيل (أي عرض هذه الأعمال علىٰ الضابطة التي حقّقناها في مسألة العبادة) جنباً الى جنب فنقول:

إنّ الأعمال التي ينكرها الوهابيون علىٰ المسلمين هي عبارة عن:

١) : التوسّل بالأنبياء والأولياء في قضاء الحوائج، وتحقيق المطالب:

فهل هذا شرك أم لا ؟.

يجب عليك أخي القارئ أن تجيب علىٰ هذا السؤال بعد عرضه علىٰ

الضابطة التي مرّت في تحديد معنىٰ العبادة ومفهومها، فهل المسلم المتوسّل بالأنبياء والأولياء يعتقد فيهم «إلوهية» أو «ربوبية» ولو بأدنىٰ مراتبها وقد عرفت معنىٰ الإلوهية والربوبية بجميع مراتبهما ودرجاتهما، أو أنّه يعتقد بأنّهم عباد مكرّمون عند الله تعالىٰ تُستجاب دعوتهم، ويُجابُ طلبُهم بنص القرآن الكريم.

فلو توسّل المتوسّل بالأنبياء والأولياء بالصورة الأُولىٰ كان عمله شركاً، يخرجه عن ربقة الإسلام.

ولو توسّل بالعنوان الثاني لم يفعل ما يزاحم التوحيد ويضاهي الشرك أبداً.

وأمّا أنّ توسّله بهم مفيد أم لا، محلّل أو محرّم من جهة أُخرىٰ غير الشرك فالبحث فيهما خارج عن نطاق البحث الحاضر الذي يتركز الكلام فيه علىٰ تمييز التوحيد عن الشرك، وبيان ما هو شرك وما هو ليس بشرك.

٢) : طلب الشفاعة من الصالحين الذين ثبتت شفاعتهم بنص القرآن الكريم والسنّة الصحيحة:

فانّ طلب الشفاعة منهم إن كان بها أنّهم مالكون للشفاعة وأنّها حق مختص بهم، وإنّ أمر الشفاعة بيدهم، أو أنّه قد فوّض إليهم ذلك المقام، فلاشك أنّ ذلك شرك وانحراف عن جادة التوحيد، واعتراف بإلوهية الشفيع (المستَشْفَع) وربوبيته، ودعوة الصالحين للشفاعة بهذا المعنىٰ والقيد شرك لامحالة.

وأمّا إذا طلب الشفاعة من الصالحين بها أنّهم عباد مأمورون من جانب الله سبحانه للشفاعة في من يأذن لهم الله بالشفاعة له، ولايشفعون لمن لم يأذن الله بالشفاعة له، وانّ الشفاعة بالتالي حق مختص بالله بيد أنّه تعالىٰ ، يجري فيضه علىٰ عباده عن طريق أوليائه الصالحين المكرمين.

فالطلب بهذا المعنىٰ وبهذه الصورة لايزاحم التوحيد، ولايضاهي الشرك،

فهو طلب شيء من شخص مع الاعتراف بعبوديته المحضة ومأموريته الخاصة.

وأمّا أنّـه طلب مفيـد أم لا، أو أنّه محلل أو محرم مـن جهة أُخـرىٰ غير جهة الشرك والتوحيد فهو أمـر خارج عن إطار هذا البحث الذي يتركـز ـ كما أسلفنا ـ علىٰ بيان التوحيد والشرك في العبادة.

٣) : التعظيم أمام أولياء الله وقبورهم وتخليد ذكرياتهم:

فهل هذا العمل يوافق ملاك التوحيد أو يوافق ملاك الشرك؟

الجواب هو أنّ هذا العمل قـد يكون توحيداً من وجه، وقـد يكون شركاً من وجه آخر.

فإن كـان التعظيم والتكريم ــ بأيّ صورة كان ــ قد صدر عـن الأشخاص تجاه أُولئك الأولياء بما أنّ هـؤلاء الأولياء عباد أبـرار وقفوا حياتهم علىٰ الـدعوة إلى الله، وضحّوا بأنفسهم وأهليهم وأموالهم في سبيل الله، وبذلوا في هداية البشرية كل غال ورخيص، فأنّ مثل هذا التعظيم يوافق مواصفـات التوحيد، لأنّه تكريم عبد من عباد الله لما أسداه من خدمة في سبيل الله، مع الاعتراف بأنّه عبد لايملك شيئاً إلّا ما ملكه الله، ولايقدر علىٰ عمل إلّا بما أقدره اللهُ عليه.

إنّ مثل هذا التعظيم يوافق أصل التوحيد بمراتبه المختلفة دون أي شك.

وأمّا إذا وقع التعظيم والتكريم للولي معتقداً بأنّـه ـ حيّاً كان أو ميتاً ـ مالك لواقعية الإلـوهية أو درجة منها، أو أنّه واجد لمعنـىٰ الربوبية أو مرتبة منهـا، فانّه ـ ولاشك ـ شرك وخروج عن جادة التوحيد.

وأمّا أنّه مفيد أو لا، أو أنّه حـلال أو حرام من جهة أُخرىٰ غير جهة الشرك والتوحيـد فخارج عن نطـاق هذا البحث المهتـم ببيان مـا هو شرك وما هـو ليس بشرك.

٤) : الاستعانة بالأولياء:

فهل هو يوافـق التوحيد أم يوافق الشرك؟ إنّ الإجابـة علىٰ ذلك تتضح بعد عرض الاستعانـة هذه علىٰ الميزان الذي أعطـاه القرآن لنا، فلو استعـان أحدٌ بوليٍّ ـ حياً كان أو ميتاً ـ علىٰ شيء موافق لما جـرت عليه العادة أو مخالف للعادة كقلب العصا ثعباناً، والميت حياً، باعتقاد أنّ المستعان إلهٌ، أو رّب، أو مفوّض إليه بعض مراتب التدبير والربوبية فذلك شرك دون جدال.

وأمّـا إذا طلب منه كـل ذلك أو بعضه بما أنّـه عبد لايقـدر علىٰ شيء إلاّ بما أقـدره الله عليـه، وأعطـاه، وأنّـه لايفعـل مـا يفعل إلاّ بـإذن الله تعـالىٰ، وإرادتـه، فالاستعـانة به وطلب العـون منه حينئذ مـن صلب التوحيد، مـن غير فرق بين أن يكون الولي المستعان به حياً أو ميتاً، وأن يكون العمل المطلوب منه عملاً عادياً أو خارقاً للعادة.

وأمّا أنّ المستعان قادر علىٰ الإعانة أو لا، أو أنّ هذه الإعانة مجدية أم لا، وأنّ هذه الاستعـانة محلّلـة أو محرّمة، من جهـات أُخرىٰ أم لا ؟ فكل ذلك خـارج عن إطار هذا البحث.

٥) : طلب الشفاء والإشفاء من أولياء الله:

هل ذلك يوافـق أصل التوحيد أو لا ؟ فلو طلب أحـد الشفاء من ولي من أولياء الله معتقـداً بأنّ الشفاء بيد الله سبحانـه فهو الشافي حقيقةً غير أنّـه شاء أن يجري فيضه ويـوصله إلى عباده عن طـريق الأسباب الطبيعية وغير الطبيعيـة فهذا الطلب يوافـق التوحيد ويتلاءَم معـه، ولاينافيه، لأنّه يـرىٰ أنّ المسؤول لايفعل إلاّ بأمر الله ولايصدر إلاّ عن إرادته.

وأمّـا إذا اعتقد ـــ وهو يطلب منـه الإشفاء ـــ بأنّـه مستقل في الإشفاء وانّـه يملك الاشفاء أو أنّه مفوض إليه ذلك، كان عمله ذلك شركاً، وخروجاً عن إطار التوحيد.

وأمّا أنّ الاستشفاء بأولياء الله مفيد أو لا، أو أنّهم قادرون علىٰ الاشفاء أم لا، وأنّ مثل هـذا العمل جـائز أو غير جـائز من جهـة غير جهـة التوحيـد والشرك، فخارج عن مهمـة ونطاق هذا البحث الـذي يهدف معرفة ما هـو شرك في طبيعته وما هو ليس بشرك.

هذا وقد أتينا بهذه الأمثلـة لتكون نموذجاً يقتديه القـارئ الكريم في دراسة بقية الأُمور التي ينكرها الوهابيون مما لم نذكره، هنا اختصاراً.



وبما أنّ للوهـابية أخطـاءً واشتباهـات في معنىٰ الإلـوهية والـربوبيـة، وكذا أخطـاء في تحديـد معـايير التـوحيد والشرك فـإنّنـا نـردف هـذا البحث بمعـالجة ماتصوروه ـــ خطأ ـ معياراً للتوحيد والشرك، ممّـا ورد في كتب الكثير من مفكّريهم وكُتّابهم.

وقبل أن نستـوفي البحث حـول هذه المسـائل والأُمـور نذكـر في ختام هـذا البحث عقـائد الوثنيّين في العهد الجاهلي وكيفيـة دعوتهم لـلأصنام، لأنّ الـوقوف علىٰ هذا خير عون لمعـرفة الكثير من الآيات التي اتخذت ذريعـة لوصف كثير من التوسّـلات والدعوات بالشرك اغتراراً بظـواهرها من دون تأمل في القـرائن الحافة بها.

وإليك هذه الخاتمة.

٦ ـ عقائد العرب الجاهليين والوثنيين :

إنّ الوثنيين في ذاك العصر كانوا ينقسمون إلى أصحاب الهياكل والأشخاص والحرنانية والدهرية، وإليك توضيح عقائد بعض هذه الطوائف:

أ ـ أصحاب الهياكل:

وكانوا يقولون: إنّ الإنسان ليس في مستوىٰ عبادة الله والاتصال المباشر به بل لابد له من واسطة، فيتوجه إليه ويتقرّب به، وحيث إنّ الأرواح لم تكن في متناول أيديهم فزعوا إلى الهياكل التي هي السيارات السبع، وكانوا يتقرّبون إلى هذه الهياكل تقرّباً إلى الروحانيات، ويتقرّبون إلى الروحانيات تقرّباً إلى البارئ تعالىٰ لاعتقادهم بأنّ الهياكل أبدان الروحانيات.

وكانوا يقومون بمراسيم خاصة لدىٰ عبادة هذه الهياكل فيعملون الخواتيم علىٰ صورها وهيئتها وصنعتها، ويلبسون اللباس الخاص به في ساعات مخصوصة من اليوم ويبخرون ببخوره الخاص ويعبدون كل واحد من تلك السيارات في وقت معين ثم يسألون حاجتهم منها، ويسمّونها: «أرباباً» «آلهة» والله هو ربّ الأرباب وإله الآلهة[1].

ب ـ أصحاب الأشخاص:

وكان هؤلاء يشتركون مع الفريق السابق ـ في بعض العقائد ـ إلّا أنّهم كانوا يعبدون أشكال السيارات بدل السيارات نفسها، لأنّ لها طلوعاً وأُفولاً، وظهوراً بالليل وخفاءً بالنهار، ولهذا صنعوا لها صوراً ثابتة علىٰ مثالها ويقولون: نعكف

١ـ الشهرستاني: الملل والنحل: ٢ / ٢٤٤.

عليها ونتوسل بها إلى الهياكل فنتقرّب إلى الروحانيات ونتقرّب بالروحانيات إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ فنعبدهم ﴿ليقرّبونا إلى الله زلفى﴾ [(١)].

ج ـ عقائد العرب الجاهلية:

قليل من العرب من كان يتـديّن بالدهرية فقالوا بالطبيعـة المحيية، والدهر المفني وكـانت الحياة ــ في نظرهم ــ تتألّف من الطبـائع والعناصر المحسـوسة في العـالم السفلي، فيقصرون الحياة والموت علىٰ تـركّبها وتحلّلهـا، فـالجامع هـو الطبع والمهلك هو الدهـر ولكن أغلبهم كانوا يقرّون بالخالـق وحدوث الخلق، وينكرون البعث والإعادة وإرسال الرسل من جانب الله [(٢)].

ومنهم من كـان يعبد الملائكة والجن ويعتبرونها بنـاتاً لله سبحانـه. وصنف منهم كانوا من الصابئة الذين يعبدون الكواكب.

ومنهم مـن كان ينكـر الخالق، وحـدوث الخلق والبعث وإرسـال الـرسل، ولكن كلا الفريقين كانوا يعبدون الأصنام ويعتبرونها مالكة لمقام الشفاعة عند الله.

ومن العرب مـن كان يتدين بـاليهودية أو بـالنصرانية. وكانـت المدينة محطّ الأُولىٰ، ونجران محط الثانية.

وأمّـا الطوائف المسيحيـة الثـلاث التي كـانت تختلـف فيما بينها في السيـد المسيـح وروح القـدس والأب، فكـانـت عبـارة عـن: الملكـانيـة والنسطـوريـة واليعقوبية.

وكانت هذه الطوائف رغم اختلافاتها تشترك في عبادة المسيح الذي لم يكن غير رسول.

١ـ و ٢ـ الملل والنحل: ٢ / ٢٤٤.

وفي الآيات المتعرّضة لذكر احتجاج إبراهيم، إشارة إلى عقائد عبدة الكواكب والأجرام السماوية.

كما أنّه وردت في بيان عقائد المسيحيين آيات.

والآيات التي شجب فيها القرآن، الوثنية ـ بشدة وعنف ـ ترتبط بعرب الجاهلية الذين كانوا يعتنقون عقائد مختلفة إذ كان أكثرهم يعبد الأصنام باعتقاد أنّها الشفعاء وأنّها آلهة صغار، ومن هذه الآيات ـ على سبيل المثال ـ :

﴿وَإِذا رَءاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاّ هُزُواً أَهذا الَّذي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحمنِ هُمْ كافِرُون﴾ (الأنبياء ـ ٣٦).

﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنا لايَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِم﴾ (الأنبياء ـ ٤٣).

﴿وَجَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ الجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبناتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام ـ ١٠٠).

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاّتَ والعُزّى * وَمَناةَ الثّالِثَةَ الأُخرى﴾ (النجم ـ ١٩ ـ ٢٠).

إلى من تشير هذه الآيات ؟

إنّ الهدف الأساس في هذه الآيات ونظائرها هو: النهي عن دعوة الفرق الوثنية، التي كانت تتخذ الأصنام شريكة لله في بعض لتدبير أو مالكة للشفاعة على الأقل فكان ما يقومون به من خضوع واستغاثة واستشفاع بهذه الأصنام باعتبار أنّها آلهة صغار، فوض إليها جوانب من تدبير الكون وشؤون الدنيا والآخرة.

فأيّ ارتباط لهذه الآيات بالاستغاثة بالأرواح الطاهرة مع أنّ المستغيث بها لايتجاوز عن الاعتقاد بكونها عباد الله الصالحين.

فالمقصود من قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ المَسَاجِدَ للهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾

وما شابهها ممّا تقدم في أوّل البحث هو الدعوة العبادية التي كان المشركون يقومون بها أمام اللاّت والعزّىٰ ومناة أو الأجرام الفلكية والملائكة والجن، وكأنّ الآية تريد أن تقول: (فلا تعبدوا مع الله أحداً).

فلو نهىٰ القرآن الكريم عن إشراك غير الله معه سبحانه في العبادة، فأيّ ربط لهذه المسألة بمسألة دعوة الصالحين وطلب الحاجة منهم ممّا يقدرون عليها بإذن الله و إقداره:

فإذا قال القرآن الكريم:

﴿وَالّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لايَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيء﴾ (الرعد ـ ١٤).

﴿وَالّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لايَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ﴾ (الأعراف ـ ١٩٧).

﴿إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ﴾ (الأعراف ـ ١٩٤).

﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ما يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِير﴾ (فاطر ـ ١٣).

﴿قُلْ أَنَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَنْفَعُنا وَلايَضُرُّنا﴾ (الأنعام ـ ٧١).

﴿وَلاتَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ﴾ (يونس ـ ١٠٦).

وما سواها من الآيات ممّا يوجد في القرآن بوفرة، فكل هذه الآيات مرتبطة بالدعوة التي تكون عبادة للأصنام والكواكب والملائكة والجنّ، باعتبار أنّها آلهة صغار وباعتبار أنّها معبودات ومدبرة للكون وشفعاء تامي الاختيار، ولا مريّة في أن أية دعوة تكون هكذا، تكون مصطبغة ـ لامحالة ـ بصبغة العبادة، فأيّ ربط لهذه الآيات بدعوة الصالحين وطلب الشفاعة منهم مع الاعتقاد بأنّهم لايقدرون علىٰ شيء بدون الإذن الإلهي، ومع الاعتقاد بأنّهم لايملكون أيّ مقام إلهي وربوبي وتدبير، وما شابهها ؟! فهل يمكن قياس الدعوتين بالأُخرىٰ، وبينهما بون شاسع.

إنّ أوضح دليل علىٰ التباين بين هاتين الدعـوتين هو أنّ الوهابيين يعتقدون بأنّ مثل هذا الطلب من الأنبياء الصـالحين شرك حرام بعد وفاتهم، وجائز مشروع حال حياتهم. وقـد أثبتنا ـ فيما سبق ـ أنّ الموت والحيـاة غير مؤثّرين ـــ مطلقاً ـ في ماهية العمل، وفي جوازه وعدم جوازه.

ومما سبق تبيّن ما في «فتح المجيد» إذ قال:

«وقـوله: (أو يـدعو غيره): إعلم أنّ الـدعاء نـوعان: دعـاء عبادة، ودعـاء مسألة، ويراد به في القرآن هذا تارة وهذا تارة أُخرىٰ، ويراد به مجموعهما.

فدعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضرّ ولهذا أنكر الله علىٰ من يدعو أحداً من دونه ممّن لايملك ضراً ولانفعاً كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَتَعْبُـدُونَ مِـنْ دُونِ اللهِ مـا لا يَمْلِـكُ لَكُـمْ ضَرّاً ولا نَفْعـاً واللهُ هُـوَ السَّميعُ العَليمُ﴾(المائدة: ٧٦)وقوله: ﴿أَنَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ مـا لاينفَعُنا ولايَضُرُّنا ونُرَدُّ علىٰ أعْقابِنا بَعْدَ إذْ هَـدانا اللهُ كالَّذي ٱسْتَهْوَتْهُ الشَّيـاطِينُ في الأَرْضِ حَيْرانَ لَهُ أَصْحابٌ يَـدْعُـونَـهُ إلىٰ الهُدَىٰ ٱئْتِنـا قُـلْ إنَّ هُـدىٰ اللهُ هُـوَ الهُدىٰ وأُمِـرْنـا لِنُسْلِمَ لِـرَبِّ العالمين﴾(الأنعام ـ ٧١) وقال: ﴿ولا تَدْعُ مِنْ دُونِ الله ما لا يَنْفَعُكَ ولا يَضُرُّكَ فَإنْ فَعَلْتَ فَإنَّكَ إذاً مِنَ الظّالمين﴾(يونس ـ ١٠٦).

قال شيخ الاسـلام [ابن تيمية]: فكلّ دعاء عبـادة مستلزم لدعـاء المسألة، وكل دعـاء مسألة متضمّـن لدعـاء العبادة قـال الله تعالىٰ: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وخُفْيَةً إنَّهُ لايُحِبُّ المُعْتَدِين﴾ (الأعراف ـ ٥٥) وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أرَأَيْتَكُمْ إنْ أتاكُمْ عَذابُ اللهِ أو أَتَتْكُمُ السّاعَـةُ أغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ * بَلْ إيّـاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ ما تَدْعُونَ إلَيْهِ إنْ شاءَ وَتَنْسَوْنَ ماتُشْرِكُونَ﴾(الأنعام ـ ٤٠ ـ ٤١). وقال تعالىٰ:﴿وأَنَّ المَساجِدَ للهِ فَلا تَـدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾ (الجن ـ ١٨) وقـال تعالىٰ: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الحَقِّ وَالَّـذينَ يَدْعُونَ مِـن دُونِهِ لا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيءٍ إلاّ كبـاسِطِ كفَّيهِ إلىٰ

الماءِ لِيَبْلُغَ فـاهُ وما هُـوَ بِبالِغِهِ وَمَـا دُعاءُ الكـافِريـنَ إلاّ في ضَلال﴿(الرعد ـ ١٤) وأمثـال هذا في القـرآن في دعـاء المسألـة أكثـر من أن يحصر وهـو يتضمّن دعـاء العبادة، لأنّ السائل أخلص سؤاله لله وذلك من أفضل العبادات، وكذلك الذاكر لله والتالي لكتابه ونحوه طالباً من الله في المعنىٰ فيكون داعياً عابداً.

فتبيّن بهذا من قول شيخ الاسلام إنّ دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما انّ دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة»[1].

فمن هـذا البحث الضافي حول الـدعوتين وكون إحـداهما مسألة عبـادية، والأُخرىٰ مسألة غير عبادية، تتضح أُمور:

الأوّل: كيف استفـاد ابن تيمية مـن الآية: ﴿**ادعوا ربّكم تضرّعـاً وخفية**﴾ والآية: ﴿**وأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً**﴾ انّ طلب الحاجة من أحد تكون دعوة عبادة للمدعو.

فإذا كانت لفظة ﴿**ادعوا**﴾ في قوله سبحانه: ﴿**ادعوا ربّكم تضرّعاً**﴾ ولفظة ﴿**لاتدعو**﴾ في قولـه سبحانه: ﴿**فلا تدعوا مع الله**﴾ بمعنىٰ المناداة فكيـف تكون الدعوة الطلبيةمستلزمة للدعوة العبادية؟

إنّ هاتين الآيتين ــ علىٰ فرض دلالتهما ـ (ولا دلالة لهما) لا تـدلاّن علىٰ أكثر من النهي عن دعوة غير الله، وأمّا أنّ دعوته تكون مستلزمة لعبادته، فلا يدل ظاهر الآية عليـه أبداً إذ أنّ النهي عـن الشيء ليس دليلاً علىٰ كـون المنهي عنه مصـداقاً للعبادة.

الثاني: انّ الدعـوة الطلبية إنّما تستلـزم الدعـوة العباديـة إذا اعتقد الـداعي بإلـوهية المدعـو علىٰ مراتبهـا، ففي هذه الموارد تستلـزم الدعـوة الطلبية: الـدعوة

١ـ فتح المجيد: ١٦٦.

العباديـة، بل هي الـدعوة العباديـة عينها وليست مستلـزمة لها، وتكون مثـل هذه الدعوة عبادة لا أنّها مستلزمة للعبادة.

ولكن إذا دعىٰ الداعي أحداً، مجرداً عن الاعتقاد المذكور، فلا تكون دعوته ـ حينئذ ـ عبادة له.

الثالث: من الغريب جداً أن تصح الاستغاثة بالأحياء وتكون مشروعة ـ علىٰ الإطـلاق ـ غـافـلاً عن أنّه لـو كـان مطلق الاستغـاثة بغير الله (حتـىٰ إذا لم تكن مصحوبة بالاعتقاد بإلوهية أو مالكية المستغاث) شركاً لما كان لموت المدعو وحياته أي أثر في هذا القسم.

وما ورد عـن النبي الأكرم مـن أنّ الدعاء مـخ العبادة، فـالمراد هو الـدعوة الخاصة، أعني: ما إذا كانت مصحوبة بالاعتقاد بإلوهية المدعو.

وبتعبير آخر: أنّ المقصـود بالـدعاء في الحديـث المذكور انّما هـو دعاء الله، فيكون دعاء الله مخ العبادة.

فأي ربط لهذا الحديث بدعوة الصالحين التـي لاتكون مقرونة بأي شيء من الاعتقاد بإلوهية المدعو؟!!

نعم يبقـىٰ هنـا سـؤال وهـو انّ دعـوة الغيروإن لم تكن عبـادة لـه علىٰ مـا أوضحناه، ولكنّها أمر محرّم بحكم هذه الآيات، فدعوة الصالحين من الأموات من الدعوات المحرمة، لأنّها دعوة غيره سبحانه، ودعوة الغير منهية عنه، نعم لاتشمل الآيـات دعـوة الأحياء، لأنّـه أمـر جـائز بالضرورة، فيستنتـج منهـا حرمـة دعـوة الصلحاء الماضين وإن لم يكن شركاً.

والجواب عنه واضـح بعد الإحـاطة بما ذكـرناه لأنّ الآيـات ناظـرة إلى دعوة خاصة صادرة من المشركين، وهي دعوة آلهتهم وأربابهم المزعومة، والنهي عن هذه الدعوة المخصوصة لاتوجب حرمة جميع الدعوات حتىٰ فيما لم تكن بهذه المثابة.

وأوضح دليل علىٰ ما ذكرناه هو ما اعترف به السائل من عدم شمول الخطابات لدعوة الأحياء وطلب الحاجة منهم، فإنّ خروج هذا القسم ليس خروجاً عن حكم الآيات حتىٰ يكون تخصيصاً، بل خروج عن موضوعها وعدم شمولها له من أوّل الأمر، وليس الوجه لخروجه عن الآيات إلاّ ما ذكرناه من أنّ الآيات ناظرة إلى الدعوة التي كان المشركون يقومون بها طيلة حياتهم وهي دعوة الأصنام والأوثان بما هي آلهة، بما هم يملكون لهم النفع والضر والشفاعة والغفران، وهذا الملاك ليس بموجود في دعوة الصلحاء.

ولأجل هذه العقيدة في حق الآلهة يقول سبحانه، في الإله الذي صنعه السامري:

﴿هذا إِلهُكُمْ وَإِلٰهُ مُوسىٰ فَنَسِيَ * أَفَلا يَرَوْنَ أَلاّ يَرجِعُ إِلَيْهِمْ قَولاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلا نَفعَاً﴾ (طه ٨٨ ـ ٨٩).

ومّما يدل علىٰ ما ذكرناه هو تكرار كلمة **﴿من دونه﴾** في الآيات فأنّها ليست لتعميم كل دعوة متوجهة إلى غيره سبحانه حتىٰ نحتاج إلى إخراج بعض الأقسام أعني: دعوة الأحياء لطلب الحوائج، أو دعوة الأموات لا لطلب الحاجة، بل للتوسّل والاستشفاع، بل جيئ به لتبيين خصوصية هذه الدعوة. وهي دعوة الغير بظن أنّه يقوم بالفعل مستقلاً من دون الله كما هو المزعوم للمشركين في آلهتهم.

وأمّا طلب الحاجة مّمن لايقوم (في زعم الداعي) إلاّ بأمره سبحانه ومشيئته بحيث لاتكون دعوته منفكة عن دعوة الله سبحانه فلا يصدق عليه قوله تعالىٰ:

﴿وَالّذينَ يَدعُونَ مِنْ دُونِهِ لايَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيء﴾ (الرعد ـ ١٤).

الفصل الثالث

الوهابيون وملاكات التوحيد والشرك ..

١

هل الاعتقاد بالسلطة الغيبية لغير الله معيار التوحيد والشرك؟

لاشك في أنّ طلب الحاجـة من أحد ـ بصـورة جدية ـ انّما يصح إذا اعتقد طالب الحاجة بأنّه قـادر علىٰ إنجاز حاجته. وهذه القدرة قد تكون قـدرة ظاهرية ومادية، كأن نطلب من أحد أن يسقينا ماء، ويجعله تحت تصرّفنا. وقد تكون القدرة قدرة غيبية، خارجة عن نطاق المجاري الطبيعية والقوانين المادية، كأن يعتقد أحد بأنّ الإمام علياً ـ عليه السلام ـ قلع باب «خيبر» بالقدرة الغيبية، كما جاء في الحديث.

أو أنّ المسيـح ـ عليه السلام ـ كـان يقـدر، بقـدرة غيبيـة علىٰ منـح الشفـاء لمن استعصىٰ علاجه، دون دواء، أو إجراء عملية جراحية.

والاعتقـاد بمثل هـذه القـدرة الغيبيـة إن كـان ينطـوي علىٰ الاعتقـاد بأنّها مستندة إلىٰ الإذن الإلهي وإلىٰ القدرة المكتسبـة منه سبحانه، فهـي حينئذ لاتختلف عن القدرة الماديـة الظاهريـة، بل هي كالقـدرة المادية التي لايستلـزم الاعتقاد بها الشرك، لأنّه سبحـانه الذي أعطـىٰ القدرة المادية لـذلك الفرد، هو أيضـاً أعطىٰ القدرة الغيبيـة لآخر، دون أن يعـد المخلوق خالقـاً، وأن يتصوّر استغناء أحـد عن الله.

فلو قام أحد بمعالجة المرضىٰ عن طريـق السلطة الغيبية، فقد قام بأمر الله،

وإذنه ومشيئته، ومثل ذلك لايعد شركاً. وتمييز السلطة المستندة إلى الله عن السلطة المستقلة هو حجر الأساس لامتياز الشرك عن التوحيد، وبذلك يظهر خطأ كثير ممّن لم يفرّقوا بين السلطة الغيبية المستندة، والسلطة الغيبية غير المستندة.

وقالوا: لو أنّ أحداً طلب من أحد الصالحين ـ حياً كان أم ميتاً ـ شفاء علّته أو رد ضالّته أو أداء دينه، فهذا ملازم لاعتقاد السلطة الغيبية في حق ذلك الصالح وانّ له سلطة علىٰ الأنظمة الطبيعية، الحاكمة علىٰ الكون بحيث يكون قادراً علىٰ خرقها وتجاوزها، والاعتقاد بمثل هذه السلطة لغير الله عين الاعتقاد بإلوهية ذلك المسؤول، وطلب الحاجة في هذا الحال يكون شركاً.

فلو طلب إنسان ظامئ الماء من خادمه فقد اتّبع الأنظمة الطبيعية لتحقّق مطلبه، أمّا إذا طلب الماء من إمام أو نبي مواريٰ تحت التراب، أو عائش في مكان ناءٍ، فانّ مثل هذا الطلب ملازم للاعتقاد بسلطة غيبية لهذا النبي، أو الإمام علىٰ نحو ما يكون لله سبحانه، ومثل هذا عين الاعتقاد بإلوهية المسؤول!!

وممّن صرّح بهذا الكلام الكاتب أبو الأعلىٰ المودودي إذ يقول:

«صفوة القول إنّ التصوّر الذي لأجله يدعو الإنسان الإله، ويستغيثه، ويتضرّع إليه هو ـ لاجرم ـ تصوّر كونه مالكاً للسلطة المهيمنة علىٰ قوانين الطبيعة وللقوىٰ الخارجة عن دائرة نفوذ قوانين الطبيعة»[1].

وهذا الكلام صريح في أنّه جعل الاعتقاد بهذه السلطة المهيمنة ملاكاً للاعتقاد بالإلوهية، وقد صرّح بذلك في موضع آخر من كتابه حيث جعل ملاك الأمر في باب الإلوهية، هو الاعتقاد بأنّ الموجود المسؤول قادر علىٰ أن ينفع أو يضر

١ـ المصطلحات الأربعة: ١٧.

بشكل خارج عن إطار القوانين والسنن الطبيعية المألوفة إذ قال:

«فالذي يتخذ كائناً ما ولياً له ونصيراً وكاشفاً عنه السوء، وقاضياً لحاجته ومستجيباً لدعائه، وقادراً علىٰ أن ينفعه، كل ذلك بالمعاني الخارجة عن نطاق السنن الطبيعية يكون السبب لاعتقاده ذلك ظنّه فيه انّ له نوعاً من أنواع السلطة علىٰ نظام هذا العالم، وكذلك من يخاف أحداً ويتّقيه يرىٰ أنّ سخطه يجر عليه الضرر، ومرضاته تجلب له المنفعة لايكون مصدر اعتقاده ذلك وعمله إلاّ ما يكون في ذهنه من تصوّر أنّ له نوعاً من السلطة علىٰ هذا الكون ثم إنّ الذي يدعو غير الله ويفزع إليه في حاجته بعد إيمانه بالله العلي الأعلىٰ فلا يبعثه علىٰ ذلك إلاّ اعتقاده فيه أنّه له شركاً في ناحية من نواحي السلطة الإلوهية»[1].

وصريح هذا الكلام هو التلازم بين القدرة علىٰ النفع والضرر، والاعتقاد بالسلطة الإلوهية، وانّ كل قدرة علىٰ النفع والضرر من غير المجاري الطبيعية ينطوي علىٰ الإلوهية، بالملازمة.

وهذا جداً عجيب من المودودي.

إذ مضافاً ـ إلى أنّ الاعتقاد بالإلوهية لايستلزم الاعتقاد بالسلطة في الطرف الآخر، بل يكفي الاعتقاد بكونه مالكاً للشفاعة والمغفرة كما كان عليه فريق من عرب الجاهلية، إذ كانوا يعتقدون في شأن أصنامهم بأنّها آلهتهم، لأنّها مالكة شفاعتهم ومغفرتهم ومعلوم ـ جيداً ـ انّ مالكية الشفاعة غير القول بوجود السلطة التي يراد منها: السلطة علىٰ عالم التكوين ـ إنّ الاعتقاد بالسلطة الغيبية الخارجة عن إطار السنن الطبيعية لايوجب الاعتقاد بالإلوهية.

١ـ المصطلحات الأربعة: ٢٣، وفي موضع آخر صرّح بهذا الاستلزام إذ قال في ص٣٠: «إنّ كلاً من السلطة والإلوهية تستلزم الأُخرىٰ».

إنّ السلطة علىٰ الكـون بجميعه ـ فضلاً عـن بعضه ـ إذا كانـت بأقدار الله تعـالىٰ وبإذن منـه ـ فهـي بنفسها ــ لاتـلازم الإلوهيـة، فكما أنّ الله أعطىٰ لآحـاد الإنسـان قـدرة محدودة في أُمـورهم العـاديـة وفضّـل بعضهم علىٰ بعـض في تلك القدرة، فكذلك لامانع من أن يعطي لفرد أو أفـراد من خيار عباده قدرة تامة غير عادية علىٰ جميع الكون، أو بعضه، وذلك بنفسـه لايستلزم الإلوهية، والذي يمكن أن يقع عليه الكـلام هو البحث عن وجود تلـك القدرة وأنّه سبحانـه هل أعطىٰ ذلك أو لا؟ والقـرآن يصرّح بذلـك في عدّة مـوارد، منها مـا ورد في شأن يـوسف ـ عليه السلام ـ.

* النبيّ يوسف والسلطة الغيبية :

أمر يوسف ـ عليه السلام ـ إخوتـه بأن يأخذوا قميصه إلى أبيـه ويلقوه علىٰ بصره ليرتدّ بصيراً كما يقول القرآن الكريم في هذا الشأن:

﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هذا فَأَلْقُوهُ عَلىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً﴾ (يوسف ـ ٩٣).

﴿فَلَمّا أَنْ جاءَ البَشِيرُ أَلقاهُ عَلىٰ وَجهِهِ فَارْتَدَّ بَصيراً﴾ (يوسف ـ ٩٦).

إنّ ظاهر الآيـة يعطي أنّ رجوع البصر إلى يعقوب كان بإرادة يـوسف وانّه لم يكن فعـلاً مباشريـاً لله سبحـانه وإنّما فعل مـا فعله يـوسف بقـدرة مكتسبة منـه سبحانه.

ولو كان إشفاء يعقوب مستنداً إلى الله سبحانـه مباشرة بلا دخالة يوسف لما أمر إخوته أن يلقوا قميصه علىٰ وجه أبيهم، بل يكفي هناك دعاؤه من مكان بعيد، وليس هذا إلّا تصرّف لولي الله في الكون بإذنه سبحانه.

* النبيّ موسىٰ والسلطة علىٰ الكون:

ونظير هذا نجده في أنبياء آخرين كموسىٰ -عليه السلام-، إذ قيل له:

﴿اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرةَ عَيْناً﴾ (البقرة ـ ٦٠).

فلو لم يكن لضربه بالعصا عن إرادته، تأثير في تفجير الماء من الصخر لما أمر به الله سبحانه.

وربما يتصوّر أنّ موسىٰ يضرب بعصاه ولكن الله هو الذي يفجّر الأنهار، فهذا لايدل علىٰ سلطة غيبية لموسىٰ، إذ غاية الأمر أنّ الله تعالىٰ يفعل تفجير الأنهار عند ضربه، لكنّه ضعيف يرجع إلى لغوية الأمر بالضرب بالعصا، فانّ الضرب بالعصا ليس من قبيل الدعاء حتىٰ يقال إنه سبحانه يجيب دعوته عند دعائه، وعلىٰ الجملة لايمكن أن تنكر دخالة ضربه بالعصا وإرادته ذاك العمل في تفجّر الأنهار وإن كان إذنه سبحانه ومشيئته فوقه. ولاتدل الآية على أزيد من هذا.

ومثله قوله سبحانه:

﴿فَأَوْحَيْنا إلى مُوسىٰ أنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ البَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكانَ كُلُّ فِرْقٍ كالطَّوْدِ العَظِيمِ﴾ (الشعراء ـ ٦٣).

ودلالة هذه الآية علىٰ ما نرتئيه لاتقصر عن دلالة الآية السابقة.

* أصحاب سليمان والسلطة الغيبية:

انّ مثل هذه السلطة الغيبية لم تقتصر علىٰ من ذكرنا بل يثبتها القرآن الكريم لأصحاب سليمان وحاشيته فها هو أحد حاشيته يضمن له -عليه السلام- بإحضار عرش ملكة سبأ قبل أن يقوم من مقامه، وقبل أن ينفض مجلسه إذ قال سبحانه:

﴿قالَ يا أَيُّها المَلَؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِيني بِعَرْشِها قَبْلَ أَنْ يَأْتُوني مُسْلِمينَ * قالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الجِنِّ أَنا آتيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقامِكَ وَإِنّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ (النمل: ٣٨ـ٣٩).

بل ويضمن له آخر من حواشيه أن يحضر العرش المذكور في أقل من طرفة عين إذ قال: ﴿قَالَ الَّذي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتابِ أَنا آتيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمّا رَءَاهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قالَ هذا مِنْ فَضلِ رَبّي﴾ (النمل ـ ٤٠).

ولم يتبيّن ـ إلى الآن ـ ما المراد من هذا العلم الذي كان يحمله قائل هذا القول: ﴿أنا آتيكَ بِهِ قَبلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [1].

وسواء أكان المراد من ذلك هو العلم بخواص الأشياء الغريبة وكيفية معالجتها و إحضارها من مكان بعيد في أقل من طرفة عين، أم كان المراد منه غيره.

وعلى أيّ تقدير فليس هذا العلم من سنخ العلوم الفكرية التي تقبل الاكتساب وتنال بالتعلّم، وهذا يكفي في عدّ عمله خارقاً للنواميس العادية والسنن الطبيعية المكشوفة الرائجة.

وربما يحتمل أنّه إذا كان عمله مستنداً إلى عمله بغرائب خواص الأشياء المستورة على الناس لايخرج عن كونه عملاً طبيعياً، وإن كان يعد غريباً ولعلّه كان له علم بغرائب الخواص.

يلاحظ عليه بأنّه ـ مع أنّه احتمال غير مدعم بدليل ـ لا يخرج عمل العامل عن كونه قرين المعجزات وعديل الكرامات التي لايقدر عليها إلاّ أولياء الله سبحانه.

وقد احتمل بعض في باب المعجزات أن يكون عمل الآتي بها، مستنداً إلى

١ـ ذكر المفسّرون هناك أقوالاً واحتمالات، فراجع الميزان: ١٥ / ٣٦٣.

علمه بالسنن الطبيعية التي لم يقف عليها أحد من الناس، فيتصرّف في الطبيعة لإحاطته بتلك القوانين غير المعروفة، وليس هذا من العلوم الفكرية التي تقبل الاكتساب والتعلّم، وهذا يكفي في عدّه معجزة أو كرامة.

* النبيّ سليمان والسلطة الكونية :

ويصرّح القرآن كذلك بسلطة خارقة لسليمان ـ عليه السلام ـ في سور مختلفة:

١ ـ إنّه كان لسليمان سلطة على الجن والطير حتى أصبحت من جنوده:

﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ والإنْسِ والطَّيْرِ..﴾ (النمل ـ ١٧).

٢ ـ إنّه وهب السلطة على عالم الحيوانات حتى إنّه كان يخاطبهم ويهدّدهم ويطلب منهم تنفيذ أوامره:

﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقالَ ما لِيَ لا أرى الهُدْهُدَ أمْ كانَ مِنَ الغائِبِينَ * لأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً أوْ لأذْبَحَنَّهُ أوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطانٍ مُبِين﴾ (النمل: ٢٠ ـ ٢١).

٣ ـ وإنّه سلّط على الجنّ فكانوا يعملون بأمره وإرادته.

﴿وَمِنَ الجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيهِ بِإذنِ رَبِّهِ ... يَعْمَلُونَ لَهُ مايَشاءُ﴾ (سبأ : ١٢ـ١٣).

٤ ـ وإنّه سلّط على الريح أيّما تسليط:

﴿وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ عاصِفَةً تَجْري بِأمرِهِ﴾ (الأنبياء ـ ٨١).

وعلى أيّ تقدير فأيّة سلطة أعظم وأوضح من هذه السلطة على عالم التكوين التي كانت لسليمان، والجدير بالذكر أنّ بعض الآيات صرّحت بأنّ كل هذه الأُمور غير العادية كانت تتحقّق له بأمره.

*** النبيّ المسيح والسلطة الغيبية:**

ومثله ما صدر عن عيسىٰ المسيح ـعليه السلام ـ من تصرّف يكشف عن وجود سلطة خارقة للعادة، إذ كان يخلق من الطين كهيئة الطير وينفخ فيه فيكون طيراً يتحرك ويطير، أو يعالج ما استعصىٰ من الأمراض والعلل دونها آلة أو دواء، كما يحدّثنا القرآن الكريم حيث يقول:

﴿أنّي أخْلُقُ لكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأنْفُخُ فيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإذنِ اللهِ وأُبْرِئُ الأكْمَهَ والأبْرَصَ وأُحْيي الموتىٰ بِإذنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِما تَأكُلُونَ وَما تَدَّخِرُونَ في بُيُوتِكُمْ إنَّ في ذلِكَ لآيَةً لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ مُؤمِنين﴾ (آل عمران ـ ٤٩).

والجدير بالذكر أنّ الله يصرّح في آية أُخرىٰ بأنّ هذه التصرّفات كانت نتيجة فعل عيسىٰ نفسه، الكاشف عن سلطته نفسه (وإن كانت مستندة إلى الله مآلاً) إذ يقول تعالىٰ:

﴿وَإذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيئَةِ الطَّيرِ بِإذْني فَتَنْفُخُ فِيها فَتَكُونُ طَيْراً بِإذْني وَتُبرئُ الأكْمَهَ وَالأبْرَصَ بِإذني وإذْ تُخْرِجُ الموتىٰ بإذْني﴾ (المائدة ـ ١١٠).

ولمّا كان صدور هذه الآيات منه مستنداً إلى الله تعالىٰ من غير أن يستقل عيسىٰ بشيء منها كرر جملة **﴿بإذن الله﴾** في كل مورد، لكيلا يضل فيه الناس فيعتقدوا بإلوهيته، لصدور تلك الآيات منه، ولأجل ذلك قيد المسيح كل آية يخبر بها عن نفسه كالخلق وإحياء الموتىٰ بـ **﴿إذن الله﴾** ثم ختم الكلام في آية أُخرىٰ بقوله:

﴿إنّ اللهَ رَبّي وَرَبُّكُم فَاعبدُوهُ هذا صِراطٌ مُستقيمٌ﴾ (آل عمران ـ ٥١).

وظاهر قوله: **﴿أنّي أخلق لكم﴾** صدور هذه الآيات منه في الخارج ولم يكن الهدف منه مجرد الاحتجاج والتحدي، ولو كان المراد ذلك لكان حق الكلام تقييده بقوله: إن سألتم أو أردتم.

علىٰ أنّ مايحكيه الله سبحانه عنه ويخاطبه به يوم القيامة، يدل علىٰ وقوع هذه الآيات أتم دلالة حيث قال:

﴿وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذني وتبرئُ الأكمه والأبرص بإذني وإذ تخرج الموتىٰ ...﴾

وها هنا يبرز سؤال وهو: إذا كان الإخبار عن الغيب آية من آياته المعجزة فلماذا لم يقيّده بـ «**إذن الله**» فيما سبق: **﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِما تَأْكُلُونَ﴾** كما قيّد الآيات الأُخر بهذا القيد مع أنّ الإتيان بكل آية من آيات الرسل مقيد بإذن الله سبحانه حيث يقول:

﴿وَما كانَ لِرَسُولٍ أن يَأْتِيَ بآيةٍ إلاّ بإذنِ الله﴾ (غافر ـ ٧٨).

والإجابة عن هذا السؤال واضحة: فإنّ الأخبار عن ما يأكله الناس ويدّخرونه في بيوتهم ليس كالخلق والإحياء وإبراء الأكمه والأبرص، فإنّ القلوب الساذجة تقبل وتتوهّم إلوهية خالق الطير ومحيي الموتىٰ ومبرئ الأكمه والأبرص بأدنى وسوسة ومغالطة بخلاف إلوهية من يخبر عن المغيّبات، فإنّها لا تذعن بالاختصاص الغيب بالله سبحانه، بل تعتقده أمراً يناله كل مرتاض أو كاهن، ولأجل ذلك لم ير حاجة إلى تقييده بـ **﴿إذن الله﴾** [1].

سؤال آخر هو: أنّ قوله سبحانه: **﴿أنّي أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله﴾** مشتمل علىٰ أُمور:

١ ـ خلق هيئة الطير من الطين.

٢ ـ النفخ في تلك الهيئة.

٣ ـ صيرورتها طيراً بإذن الله.

١ـ الميزان: ٣/٢١٨.

وما هو فعل عيسىٰ ـ عليه‌السلام ـ إنّما هو الأوّلان، والثالث خارج عن فعله، بل هو فعل الله بقرينة تقييد الثالث بإذن الله دون الأوّل والثاني.

وعلىٰ الجملة للخلق معنيان:

١ ـ الإيجاد من العدم.

٢ ـ التقدير.

والمتعيّن في المقام هو المعنىٰ الثاني، والإيجاد من العدم إنّما يتصوّر فيما لم تكن هنا مادة متحوّلة، والمفروض وجود «الطين» في المقام وما صدر عن عيسىٰ هو «التقدير» أعني: تقدير الطين كهيئة الطير، وبقي الثالث وهو صيروته طيراً حقيقياً فهو فعل الله يتحقّق بإذنه سبحانه، فلم يبق هنا فعل غير عادي يصح استناده إلى المسيح ـ عليه السلام ـ.

أمّا الجواب فنقول **أوّلاً**: إنّا لانُسلّم بأنّ قوله تعالىٰ: ﴿**بإذن الله**﴾ راجع إلى الأمر الثالث، بل من المحتمل جداً رجوعه إلى الأُمور الثلاثة، والشاهد عليه أنّه قيّد الأمر الأوّل من سورة المائدة بهذا القيد حيث قال سبحانه:

﴿**وإذْ تخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيها فتكوُن طَيْراً بِإِذْنِي**﴾ (المائدة ـ ١١٠).

وعلىٰ ذلك فلا يدل تقييد الأمر الثالث بإذن الله علىٰ أنّ الأمرين الأوّلين فعل عيسىٰ والأمر الثالث فعل الله سبحانه، بل الكلّ فعله ـ عليه السلام ـ من جهة، وفعل الله من جهة أُخرىٰ.

وثانياً: لو سلّمنا ذلك التكلّف في خلق الطير، فماذا يمكن ان يقال في إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتىٰ، التي هي من أفعال الله، كصيرورة الطين طيراً، فقد نسبه الله إلى نفسه، وقال:

﴿أُبْرِئُ الأَكْمَه والأَبْرَصَ وأُحيِ المَوْتَىٰ بِإِذْنِ الله﴾ (آل عمران ـ ٤٩).

حتىٰ أنّ الله سبحانه نسبها إلى المسيح وخاطبه بها وقال:

﴿وَتُبْرِئُ الأَكْمَهَ والأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ المَوْتَىٰ بِإِذْنِي﴾ (المائدة ـ ١١٠).

علىٰ أنّ الله يصف طائفة من ملائكته أيضاً بهذه السلطة فيقول عن جبرئيل بأنّه:

﴿شَدِيدُ القُوَىٰ﴾ (النجم ـ ٥).

أي قواه العلمية كلّها شديدة فيعلم ويعمل[1] وكيف لايكون ذا قوة وقد اقتلع قرىٰ قوم لوط فرفعها إلى السماء ثم قلبها، ومن شدة قوته صيحته علىٰ قوم ثمود حتىٰ هلكوا[2] ولو كان المراد من شديد القوىٰ هو جبرائيل فقد وصفه الله في موضع آخر بقوله:

﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي العَرْشِ مَكِينٍ﴾ (التكوير ـ ٢٠).

ومن هذا هو شأنه فله السلطة الغيبية بإذن الله سبحانه علىٰ الكون.

وهل هناك سلطة غيبية أظهر من هذه التي يثبتها القرآن الكريم لفريق من عباد الله وأوليائه، فإذا كان الاعتقاد بالسلطة الغيبية لأحد ملازماً للاعتقاد بإلوهيته لزم أن يكون جميع هؤلاء: آلهة من وجهة نظر القرآن، بل لابد من القول بأنّ تحصيل مثل هذه السلسلة الغيبية أمر ممكن لأشخاص آخرين ـ حتىٰ غير الأنبياء ـ عن طريق العبادة.

فالعبادة ـ التي يتصوّر أغلبية الناس أنّ آثارها تنحصر في جلب رضاء الله، ودفع غضبه فقط ـ ربّما تمنح الروح قدرة عظيمة، وبعداً أعمق من ذلك.

١ـ مجمع البيان: ٥ / ١٧٣.

٢ـ مفاتيح الغيب للرازي: ٧ / ٧٠٢.

فالعبادة ذات تأثير جداً عظيم، وفي الباطن، والروح.

إذ الانتهاء عن المحرّمات، والمكروهات، والتزام الواجبات والمستحبات، الإخلاص فيها ذو أثر عظيم، وعميق في تقوية الروح، وتجهيزها بقدرة خاصة خارقة للقوانين والسنن بحيث تكون الروح منشأ لآثار خارقة للعادة.

وهذا هو ما أشارت إليه أحاديث صحاح منها: ماروي في الحديث القدسي عن قوله تعالىٰ:

«ما تقرّب إليَّ عبد بشيء أحبّ إليَّ مما افترضت عليه، وانّه ليتقرب إليَّ بالنافلة حتىٰ أحبّه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده التي يبطش بها» [1].

فالحق: أنّ السلطة الغيبية التي أعطاها سبحانه لخيار عباده ليتصرّفوا في الكون بإذنه ومشيئته، ويخرقوا قوانين الطبيعة في مجالات خاصة لاتستلزم الاعتقاد بالإلوهية، ولايكون صاحبها نداً وشريكاً لله تعالى.

نعم، الاعتقاد بالسلطة الغيبية «المستقلة» من دون أن تكون مستنداً إليه سبحانه هو الموجب للاعتقاد بالإلوهية، وقد قال سبحانه في هذا الصدد:

﴿وَمَا كانَ لِرَسُولٍ أنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إلاّ بِإذْنِ الله﴾ (الرعد ـ ٣٨).

١ـ أصول الكافي: ١ /٣٥٢، روىٰ هذا الحديث باسناد صحيح، و الرواية ظاهرة في أنّ العبادة تخلق للنفس قدرة خارقة ممّا لاينكر، واحتمال أنّ المقصود منها أنّ فعل العبد يكون محفوفاً برضاء الله سبحانه، وأنّه لايفعل ولايترك إلاّ ما فيه رضاه، احتمال مرجوح جداً، فانّ الحركة علىٰ طبق رضاه طيلة الحياة، ليست أثر خصوص فعل الصلوات ـ فرائضها ونوافلها ـ بل هي قبل كل شيء إثر الإيمان بالله وثوابه وعقابه، لا الإقبال علىٰ الفرائض والنوافل، ولو كان لهذه الأفعال تأثير في تلك الحركة فليكن للصوم والحج والجهاد، تأثير أيضاً، فلماذا لم يذكرها؟

فعلم أنّ للصلاة ـ فريضتها ونافلتها ـ تأثيراً في تقوية النفس والروح وترفعتها إلى حدّ يقدر معه الإنسان، علىٰ أن يكون مظهراً لله سبحانه في بصره وسمعه. وبطشه وتكلّمه، فيبصر ببصره، ويسمع بسمعه، ما لا يبصر ولايسمع بغيره.

كلام آخر للمودودي:

يصف المودودي عقائد الجاهليين ويقول:

«كانت عقيدتهم الحقيقية في شأن سائر الآلهة أنّ لهم شيئاً من التدخّل والنفوذ في إلوهية ذلك الإله الأعلىٰ وأنّ كلمتهم تتلقّىٰ بالقبول، وأنّه يمكن أن تتحقق أمانينا بواسطتهم، ونستدر النفع، ونتجنّب المضار باستشفاعهم»[1].

يلاحظ عليه: أنّ ماصوّر به عقيدة الجاهلية في شأن سائر الآلهة «بأنّ لهم شيئاً من التدخل والنفوذ في إلوهيةالإله الأعلىٰ» يحتاج إلى التوضيح، فإنّ تدخل الغير في شؤونه سبحانه علىٰ قسمين:

الأوّل: بصورة كونهم مستقلين في أفعالهم وأعمالهم، وهذا يوجب الشرك وكون المتدخل إلهاً، والتوجّه إليه عبادة.

الثاني: التدخل والنفوذ بإذنه سبحانه، وأمره فلا نسلم بطلانه، وليس الاعتقاد به شركاً، والطلب عبادة كيف والقرآن يصرّح بأنّ الملائكة تدبّر الأُمور الكونية، إذ يقول: ﴿فَالـمُدَبِّراتِ أَمْراً﴾ (النازعات ـ ٥).

وأنّهم هم الذين يقبضون الأرواح ويهلكون الأُمم العاصية، إذ يقول عن لسان الملائكة:

﴿إنّا أُرْسِلْنا إلى قَوْمِ لُوطٍ ... فَلَمّا جاءَ أمْرُنا جَعَلْنا عَالِيَها سافِلَها وأمْطَرْنا﴾ (هود ـ ٧٠ و ٨٢).

فإنّنا نلاحظ ـ بجلاء ـ أنّ الله هو الجاعل، ولكن المباشر للإهلاك هم: الملائكة، إذن فلا مناص من تبديل كلمة التدخّل والنفوذ في كلامه بكلمة «التفويض» وغيرها ممّا ينطوي علىٰ التصرف في معزل عن أمر الله وإذنه وإرادته.

وأمّا ما نقل عنهم من أنّهم كانوا يعتقدون في حق آلهتهم «بأنّه يمكن أن

١ـ المصطلحات الأربعة: ١٩.

تتحقّق أمانيهم بواسطتها، ويستدر النفع، ويتجنّب المضار باستشفاعهم» لايخلو من قصور[1].

فإن أراد «أنّ النفع الأُخروي والتجنب عن الضرر الأُخروي لايجوز سؤاله من غير الله سبحانه، ويكون عند ذلك مثل الوثنيين الجاهليين» فقد صرّح القرآن بخلافه، إذ لاشك انّ دعاء الرسول لمؤدّي الزكاة موجب للسكن لهم، ورافع للاضطراب عنهم، اذ قال سبحانه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَواتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة ـ ١٠٣).

كما أن استغفار الرسول موجب لغفران الذنوب لقوله سبحانه:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾ (النساء ـ ٦٤).

كما كان دعاء يعقوب موجباً لغفران ذنوب أبنائه لقولهم: ﴿يا أَبَانَا اسْتَغْفِر لَنا ذُنُوبَنَا﴾.

فأجابهم يعقوب ـ عليه السلام ـ إذ قال: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ (يوسف ـ ٩٨).

وهو كاشف عن جدوىٰ استغفاره، إذ لولا ذلك لما وعدهم به، وعندئذ يجوز أن يطلب من الرسول الدعاء والاستغفار وهو طلب النفع الأُخروي.

وأي نفع ـ ترىٰ ـ أولىٰ من النفع الأُخروي، وأي دفع ضرر أهم من دفع

١ـ أضف إلى ذلك: أنّ عرب الجاهلية وإن كان يتجنّب المضار باستشفاعهم، إلاّ أنّ عملهم هذا كان مبنياً علىٰ القول بإلوهيتهم ولأجل ذلك عُدَّ عملهم شركاً، وكم فرق بين طلب دفع المضار بالاستشفاع بما أنّ الشفيع عبد مكرّم يشفع بإذنه سبحانه، أو أنّه إلـه يُعبد ويستقل في فعله وعلىٰ ذلك لافرق بين الضرر الدنيوي والأُخروي، في جوازه علىٰ الأوّل، وعدمه علىٰ الثاني مطلقاً، وكان علىٰ الأُستاذ تركيز البحث علىٰ اعتقاد السائل في حقّ من يطلب منه جلب النفع ودفع الضرر في أنّه هل يعتقد بإلوهية المسؤول واستقلاله في الجلب والدفع، أو يعتقد بعبوديته وإنّه لايجلب ولايدفع إلاّ بإذنه؟ يجب أن يركّز علىٰ هذا لا علىٰ الفرق بين الضرر الدنيوي والأُخروي.

عذاب الله بدعاء النبي؟ولو طلب أحدٌ من الرسول دعاءه واستغفاره لجلب هذا النفع لايكون مشركاً ولا عابداً للنبي.

فهل ـ بعد هذه النماذج الواضحة ـ يتصوّر أن يكون الاعتقاد بتأثير النبي والولي في دفع الضرر وجلب النفع الأُخرويين وطلبهما منه موجباً للشرك، والقرآن يصرّح به بأعلىٰ صوته وعلىٰ رؤوس الأشهاد.

وإن أراد من النفع والضرر ـ في كلامه ـ النفع والضرر الدنيويين وإنّ طلبهما موجب للشرك فقد اعترف القرآن بوقوعه فضلاً عن إمكانه أيضاً.

فقوم موسىٰ ـعليه السلامـ استسقوه وهم في التيه فطلبوا منه النفع الدنيوي فلم يردعهم موسىٰ ـعليه السلامـ بل استسقىٰ لهم من الله وسقاهم في الحال.

ويشير القرآن الكريم إلى هذا إذ يقول:

﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ (البقرة ـ ٦٠).

كما انّهم طلبوا منه إنزال النعم السماوية فلم يزجرهم عن هذا الطلب، بل دعا لهم.

وقد طلب آل فرعون منه أن يرفع عنهم الرجز (أي العذاب الدنيوي المذكور قبل الآية) وقالوا:

﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَامُوسَىٰ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسرائيل﴾ (الأعراف ـ ١٣٤).

فكل ذلك يدل علىٰ أنّ استدرار النفع وطَلب دفع الضرر الدنيوي من الغير بإذن الله جائز هو أيضاً، إذ لولا ذلك لكان علىٰ النبي أن يردعهم ويزجرهم في كل هذه الموارد، وللزم أن يلفت نظرهم إلى الله، ليسألوه تعالىٰ هو مباشرة لا أن يسألوه ويطلبوا منه ذلك، وهو خلق من خلق الله، وعبد من عبيده.

ولاشك انّ لموسىٰ مدخلية في جلب النفع الدنيوي، وكذا في دفع الضرر أيضاً.

فيجب علىٰ الأُستاذ أن يقيّد كلامه في منع استدرار النفع ودفع الضرر بقولنا: بالاستقلال ونحوه، بحيث يكون المسؤول مستقلاً في ذلك.

وصفوة القول هي أنّ الحل في هذه المسألة هو أن نفرّق بين السلطة المستندة إلى إرادة الله و إذنه ومشيئته، والسلطة المستقلة ولانخلط بينهما.

تكملة:

إنّ النظريات في صدور المعجزات عن عباد الله الصالحين لاتخرج عن أربعة أقوال:

الأُولىٰ: ما عليه الغلاة والمفوّضة من كونهم مستقلّين في الخلق والإيجاد والإحياء والإماتة.

الثانية: أنّ الله يوجد تلك الأُمور مقارناً لإرادتهم، وقد مرّت النظريتان عند البحث عن التفويض.

الثالثة: ما استظهرنا من الآيات من أنّ الفعل مستند إليهم -عليهم السلام- بإذن الله سبحانه وأقداره.

الرابعة: النظرية التسخيرية التي وردت فيها روايات غير ما أشرنا إليه، ولاتعارض بين الثلاث الأخيرة، فهي غير مانعة الجمع كما لايخفىٰ.

والنظرية الأخيرة مبنية علىٰ سريان الشعور والإدراك في جميع الموجودات.

وعليه فما في الكون يأتمر بأمر النبي إذا أمر بشيء، وينقاد لطلبه ويؤيده قوله سبحانه:

﴿فَسَخَّرْنا لَهُ الرِّيحَ تجْرِي بِأَمْرِهِ رُخاءً حَيْثُ أصابَ﴾ (ص ـ ٣٦).

٢

هل عادية السبب وغير العادية ملاك التوحيد والشرك؟

ذهب بعض المتصوّفة والدراويش في وصف أقطابهم وشيوخ طرقهم إلى حد الشرك، كما هو ظاهر، وبذلك هدموا حدود التوحيد والشرك وتجاوزوا معاييرهما، ويبدو هذا الأمر ـ بجلاء ـ من الأبيات التي مـجّد بها القوم مشايخهم حيث تفوح من أكثرها رائحة الشرك الجلي فضلاً عن الخفي، تلك الأبيات التي لاتنسجم مع أُسس (التوحيد القرآني) بحال، وإن كان بعضهم يحاول أن يجد لتلك الأبيات والكلمات محامل بمنأىٰ عن الشرك، ولكن الحق هو أنّ الموحّد لاينبغي له، بل ولايجوز، أن يجري علىٰ لسانه كلاماً غير منسجم مع (التوحيد الإسلامي القرآني) الجلي الملامح، الواضح الطريق. نعم لا يعم ذلك جميع المتصوّفة بل بعضهم.

ولقد كانت نظرة هذه الفرقة إلى مفهوم الشرك نظرة خاصة وشاذّة جداً، حيث راحت تعد الكثير من أنواع الشرك القطعي بأنّه (عين التوحيد)!! وبذلك ضيّقوا (دائرة الشرك) أيّما تضييق!!

في مقابل هذه الفرقة ـ تماماً ـ وقف الوهابيون، فهم توسّعوا في فهم حقيقة الشرك وإطلاقه، توسعاً يكاد يشمل كل حركة وسكون وكل تصرف يصدر من أهل التوحيد تجاه أولياء الله بهدف الاحترام والتكريم حيث اعتبره الوهابيون عين

الشرك، والحيدة عن جادة التوحيد!! وسمّوا فاعله مشركاً، حتىٰ أنّه اتفق لي أن التقيت ذات يوم بواحد من «هيئة الأمر بالمعروف» في المسجد الحرام، فاتفق أن صدر منّي تكريم بانحناء رأسي ـ أثناء ذلك اللقاء ـ وإذا بذلك الشخص يقول ـ في جدّ وانزعاج ـ:

لاتفعل هذا ... إنّه شرك محرّم ... لاتحني رأسك إنّه شرك !!

والحق أنّه لو كان معنىٰ الشرك والتوحيد هو كما مايراه الوهابيون ويقولون به، إذاً لما أمكن أن نمنح لأيّ أحد تحت هذه السماء وفوق هذه الأرض (هوية الموحّد) ولما استحقّ أحد أن تطلق عليه تلك الصفة أبداً.

لقد نقل لي صديق ثقة أن إمام المسجد النبوي وخطيبه: الشيخ عبد العزيز كان يقول في تحديد الشرك:

(إن كل تعلّق بغير الله شرك)!

أقول:لو كان معنىٰ الشرك هو هذا الذي يقوله إذن لا بد أن نعتبر كل البشر علىٰ هذه الأرض مشركين، بلا استثناء، حتىٰ الوهابيين أنفهسم، لأنّهم يتوصلون إلى تحقيق مآربهم وتنفيذ حاجاتهم عن طريق التعلّق والتوسّل بالأسباب مع أنّه لايمكن أنّ يقال إنّ الأسباب والعلل هي الله، بل هي غير الله، فينتج هذا أن يكون تعلّقهم بالأسباب وتوسّلهم بالعلل توسّلاً بغير الله، وتعلّقاً بسواه !

في حين أنّ هذا النوع من التعلّقات والتشبّثات ليست لا تعدّ شركاً فقط بل هي (عين التوحيد وصميمه) لأنّ حياة الإنسان في هذه الدنيا مشدودة إلى الأسباب والعلل.

غاية الأمر أنّ عليه أن لايعتقد لهذه الأسباب والعلل أيّ استقلال وانقطاع عن الإرادة الإلهية العليا، بل لابد أن يعتقد بتأثيرها تبعاً لمشيئته سبحانه، نعم إنّ التعلق بالأسباب والعلل الظاهرية المادية قد يكون (عين التوحيد) من جهة،

و(عين الشرك) من جهة أُخرىٰ، فعندما لانعتقد بأيّ استقلال لهذه الأسباب ـ عند تشبثنا بها ـ ولانعتبر تأثيرها في مصاف الإرادة الإلهية وفي عرضها بل نعتقد بأنّها تقع في ضمن السلسلة التي تنتهي ـ بالمآل ـ إلى الله ، فلا نخرج عن إطار التوحيد.

وليس في (الفكر التوحيدي) من مناص إلاّ الاعتقاد بمثل هذا الإمر وعلىٰ هذا النمط.

أمّا عندما نرىٰ لهذه الأسباب والعلل استقلالاً، ونعتقد بإمكان تأثيرها بمعزل عن الإرادة الإلهية، لا بنحو التبعية ففي هذه الصورة سنكون معتقدين بخالقين، ومؤثرين!!

إنّ علىٰ الموحّد أن يحافظ علىٰ الاعتقاد بوجود قانون (العلّية والسببية) الحاكم في الظواهر الطبيعية، وإنّ هذه الأسباب والعلل لاتملك استقلالاً في تأثيرها مطلقاً بل هي مفتقرة إلى الله في تأثيرها كما في وجودها وبقائها.

إنّ الموحد رغم أنّه يعرف هذه الحياة ويتعامل معها علىٰ أساس أنّها خاضعة لنظام العلّية إلاّ أنّه ينظر إلى هذه العلل علىٰ أساس أنّ وجودها وبقاءها وتأثيرها من الله.

فالسبب الأوّل هو الله سبحانه، وأمّا الأسباب الأُخرىٰ فهي مخلوقة له خاضعة لإرادته واقعة في طول مشيئته لا في عرضها.

إنّ الفارق الأساسي بين الموحّد والمادّي يكمن في هذا المقام.

فالثاني يعتقد بـ «أصالة العلل المادية واستقلالها في التأثير» في حين يسندها الموحّد إلى الله خالق كل شيء، مع أنّه يعترف بقانون العلّية الحاكم في هذا الكون.

○ شهادة القرآن :

إنّ قضية استقلال وعدم استقلال العلل الطبيعية المادّية هو الفاصل بين التوحيد والشرك، وبه يعرف الموحّد عن المشرك ـ بوضوح ـ وإلى هذه الحقيقة أشار القرآن الكريم في آيات عديدة، فهناك فريق من الناس عندما يواجهون المشاكل المستعصية وتنسد في وجوههم جميع الأبواب والسبل ويقابلون المهالك وجهاً لوجه، يتوجهون إلى الله ويلوذون به ولا يرون سواه ملجأ ومخلصاً، فإذا ما نجوا عادوا إلى شركهم مرة أُخرىٰ، وهذه حالة فريق من الناس، وإلى هذه الحالة تشير طائفة من آيات القرآن، وها نحن نذكر فيما يلي بعضها علىٰ أنّ المهم لنا هو أن نعرف ما هو المقصود بالشرك المذكور في هذه الآيات.

وإليك فيما يلي نصّ الآيات:

﴿وَإذا مَسَّ النّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (الروم ـ ٣٣).

﴿فَإذا رَكِبُوا فِي الفُلْكِ دَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمّا نَجّاهُمْ إلىٰ البَرِّ إذا هُمْ يُشرِكُونَ﴾ (العنكبوت ـ ٦٥).

﴿قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْها وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام ـ ٦٤).

﴿ثُمَّ إذا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إذا فَرِيقٌ مِنكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشرِكُونَ﴾ (النحل ـ ٥٤).

هذه بعض الآيات في هذا المجال، والواجب هو الإمعان في عبارة «إذا هم يشركون».

إنّ المقصود من الشرك في هـذه الآيات ـ ليس فقط أنّ هـؤلاء إذا وصلوا إلى البرّ أو نجوا عكفـوا علىٰ عبادة الأوثان، بل المراد مـا هو أوسع من ذلـك فانّهم إذا نجوا عادوا إلى نسيان الحالة السابقـة، والتجأوا إلى الأسباب الماديّة متصوّرين أنّها أسباب مستقلّة تمدّهم في إدامة الحياة من دون استمـداد من الله سبحانه وناظرين إليها بعين العلـل المستقلة غير المعتمـدة علىٰ الله، ولاشك أنّ النظر إلى الأسبـاب العاديـة من نـافذة: الاستقلال، هـو أيضاً شرك يجب الاجتنـاب عنه، وهـي نقطة الافتراق بين المدرسـة الإلهية والمدرسـة المادية، ولـو طالعت هـذه الآيات المتعلّقـة بالشرك والتوحيد بروح علمية لوجدت كيف أنّ القرآن الكريم يصرّ علىٰ أنّه ليست في عالم الوجود قدرة في مصاف القدرة الإلهية، ولا إرادة في عرض تلك الإرادة.

ويرشـدك إلى هذا أنّ القرآن يعتقـد بأنّه سبحانـه هو الهادي في ظلمات البرّ والبحر، وهو مرسل الرياح بشرىٰ بين يدي رحمته ومنزل الغيث، ويقول:

﴿أَمَّن يَهْدِيكُـمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالبَحْرِ وَمَـنْ يُرْسِـلُ الـرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَـدَيْ رَحْمَتِه أءِلَهٌ مَعَ اللهِ تَعالَىٰ اللهُ عَـمّا يُشْرِكُونَ﴾ (النمل ـ ٦٣).

مع أنّ البشر كان ولايزال يستفيد من الأسباب والوسائل الطبيعية كالنجوم والبـوصلات ويهتـدي بها وبغيرهـا من الأدوات التكنـولـوجيـة في أسفاره البريـة والبحرية، وليس هذا إلاّ لأجل أنّ سببية الأسباب بتسبيب من الله سبحانه.

كما أنّ الريـاح والأمطار في هذه الطبيعة ينشئـان نتيجة سلسلة طـويلة من تفاعـل العلل الطبيعية التـي تتسبب في وجود ظـاهرة الـرياح، أو الأمطـار، ولكن القرآن مع ذلك يقول:

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ (الأعراف ـ ٥٧).

﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الغَيْثَ مِنْ بَعدِما قَنطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ (الشورىٰ ـ ٢٨).

وليس ذلك إلاّ لأنّ الله وراء تلك الأساب وهي تفعل بأمره و إقداره.

وبكلام آخر أنّ هذه العلل والأسباب حيث إنّها غير مستقلّة، لا في وجودها ولا في تأثيرها، بل هي مخلوقة بأسرها وبتمام وجودها، وتأثيرها لله، لذا يصرّح القرآن الكريم بأنّـه سبحانه الهادي في ظلمات البرّ والبحر والمرسل الريـاح ومنزل الغيث من بعدما قنطوا.

وهذه الحقيقة ـ بعينها ـ مبيّنة بوضوح تام في آيات سورة الواقعة.

إنّ هذا لايعني أنّ القـرآن الكريم يتنكر للعلل والأسبـاب الطبيعية، وينكر وجودها ودخالتها، ويلغي دورهـا. بل حيث إنّ هذه العلل والأسباب لاتملك من لدن نفسها استقلالاً وتقوم بالله سبحانه قيام المعنىٰ الحرفي بالمعنىٰ الاسمي بحيث لو قطعـت عنها عنايتـه تعالىٰ آناً مـا، انهارت وتهافتت جملة واحدة، وانقلـب عالم الوجود مع كل وضـوحه إلى ظلام وعدم، لذلك تفنّن في تفسير الظـواهر الطبيعية تارة بنسبتها إلى الله سبحانه وأُخرىٰ إلى سائر العلل والثالثة إليهما معاً، قال:

﴿وَما رَمَيْتَ إذ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمىٰ﴾ (الأنفال ـ ١٧).

○ التوسّل بالأسباب غير الطبيعية :

إلى هنا تبيّـن أنّ النظرة إلى الأسبـاب الطبيعية بلحاظ أنّها علل غير مستقلّة عين التـوحيد، وبلحـاظ استقـلالها في التأثير عين الشرك، وأمّـا غير الطبيعيـة من العلل فحكمها حكم الطبيعيـة، حيث إنّ التوسّل علىٰ النحو الأوّل عين التـوحيد وعلىٰ النحو الثاني عين الشرك حرفاً بحـرف، غير أنّ الوهابيين جعلوا التوسّل بغير الطبيعية من العلل توسلاً ممزوجاً بالشرك ويقول المودودي في ذلك:

«فالمرء إذا كـان أصابه العطش ـ مثلاً ـ فدعـا خادمه وأمـره بإحضار الماء

لايطلق عليه حكم «الدعاء» ولا أنّ الرجل اتّخذ الخادم إلهاً، وذلك أنّ كل ما فعله الرجل جار علىٰ قانون العلل والأسباب، ولكن إذا استغاث بوليّ في هذا الحال فلا شكّ أنّه دعاه لتفريج الكربة واتّخذه إلهاً.

فكأنّي به يراه سميعاً بصيراً، ويزعم أنّ له نوعاً من السلطة علىٰ عالم الأسباب ممّا يجعله قادراً علىٰ أن يقوم بإبلاغه الماء، أو شفائه من المرض».

«وصفوة القول إنّ التصوّر الذي لأجله يدعو الإنسان الإله ويستغيثه ويتضرّع إليه هو لا جرم تصوّر كونه مالكاً للسلطة المهيمنة على قوانين الطبيعة وللقوىٰ الخارجة عن دائرة نفوذ الطبيعة».

أقول: إنّ الحديث في المقام في موردين:

الأوّل: إذا اعتقد إنسان بأنّ للظاهرة المعينة سببين: طبيعياً وغير طبيعي فإذا يئس من الأوّل ولاذ بالثاني فهل يعدّ فعله شركاً أو لا ؟

الثاني: إذا اعتقد بأنّ لشخص خاص سلطة غيبية علىٰ الكون بإذنه سبحانه فهل يعدّ هذا الاعتقاد اعتقاداً بإلوهيته؟

وقد حقّقنا القول حول الأمر الثاني ونركّز البحث علىٰ الأمر الأوّل فنقول:

إذا اعتقد إنسان بأنّ لبرئه من المرض طريقين أحدهما طبيعي والآخر غير طبيعي، وقد سلك الطريق الأوّل ولم يصل إلى مقصوده فعاد يتوسّل إلى مطلوبه بالتمسك بالسبب الثاني كمسح المسيح يديه عليه، فهل يعدّ اعتقاد هذا وطلبه منه شركاً وخروجاً عن جادة التوحيد أو لا ؟

وأنت إذا لاحظت الضوابط التي قد تعرّفت عليها في تمييز الشرك عن غيره لاستطعتَ علىٰ الإجابة بأنّه لاينافي التوحيد ولايضادّه بل يلائمه كمال الملائمة فإنّه يعتقد بأنّ الله الذي منح الأثر للأدوية الطبيعية أو جعل الشفاء في العسل هو

الذي منح المسيح قدرة يمكنه ان يبرئ المرضىٰ بإذنه سبحانه، ومعه كيف يعدّ اعتقاده هذا شركاً ؟!

وبكلام آخر: انّ الشرك عبارة عن الاعتقاد باستقلال شيء في التأثير، بمعنىٰ أن يكون أثره مستنداً إليه لا إلى خالقه وبارئه والمفروض عدمه، ومع ذلك كيف يكون شركاً، والتفريق بين التوسّل بالأسباب الطبيعية وغيرها بجعل الأوّل موافقاً للتوحيد دون الثاني تفريق بلا جهة فأنّ نسبتها إلى الله سبحانه في كون التأثير بإذنه سواسية.

نعم يمكن لأحد أن يخطئ القائل في سببية شيء، ويقول بأنّ الله لم يمنح للولي الخاص تلك القدرة وأنّه عاجز عن الإبراء، ولكنّه خارج عن محطّ بحثنا فإنّ البحث مركّز علىٰ تمييز الشرك عن غيره لا علىٰ إثبات قدرة لأحد أو نفيها عنه وأظن أنّ القائلين بكون هذا الاعتقاد والطلب شركاً لو ركّزوا البحث علىٰ تشخيص ملاك الشرك عن غيره لسهّل لهم تمييز الحق عن غيره، إذ أيّ فرق بين الاعتقاد بأنّ الله وهب الإشراق للشمس والإحراق للنار وجعل الشفاء في العسل، وبين إقداره وليّه مثل المسيح وغيره علىٰ البرء، أو اعطاءه للأرواح المقدسة من أوليائه قدرة علىٰ التصرّف في الكون وإغاثة الملهوف.

وقد ورد في القرآن الكريم نماذج من إعطاء آثار خاصة لعلل غير طبيعية تلقي الضوء علىٰ ما ذكرنا. فإليك بيانها:

١ ـ إنّ القرآن يصف عجل السامري بقوله:

﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلٰهُكُمْ وَإِلٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ (طه ـ ٨٨).

فبعدما رجع موسىٰ من الميقات ورأىٰ الحال فسأل السامري عن كيفية عمله وأنّه كيف قدر علىٰ هذا العمل البديع؟ فأجاب:

﴿بَصُرْتُ بِما لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُها وَكَذلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ (طه ـ ٩٦).

فعلّل عمله هذا بأنّه أخذ قبضة من أثر الرسول فعالج بها مطلوبه فعاد العجل ذي خوار. وهذا يعطي أنّ التراب المأخوذ من أثر الرسول كان له أثر خاص وقد توسل به السامري.

٢ ـ إنّ القرآن يصف كيفية برء يعقوب ممّا أصاب عينيه، ويقول حاكياً عن يوسف أنّه قال: ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هذا فَأَلْقُوهُ عَلىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (يوسف ـ ٩٣).

﴿فَلَمّا أَنْ جاءَ البَشِيرُ أَلْقاهُ عَلىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً قالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ﴾ (يوسف ـ ٩٦).

فإذا اعتقد الإنسان بأنّ الذي خلق في التراب المأخوذ من أثر الرسول المعين أثراً خاصاً بحيث إذا امتزج مع الحلي يجعلها ذات خوار، أو منح للقميص ذلك الأثر العجيب هو الذي أعطى لسائر العلل غير الطبيعية آثاراً خاصة يستفيد منها الإنسان في ظروف معينة فهل يجوز لنا رمي المعتقد بهذا، بأنّه مشرك؟ وأيّ فرق بين ما أخذ السامري من أثر الرسول أو قميص يوسف وسائر العلل مع أنّ الجميع علل غير مألوفة؟

إنّ التوسل بالأرواح المقدسة والاستمداد بالنفوس الطاهرة الخالدة عند ربّها نوع من التمسّك بالأسباب في اعتقاد التمسّك وقد قال سبحانه:

﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَابْتَغُوا إِلَيهِ الوَسِيلَةَ﴾ (المائدة ـ ٣٥)

وليست الوسيلة منحصرة في العمل بالفرائض والتجنب عن المحرمات بل هي أوسع من ذلك فتوسل ولد يعقوب بأبيهم كان ابتغاءً للوسيلة أيضاً.

وأمّا البحث عن أنّ هذه الأرواح والنفوس هل في مقدورها أنّ تغيث من يستغيث بها أو لا فهو خارج عمّا نحن بصدده.

٣

هل الحياة والموت
يدخلان في مفهومَي التوحيد والشرك ؟

لاشك أنّ التعاون، والتعاضد بين أبناء الإنسـان أساس الحياة، وما التاريخ الإنساني إلاّ حصيلة الجهود البشرية التي نبعت مـن التعاون، وتقاسم المسؤوليات والاستفادة المتبادلة من الطاقات الإنسانية.

والقرآن حافل بنماذج كثيرة من استمداد البشر بمثله إذ يقول:

﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَىٰ الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ (القصص ـ ١٥).

إذن فاستمداد الإنسـان بالإنسان الآخر أمر واقع في الحيـاة البشرية، وجائز عند جميع الأُمم غير أنّ للوهابيين تفصيلاً في المقام يرونه هو الحد الطبيعي الفاصل بين (التوحيد والشرك).

فيقولـون: إنّ التوسّل بـالأنبياء والأولياء جـائز في حال حيـاتهم دون مماتهم ويقول محمد بن عبد الوهاب في هذا الصدد:

«وهذا جائز في الـدنيا والآخرة أن تأتي رجلاً صـالحاً تقول له: ادع الله لي كما كان أصحـاب رسول الله ﷺ يسألونـه في حياته. وأمـا بعد مماته فحـاش وكلاّ أن يكـونوا سألـوا ذلك، بـل أنكر السلـف علىٰ من قصد دعـاء الله عنـد قبره فكيف

بدعاء نفسه»[1].

إنّ للتوحيد والشرك معايير خاصة بها يمتاز أحدهما عن الآخر، وإنّ الإسلام لم يترك تلك المعايير إلينا بل حدّد كل واحد بحد خاص.

وقد ألمعنا بها فيما سبق ولم يذكر في تلك المعايير أنّ الحياة والموت حدّان للتوحيدوالشرك.

وستعرف أنّه لا دخالة لحياة المستغاث منه ومماته في تحديد الشرك أو التوحيد مطلقاً، لأنّ الاستمداد والاستغاثة بالحيّ مع الاعتقاد باستقلاله في القدرة والتأثير، وأصالته في إغاثة المستغيث يوجب الشرك، وكون الاستغاثة بالحيّ أمراً رائجاً بين العقلاء لايوجب صحتها إذا كانت مقرونة مع الاعتقاد باستقلال المستغاث في الإغاثة، لأنّ الدارج بين العقلاء هو: أصل الاستغاثة بالحيّ لاباعتباره مستقلاً في العمل.

فلا تكون استغاثة شيعة موسىٰ مطابقة للتوحيد إلاّ في صورة واحدة وهي:

أن لايعتقد معها باستقلال موسىٰ في التأثير ، بل يجعل قدرته، وتأثيره في طول القدرة الإلهية، ومستمدّة منه تعالىٰ.

إنّ نفس هذه الحقيقة جارية في الاستمداد، والاستغاثة بـ «الأرواح المقدسة» العالمة الشاعرة حسب أخبار القرآن وتأييد العلوم الحديثة، فإذا استغاث شيعة موسىٰ ـ عليه‌السلام ـ به بعد خروج روحه عن بدنه بهذه العقيدة لم يكن عمله شركاً، ولم يجعل موسىٰ شريكاً لله لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال ولا في العبادة، ولم يعبد موسىٰ بهذه الاستغاثة والطلب.

وأمّا لو استغاث به وهو يعتقد باستقلال روحه في الإغاثة ويعتقد بأنّها قادرة

---

١ ـ كشف الشبهات، تأليف محمد بن عبدالوهاب: ٧٠ ،طبع مصر.

علىٰ التأثير دون القدرة الإلهية. فإنّ هذا المستغيث يعدّ مشركاً ويكون موسىٰ ـ كما يقتضي اعتقاده ـ في صف الآلهة.

ولو كانت حياة المستغاث ومماته مؤثّرة في الأمر فانما تكون مؤثّرة في جدوائية الاستغاثة أوّلاً. لا في تحديد التوحيد والشرك. والبحث عن الجدوائية وخلافها خارج عن موضوع بحثنا.

ومن العجب العجاب اعتبار التوسّل والاستغاثة بالحيّ والاستشفاع به عين التوحيد وعدّ هذه الاستغاثة والاستشفاء ـ مع نفس الخصوصيات ـ بميت شركاً وفاعلها واجب الاستتابة و إن لم يتب فيستحق القتل.

إنّ الوهابيين يسلّمون أنّ الله سبحانه أمر العصاة بأن يذهبوا إلى النبي ﷺ ويطلبوا منه أن يستغفر لهم أخذاً بظاهر الآية (النساء ـ ٦٤) كما يسلّمون أنّ أولاد يعقوب طلبوا من أبيهم أن يستغفر لهم (يوسف: ٩٧ ـ ٩٨) غير أنّهم يقولون إنّ هذين الموردين إنّما ينطبقان مع أُصول التوحيد لأجل حياة المستغاث، وأمّا إذا سئل ذلك في مماته عدّ شركاً.

غير أنّ القارئ النابه جداً عليم بأنّ حياة الرسول ومماته لايغيّران ماهية العمل، إذ لو كان التوسّل شركاً حقيقةً للزم أن يكون كذلك في الحالتين من دون فرق بين حالتي الحياة والممات.

ولو اعترض علىٰ الاستغاثة بالميت بأنّه عمل عبثي أوّلاً، وبدعة لم ترد في الشرع ثانياً، فيقال: في جوابه:

أوّلاً: أنّ هذا العمل إنّما يصطبغ بلون البدعة إذا أتىٰ به المستغيث بعنوان كونه وارداً في الشرع وأمّا لو أتىٰ به من جانب نفسه من دون أن ينسبه إلى مقام، فلا يعدّ بدعة وإحداثاً في الدين. لأنّ البدعة هو إدخال ماليس من الدين في الدين. وهو فرع الإتيان بالعمل بما أنّه أمر ديني.

ثانياً : أنّ البحث في المقام إنّما هو عن تحديد التوحيد والشرك ولا عن كون العمل مفيداً أو غيره أو بدعة، وغير بدعة فكل ذلك خارج عن بحثنا، أضف إلى ذلك أنّه قد ثبت في محلّه مشروعية التوسّل بالأرواح المقدسة بالدلائل النقلية الصريحة[١].

وعلىٰ كل حال لايمكن اعتبار الاستغاثة بالميت شركاً إذ لم يفوض ملاك التوحيد والشرك إلينا بل الميزان في الشرك هو الاعتقاد باستقلال الفاعل في ذاته وفعله والتوجه به كذلك. كما أنّ الاعتقاد بعدم استقلاله في ذاته وصفاته وأفعاله يعد اعترافاً بعبوديته ويعد التوجّه به تكريماً واحتراماً. ولو تناسينا هذه القاعدة لما وجد علىٰ أديم الأرض موحّداً أبداً.

وفيما يلي نلفت نظر القارئ الكريم إلى كلام لتلميذ ابن تيمية في هذا المجال. يقول ابن القيم:

«ومن أنواع الشرك طلب الحوائج من الموتىٰ، والاستعانة بهم، والتوجه إليهم. وهذا أصل شرك العالم، فانّ الميت قد انقطع عمله وهو لايملك لنفسه ضراً ولانفعاً» [٢].

وما ذكره من الدليل لايثبت مدعاه لأنّ قوله: «فانّ الميت قد انقطع عمله» دليل علىٰ عدم فائدة الاستغاثة بالميت، وليس دليلاً علىٰ كونها شركاً، وهو لم يفرق بين الأمرين، والأغرب من ذلك قوله: «ولايملك لنفسه ضرّاً ولانفعاً» إذ لا فرق في ذلك بين الحي والميت، فلا يملك أحدٌ ضرّاً لنفسه ولانفعاً بدون إذن الله وإرادته، سواء أكان حياً، أم ميتاً. ومع الإذن الإلهي يملكون النفع والضر، أحياء كانوا أم أمواتاً.

١ـ راجع رسالتنا: التوسل في ضوء الكتاب والسنّة.

٢ـ فتح المجيد: ٦٨، الطبعة السادسة.

ومن هذا اتضح ضعف ما افاده ابن تيمية إذ قال:

«كل من غلا في نبي، أو رجل صالح وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أنّ يقول: ياسيدي فلان انصرني أو أغثني ... فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب، وإلاّ قتل» (١).

إذا كانت الاستغاثة بـ«الأرواح المقدسة» أو (الأموات) حسب تعبير الوهابيين ملازمة لنوع من الاعتقاد بإلوهية تلك الأرواح، إذاً يلزم أن تكون الاستغاثة بأيّ شخص ـ أعمّ من الحيّ والميت ـ ملازمة لمثل هذا الاعتقاد لأنّ حياة المستغاث ومماته حدّ لجدوائية الاستغاثة ولا جدوائيتها، لا أنّها حدّ التوحيد وللشرك في حين أنّ الاستغاثة بالحيّ يعدّ من أشد ضروريات الحياة الاجتماعية البشرية، وممّا به قوامها.

وإليك فيما يلي نبذة أُخرىٰ من كلام ابن تيمية في هذا الصدد فهو يقول:

«والذين يدعون مع الله آلهة أُخرىٰ مثل المسيح والملائكة والأصنام لم يكونوا يعتقدون أنّها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر وإنّما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم يقولون: ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زلفىٰ، أو هؤلاء شفعاؤنا» (٢).

إنّ قياس الاستغاثة بأولياء الله بما كان يقوم به المسيحيون والوثنيون ابتعاد عن الموضوعية، لأنّ المسيحيين كانوا يعتقدون، في حقّ المسيح بنوع من الإلوهية، وكان الوثنيون يعتقدون بأنّ الأوثان تملك بنفسها مقام الشفاعة، بل كان بعضهم ـ علىٰ ما نقل عن ابن هشام ـ يعتقد بأنّها متصرفة في الكون، ومرسلة الأمطار ـ علىٰ الأقل ـ ولأجل هذا الاعتقاد كان طلبهم واستغاثتهم با لمسيح وبتلك الأوثان عبادة لها.

---

١ ـ و٢ ـ فتح المجيد: ١٦٧.

فعلىٰ هذا إذا كانت الاستغاثة مقرونة بالاعتقاد بإلوهية المستغاث كانت شركاً حتماً، وأمّا إذا كانت الاسغاثة ـ بالحي أو الميت ـ خالية وعارية عن هذا القيد لم تكن شركاً ولا عبادة بل استغاثة بعبد نعلم أنّه لايقوم بشيء إلاّ بأذنه سبحانه.

نعم يجب في موارد الاستغاثة بالموتىٰ أنّ نبحث في فائدة مثل هذه الاستغاثة وعدم فائدتها، لا في كونها شركاً وعبادة لغير الله، والكلام إنّما هو في الثاني دون الأوّل.

ومن العجب أنّ الوهابية يجوّزون التبرك بآثار النبيّ في حال حياته، لأنّ الصحابة كانوا يتبركون بها، ويرون التبرك بآثاره في حال مماته شركاً.

وهؤلاء في هذا التفصيل وقعوا في ورطة الشرك من حيث لا يعلمون فإنّ تخصيص جواز التبرك بحياته ﷺ لا ينفك عن الاعتراف بأنّ لحياته تأثيراً فيما يُقصد في التبرك من البرء والشفاء، ونزول المطر وغيره، أوليس هذا الاعتقاد في مدرسة هؤلاء شركاً ؟! إذ لازمه الاعتقاد بتأثير نفس النبيّ في برء المريض، ونزول المطر وهو نفس القول بأنّ للنبي سلطة غيبية على الكون.

فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون قولاً؟!

٤

هل القدرة والعجز حدّان للتوحيد والشرك ؟

ربما يستفاد من كلمات الوهابيين أنّ هناك معياراً آخر للشرك في العبادة وهو «قدرة المستغاث علىٰ تحقيق الحاجة وعجزه عنه» فإذا طلب أحد من آخر حاجة لايقدر عليها إلاّ الله عدّ عمله عبادة وشركاً، فها هو ابن تيمية يكتب في هذا الصدد قائلاً:

«من يأتي إلى قبر نبي أو صالح، ويسأله حاجته، ويستنجد به مثل أن يسأله أن يزيل مرضه ويقضي دينه أو نحو ذلك ممّا لايقدر عليه إلاّ الله عزّ وجلّ، فهذا شرك صريح يجب أن يستتاب صاحبه فإن تاب وإلاّ قتل» [١].

لقد جعل الكاتب في هذه العبارة للشرك معياراً آخر وهو قدرة المسؤول وعجزه عن تلبية السائل، ولو كان هذا هو الميزان يجدر بابن تيمية أن يضيف بعد قوله: «قبر نبي أو صالح» جملة أُخرىٰ هي: «أو ولي حي» ليتضح أنّ المعيار الذي اعتمده ـ هنا ـ ليس هو موت المستغاث وحياته، بل قدرته علىٰ تلبية الحاجة وعدم قدرته علىٰ ذلك، كما فعل الصنعاني وهو أحد المتأثرين من الوهابية إذ قال: «من الأموات أو من الأحياء» .

١ـ زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور: ١٥٦، وفي رسائل الهدية السنية: ٤٠، نجد ما يقرب من هذا المطلب أيضاً.

وإليك فيما يأتي نص عبارة الصنعاني في المقام:

«الاستغاثة بالمخلوقين الأحياء فيما يقدرون عليه ممّا لاينكرها أحد.

وإنّما الكلام في استغاثة القبوريين وغيرهم بأوليائهم، وطلبهم منهم أُموراً لايقدر عليها إلاّ الله تعالىٰ من عافية المريض وغيرها، وقد قالت أُمّ سليم: يارسول الله خادمك أنس ادع الله له.

وقد كانت الصحابة يطلبون الدعاء منه وهو حي وهذا أمر متفق على جوازه.

والكلام في طلب القبوريين، من الأموات أو من الأحياء أن يشفوا مرضاهم ويردّوا غائبهم ونحو ذلك من المطالب التي لايقدر عليها إلاّ الله»[1].

وهكذا نعرف أنّ المعيار هنا هو غير ما سبق.

ففي المبحث السابق كان المعيار هو: حياة وموت المستغاث فلم يكن الطلب من الحي موجباً للشرك بينما كان الطلب من الميت موجباً لذلك، ولكن في هذا المبحث جعلت قدرة المستغاث علىٰ تحقيق الحاجة المطلوبة منه، أو عجزه عنها هي الميزان والمدار للتوحيد والشرك.

فلو سأل أحد شخصاً لقضاء حاجة وكانت تلك الحاجة ممّا لايقدر عليها غيره سبحانه فانّه يعتبر ـ حسب هذا المعيار الجديد ـ مشركاً دون أن يكون لحياة وموت المستغاث أيّ ربط بذلك.

فإذن لاتفاوت في هذا المعيار بين حياة المستغاث وموته.

مناقشة هذا الرأي:

والحق أنّ هذا الرأي أضعف من أن يحتاج إلى مناقشة ونقد، وذلك لأن قدرة المستغاث أو عجزه إنّما يكون معياراً لعقلائية مثل هذا الطلب وعدم عقلائيته

١ـ كشف الارتياب: ٢٧٢.

لامعياراً للتوحيد والشرك، فالساقط في بئر ـ مثلاً ـ لو استغاث بالأحجار والصخور المحيطة به واستنجد بها عُدَّ ـ في نظر العقلاء ـ عابثاً أمّا لو استغاث بإنسان واقف عند البئر قادر علىٰ إنقاذه كان طلبه عملاً عقلائياً.

وأغلب الظنّ أنّ مراد الوهابيين من قولهم «ممّا لايقدر عليه إلاّ الله عزّ وجلّ» ليس هو التفريق بين القادر والعاجز، وأنّ طلب الحاجة من الثاني شرك دون الأوّل، وإن كان هذا تفيده ظواهر كلماتهم وعباراتهم، بل المقصود من تلك الجملة هو التفريق بين طلب ما هو من فعل الله وشأنه وما لا يكون من فعله وشأنه فتكون النتيجة أنّه لو طلب أحد من غير الله ما هو من فعل الله وشأنه ارتكب شركاً، كما تشعر بذلك عبارة ابن تيمية إذ قال: «أن يسأله أن يزيل مرضه ويقضي دينه أو نحو ممّا لايقدر عليه إلاّ الله عزّ وجلّ» ومثله عبارة الصنعاني إذ قال: «من عافية المريض وغيرها ... ».

ولا شك أنّ طلب ما هو من فعل الله وشأنه من غيره من أقسام الشرك، ويعد السائل عابداً له، وعمله عبادة. وقد سبق منّا بيان هذا القسم من الشرك عند الكلام في التعريف الثالث للعبادة، ونحن والمسلمون جميعاً نوافقهم في هذا الأصل.

إلاّ أنّ الكلام كلّه إنّما هو في تشخيص مايعدّ فعلاً لله سبحانه عن فعل غيره، وقد سلّم ابن تيمية بأنّ إشفاء المريض وقضاء الدين علىٰ وجه الإطلاق من أفعاله سبحانه ولذلك لا يجوز طلبه من غيره مطلقاً، بيد أنّ الحق انّ هذه الأُمور ليست من فعل الله مطلقاً بل القسم الخاص منها يعدّ فعلاً له سبحانه وهو قضاء حاجة المستنجد (كإبراء المريض وقضاء الدين و رد الضالّة وغيرها من الأفعال) علىٰ وجه الاستقلال من دون استعانة بأحد.

وأمّا القسم الذي يقوم به غيره بإذنه سبحانه وإقداره فلا يعدّ فعلاً خاصاً به، ولأجل ذلك لو طلب أحد هذه الأُمور من غير الله من الاعتقاد بأنّ المستغاث

يقوم بهذه الأُمور مستمداً من قدرة الله ونابعاً عن إذنه ومشيئته، لم يكن شركاً.

كيف لا وقد نسب القرآن الكريم إشفاء المرضىٰ والأكمه إلى المسيح ـ عليه السلام ـ مع التلويح بالإذن الإلهي إذا قال:

﴿وَتُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ (المائدة ـ ١١٠).

كما نسب أيضاً : الخلق والتدبير والإحياء والإماتة والرزق إلى كثير من عباده مع أنّها ـ ولاشك ـ من أوضح أفعاله سبحانه ولايقل وضوح انتسابه إلى الله ممّا مثل به ابن تيمية.

وليست هذه النسبة إلى غير الله إلاّ لأجل ما أشرنا إليه، في محلّه من أنّ ما يعد فعلاً للبارئ سبحانه ليس هو مطلق الخلق والرزق، والتصرّف والتدبير، والإحياء والإماتة، حتىٰ يناقض نسبتها إلى غيره سبحانه (كما في كثير من الآيات) بل القسم الخاص منها وهو مايكون الفاعل مستقلاً في فعله، منحصر به سبحانه كما أنّه ليس ثمة مسلم يطلب هذه الأفعال بهذا النحو من غيره سبحانه حتىٰ يعد عمله شركاً ويكون سؤاله عبادة.

فالواجب علىٰ ابن تيمية وأتباعه دراسة أفعاله سبحانه وتمييزها عن أفعال غيره أوّلاً، فإنّه مفتاح الوحيد لحل هذه المشكلة، بل هو المفتاح والطريق لحل كل الاختلافات بين ظواهر الآيات التي تبدو متعارضة مع بعضها في نسبة الأفعال.

وعلىٰ ذلك فانّ طلب أزالة المرض ورد الضالة وغيرهما علىٰ نحوين:

قسم يختص به سبحانه ولا يجوز طلبه عن غيره وإلاّ لَعادَ الطالب مشركاً وعابداً لغير الله.

وقسم يجوز طلبه من غيره ولايعد الطالب مشركاً، ولايكون بطلبه عابداً لغير الله.

وأمّا انّ المسؤول والمستغاث هل يقدر علىٰ تحقيق الحاجة أو لا. وإنّ الله هل أقدره علىٰ ذلك أو لا ؟ فهي أُمور خارجة عن موضوع بحثنا الفعلي.

٥

هل طلب الأُمور الخارقة حدٌّ للشرك؟

لا شك أنّ لكل ظاهرة ـ بحكم قانون العلّية ـ علّة لايمكن للمعلول أن يوجد بدونها، فليس في الكون الفسيح كلّه من ظاهرة حادثة لاترتبط بعلّة، ومعاجز الأنبياء، وكرامات الأولياء غير مستثناة من هذا الحكم فهي لاتكون دون علّة، غاية الأمر أنّ علّتها ليست من سنخ العلل الطبيعية، وهو غير القول بكونها موجودة بلا علّة مطلقاً.

فإذا ما تبدلت عصا موسىٰ ـ عليه السلام ـ إلىٰ ثعبان يتحرّك ويبتلع الأفاعي وإذا ماعادت الروح إلى جسد ميّت بال، بإعجاز السيّد المسيح ـ عليه السلام ـ وإذا ما انشقّ القمر نصفين بإعجاز خاتم الأنبياء ﷺ أو تكلّم الحصىٰ معه، أو سبّح في يده فليس معنىٰ ذلك أنّها لاترتبط بعلة كسائر الظواهر الحادثة، بل ترتبط بعلل خاصة غير العلل الطبيعية المألوفة.

فلو استمد إنسان بإنسان آخر لقضاء حاجته عن علله الطبيعية لقد جرىٰ علىٰ السنّة مألوفة بين العقلاء، إنّما الكلام في الاستمداد في قضاء الحاجة عن الطرق الغيبية والعلل غير الطبيعية وهذا هو ما يتصوّر أنّه شرك وفي ذلك يقول المودودي لو طلب حاجة وأمراً لتعطىٰ له من غير المجرىٰ الطبيعي وخارجاً عن

أطـار السنن الطبيعيـة كـان شركـاً ومـلازمـاً لـلاعتقاد بـإلـوهيـة الجانب الآخـر المسؤول[١].

غير أنّ هذا التفصيل لايمكن الركون إليه إذ جرت سيرة العقلاء علىٰ طلب المعجزة والأُمور الخارقة للعادة من مـدّعي النبوّة، وقد نقل القرآن تلك السيرة عن الذيـن عاصروا الأنبيـاء من دون أن يعقب علىٰ ذلك بـالرد والنقـد، قال سبحـانه حاكياً عنهم:

﴿قالَ إنْ كُنْـتَ جِئتَ بِآيـةٍ فَأْتِ بِها إنْ كُنْتَ مِـنَ الصّادقين﴾ (الأعراف ـ ١٠٦).

وقد كـان الأنبياء يـدعون النـاس ليشهدوا مـا يقع علىٰ أيديهم مـن خوارق العـادات وعلىٰ هذا فـالإنسان المستهـدي المتطلّب لمعـرفة صـدق دعـوىٰ المتنبئ كالسيد المسيح وغيره إذا طلب منه أن يبرئ الأكمه ويشفي الأبرص ـ بإذن الله ـ[٢] لايكون مشركـاً ومثله فيما إذا طلب ذلك منه بعـد رفعه إلى الله سبحانـه فلايمكن التفكيك بين الصورتين باعتبار الأوّل عملاً توحيدياً، والثاني عملاً ممزوجاً بالشرك.

أضف إلى ذلك أنّ بني إسرائيـل طلبوا من موسىٰ الماء والمطـر وهم في التيه ليخلّصهم من الظمأ إذ يقـول سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنا إلى مُوسَىٰ إِذِ ٱسْتَسْقَـاهُ قَوْمُهُ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصاكَ الحَجَرَ﴾ (الأعراف ـ ١٦٠).

وقد طلب سليمان من حضـار مجلسه إحضار عرش المرأة التـي كانت تملك قومها كما يحكي سبحانه:

﴿قَـالَ يَٰأَيُّهَا ٱلْـمَلَؤُا أَيُّكُمْ يَـأْتِينِي بِعَرْشِهَـا قَبْلَ أَن يَـأْتُونِي مُسْلِمِين * قَـالَ عِفْرِيتٌ مِنَ ٱلْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ﴾ (النمل: ٣٨ ـ ٣٩).

١ـ راجع المصطلحات الأربعة: ١٤.

٢ـ راجع للوقوف علىٰ معاجز سيدنا المسيح سورة آل عمران الآية ٤٩ والمائدة الآية ١١٠.

فلو كان طلب الخوارق من غيره سبحانه شركاً كيف طلب بنوا إسرائيل من نبيّهم موسىٰ ذلك الأمر أو كيف طلب سليمان من أصحابه إحضار ذلك العرش من المكان البعيد وكل ذلك يعطي بأنّ طلب الخوارق أو طلب الشيء عن غير مجاريه الطبيعية ليس حدّاً للشرك كما أنّ الحياة والموت ليسا حدّين للشرك، فلا يمكن أن يقال بأنّ طلب الخوارق جائز من الحيّ دون الميت، ولأجل ذلك ركّزنا البحث في التعرّف علىٰ ملاك الشرك والتوحيد.

وتصوّر أنّ طلب الخوارق ملازم للاعتقاد بالسلطة الغيبية الملازمة للإلوهية فقد عرفت جوابه في ذلك الفصل.

وتصور أنّ طلب شفاء المريض وأداء الدين طلب لفعل الله من غيره، مدفوع بما عرفت من أنّ الملاك في تمييز فعله سبحانه عن غيره ليس هو كون الفعل خارجاً عن إطار السنن الطبيعية وخارقاً للقوانين الكونية ليكون طلب مثل هذا من غير الله طلباً للفعل الإلهي من غيره.

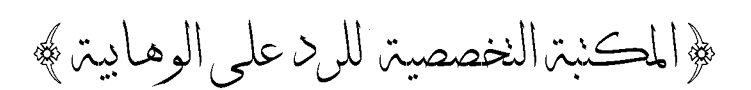
بل المعيار في الفعل والشأن الإلهي هو ما كان الفاعل مستقلاً في الخلق والإيجاد غير معتمد علىٰ غيره سواء أكان الأمر أمراً طبيعياً أم غير طبيعي. ويجب علىٰ متطلّب الحقيقة أن يدرس فعل الله وفعل غيره دراسة معمّقة نابعة عن الكتاب والسنّة والعقل السليم.

وبكلام آخر: أنّه ليس القيام بأمر عن طريق عادي فعلاً للإنسان، والقيام به عن طريق غير عادي فعلاً لله سبحانه بل الفعل علىٰ قسمين:.قسم منه يعدّ فعلاً له سبحانه لايجوز طلبه من غيره سواء أكان عادياً أم غير عادي، وقسم يعد فعلاً لغير الله يجوز طلبه من غيره سواء أكان عادياً أم غير عادي أيضاً، وبذلك يعلم أنّ طلب الشفاء من الأولياء علىٰ النحو الذي بيّناه لايخالف أُصول التوحيد.

❋ ❋ ❋

الفصل الرابع

عقائد الوهابيين ..


المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

إنّ مَن سَبر كتب الوهابية وعاش بين ظهرانيهم رأىٰ بأنّ الاتّهام بالشرك أكثر شيء تردّده كتبهم وألسنتهم ومحافلهم، فلا يميل المرء يميناً أو شمالاً إلاّ ويسمع أنّهم يصفونه فوراً بأنّه مشرك وأنّ عمله بدعة وأنّه بذلك مبتدع، بحيث إذا كان المقياسُ هو ما ذكروه أو يذكرونه في كتبهم ومحافلهم لما استطاع الإنسان أن يسجّل كثيراً من المسلمين في ديوان الموحّدين.

ترىٰ ما هذا الضيق الذي أوجَده الوهابيون في دائرة الأُمة الإسلامية وهل هذا بدافع تحرّي الحقيقة، وتمييز الموحّد عن المشرك، أو أنّ هناك أُموراً سياسية وأحداثا تخلقها يد الاستعمار بهدف إيجاد التفرقة بين المسلمين، وتمزيق صفوفهم، وتفكيك العرىٰ بينهم، ليتسنّىٰ له الوصول إلىٰ مآربه ومطامعه؟ والله أعلم.

غير أنّنا نريد هنا أن نعرض هذا الأمر علىٰ كتاب الله وسنّة رسوله، وسيرة خلفائه لنرىٰ هل كتاب الله وسيرة النبي وخلفائه علىٰ هذا الضيق؟ الجواب هو كلاّ كما ستعرف..

○ المرونة في قبول الإسلام:

إنّ من يلاحظ عصر الرسول ﷺ وما تلاه من عصور التحوّل العقائدي والفكري يجد إقبال الأُمم المختلفة ذات التقاليد والعادات المتنوعة علىٰ الإسلام

محمّداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحق الإسلام وحسابهم علىٰ الله» (١).

إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية في كتاب الإيمان في كتب الصحاح والسنن.

وأمّا ما روي عن أئمّة أهل البيت فيكفيك مارواه سماعة عن الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ قال:

«الإسلام : شهادة أن لا إله إلاّ الله والتصديق برسول الله به حقنت الدماء وجرت المناكح والمواريث» (٢).

وكل هذه الأحاديث تصرّح بأنّ ما تحقن به الدماء وتصان به الأعراض ويدخل الإنسان به في عداد المسلمين هو الاعتقاد بتوحيده سبحانه ورسالة الرسول.

وعلىٰ ذلك جرت سنّة النبي ﷺ فقد كان يكتفي من الرجل بإظهاره الشهادتين، ولم يُر منه أنّه سأل الوافدين المظهرين للشهادتين: هل هم يتوسّلون بالأنبياء والأولياء والقديسين أو لا ، هل هم يتبركون بآثارهم أو لا هل هم يزورون قبور الأنبياء أو لا ؟ فيشترط عليهم أن يتركوا التوسّل والتبرّك والزيادة.

أجل كل ذلك يدل على أنّ الإسلام الحاقن للدماء، الصائن للأعراض

١ـ صحيح البخاري: ١، كتاب الإيمان، باب فان تابوا وأقاموا الصلاة، وفي صحيح ابن ماجة: ٢ / ٤٥٧ باب الكف عمّن قال: لا إله إلاّ الله.

٢ـ الكافي: ٢ / ٢٥، الطبعة الحديثة، راجع باب الإيمان يشارك الإسلام والإسلام لايشارك الإيمان، ترىٰ فيها نصوصاً رائعة وصريحة في هذا المقام.

وراجع التاج: ١ / ٢٠ ـ ٣٤، كتاب الإسلام والإيمان.

والأموال هو قبول الشهادتين وإظهارهما فقط، وأمّا ما وراء ذلك فلا دخالة له في حقن الدماء والأموال والأعراض.

نعم انّ الله فرض على المسلمين عندما تنازعوا، أو اختلفوا في أمر أن يردّوه إلى الله والرسول كما قال سبحانه:

﴿فَإِن تَنازَعتُمْ فِي شَيْءٍ فرُدُّوهُ إلىٰ اللهِ والرَّسُولِ إنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ واليومِ الآخِرِ﴾ (النساء ـ ٥٩).

وقال سبحانه:

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسُولِ و إلى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء ـ ٨٣).

وعلىٰ ذلك فليس لأحد من المسلمين سبّ طائفة منهم وشتمها ورميها بالكفر والإلحاد مادامت تتمسّك بالشهادتين وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وذلك لأجل توسّلهم بالأنبياء أو تبرّكهم بآثارهم، أو غير ذلك من المسائل الفكرية الدقيقة التي تضاربت فيها آراء علمائهم ونظرياتهم.

فإن طعن فيهم طاعن أو رماهم بالشرك فقد خرج عن النهج الذي شاءه الله للمسلمين، وقال:

﴿إنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام ـ ١٥٩)

وقال:

﴿ولاتَقُولُوا لِمَنْ أَلْقىٰ إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾ (النساء ـ ٩٤).

وقال سبحانه:

﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولاتَمُوتُنَّ إلاّ وأنْتُمْ مُسْلِمُونَ * وأعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً ولا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٢ ـ ١٠٣).

والمراد بحبل الله الذي يجب الاعتصام به هو دينه المفسر بالإسلام كما قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإسلامُ﴾ (آل عمران ـ ١٩).

والإسلام هـو إظهار الشهادتين ولاريب في وجـوده في طوائف المسلمين إلاّ من اتّفقت كلمتهم علىٰ تكفيرهم كالنواصب.

ومن راجـع الكتـاب والسنّـة يجد أنّهما يـركّـزان دعـوتهما علىٰ لـزوم التـوادد والتحـابب بين المسلمين لا علىٰ التنافـر، ورمي بعضهـم بعضاً بـالكفر، والتعـدّي بالضرب والشتم والقتل.

وأخرج البخاري بطرق عديدة عن النبيّ ﷺ أنّه قال في حجة الوداع:

«انظروا ولاترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» (١).

فكيف يسمح الوهابيون لأنفهسم إذن بأن يرموا المسلمين الموحّدين بالشرك ليس إلاّ لأنّهم يظهـرون مـا يضمـرونـــه من محبـة و ودّ للنبـي ﷺ بتقبيـل ضريحه وتعظيمه.

ومع ذلك كلّه فنحـن نعرض عقائد الوهـابيين علىٰ الكتاب والسنّة في مجال التوحيد والشرك فقط بالتفصيل حتىٰ تظهر الحقيقة بأجلىٰ مظاهرها، ونكتفي ـ هنا ـ بالقليل من الكثير فنقصر البحث في المسائل التالية:

١ ـ هل طلب الشفاء والإشفاء من غيره سبحانه شرك؟

٢ ـ هل طلب الشفاعة من عباد الله سبحانه شرك؟

٣ ـ هل الاستعانة بأولياء الله شرك؟

٤ ـ هل دعوة الصالحين شرك؟

١ـ البخـاري: ٩ / كتاب الفتـن، الباب السـابع، الحديث الأوّل والثـاني، ورواه أيضاً في مختلف كتبـه؛ ورواه ابن ماجة في باب سباب المسلم فسوق راجع: ٢ / ٤٦٢، ط مصر.

٥ ـ هل تعظيم أولياء الله وتخليد ذكرياتهم شرك؟

٦ ـ هل التبرّك بآثار النبيّ والأولياء شرك؟

٧ ـ هل البناء علىٰ القبور شرك؟

٨ ـ هل زيارة القبور شرك؟

٩ ـ هل الصلاة عند قبور الصالحين شرك؟

١٠ ـ هل الحلف بغير الله وإقسامه بمخلوق أو حقّه عليه شرك؟

وعلىٰ تقدير عدم كون هذه الأُمور شركاً، فهل هو جائز أو لا ؟ وقد رَكّزنا البحث علىٰ الأوّل، وبحثنا عن الثاني علىٰ وجه الإجمال لكون المطلوب في هذه الرسالة هو تحديد التوحيد والشرك، لا جواز الشيء أو منعه. وربما يمكن أن لا يكون عمل شركاً ولكن يكون حراماً.

المسائل العشر

١

هل طلب الإشفاء من غيره سبحانه شرك؟

لاشك في أنّ هذا الكون عالم منظّم، فجميع الظواهر الكونية فيه تنبع من الأسباب والعلل التي ـ هي بدورها ـ مخلوقة لله تعالىٰ، ومعلولة له سبحانه.

وحيث إنّ هذه العلل والأسباب لاتملك من لدن نفسها أيّ كمال ذاتي، بل وجدت بمشيئة الله، وصارت ذات أثر بإرادته سبحانه لذلك صحّ أنّ ينسب الله آثارها وأفعالها إلى نفسه، كما يصح أن تنسب إلى عللها.

هذا ما أوضحناه في ما سبق أتمّ إيضاح، وبذلك يظهر أنّ الشفاء تارة ينسب إلى الله سبحانه وأُخرىٰ إلى علله القريبة المؤثرة بإذنه وبذلك يرتفع التعارض الابتدائي بين الآيات فبينما يخصّ القرآن الإشفاء بالله سبحانه ويقول:

﴿وإذا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (الشعراء ـ ٨٠)

وبينما ينسب الشفاء إلى غيره كالقرآن والعسل، والجواب أنّه ليس هنا في الحقيقة إلاّ فعل واحد وهو الإشفاء ينسب تارة إلى الله علىٰ وجه التسبيب وإلىٰ غيره من الأسباب العادية كالعسل والأدوية وغيرها علىٰ وجه المباشرة.

فهو الذي وهب أنبياءه وأولياءه: القدرة علىٰ الإشفاء والمعافاة، والإبراء. وهو الذي أُذن لهم بأن يستخدموا هذه القدرة الموهوبة ضمن شروط خاصة.

فهـذا القرآن إذ يصف الله تعـالىٰ بأنّـه هـو الشافي الحقيقي (كما في آيـة ٨٠ الشعراء) يصف العسل بأنّه الشافي أيضاً عندما يقول:

﴿فِيهِ شِفاءٌ لِلنّاسِ﴾ (النحل ـ ٦٩).

أو ينسب الشفاء إلى القرآن عندما يقول:

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ القُرآنِ ما هُوَ شِفاءٌ ورَحْـمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الإسراء ـ ٨٢).

وطريق الجمع الـذي ذكرناه وارد هنا وجـارٍ في هذا المقام كذلـك، وهو بأن نقول:

إنّ الإبراء والإشفاء ـ علىٰ نحو الاستقلال ـ من فعل الله لا غير.

وعلىٰ نحو التبعية والـلااستقلال من فعل هذه الأُمور والأسبـاب فهو الذي خلقها، و أودع فيها ما أودع من الآثار، فهي تعمل بإذنه وتؤثّر بمشيئته.

ففي هذه الصـورة إذا طلب أحد الشفاء من أولياء الله وهـو ملتفت إلى هذا الأصل[1] كان عمله جائزاً ومشروعاً وموافقاً للتوحيد المطلوب تماماً.

لأنّ الهدف من طلـب الشفاء من الأوليـاء هـو تماماً مثل الهدف مـن طلب الشفاء من العسل والعقاقير الطبية ،غايـة ما في الباب أنّ العسل والعقاقير تعطي آثارها بـلا إرادة و إدراك منها، بينما يفعل ما يفعله النبيّ والـولي عن إرادة واختيار، فلا يكـون الهدف من الاستشفاء من الولي إلاّ مطـالبته بأن يستخـدم تلك القدرة الموهوبة له ويشفي المريض بإذن الله كما كان يفعل السيد المسيح ـ عليه السلام ـ إذ كان يبرئ من استعصىٰ علاجه من الأمراض بإذن الله والقدرة الموهوبة له من الله.

وواضح أنّ مثـل هـذا العمل لا يعـدّ شركـاً إذ لاتنطبـق علىٰ ذلك معـايير الشرك أو قل المعيار الواحد الحقيقي.

---

١ ـ نعني كونهم يؤثرون بإذن الله وقدرته ومشيئته.

نعم يمكن المناقشة في أنّهم هل يقدرون علىٰ ذلك أو لا، وهل أُعطيت لهم تلك المقدرة أو لا ؟ غير أنّ البحث مركز علىٰ كونه طلباً توحيدياً أو غير توحيدي.

ومما يوضح ذلك أنّ الفراعنة كانوا يطلبون من موسىٰ كشف الرجز كما في قوله سبحانه: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَاءِيلَ﴾ (الأعراف ـ ١٣٤).

ولانريد أن نستدلّ بطلب فرعون أو قومه بل الاستدلال إنّما هو بسكوت موسىٰ أمام مثل هذا الطلب.

وعلىٰ الجملة فلو طلب رجل من السيد المسيح وقال له: إنّك تقول:

﴿وأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وأُحْيِ المَوْتىٰ بِإِذْنِ الله﴾ (آل عمران ـ ٤٩).

وهذا ولدي قد ابتُلي بالمرض الصعب العلاج فأبرِئه بإذن الله، وهذا أخي قد مات فأطلب منك أن تحييه، وعند ذلك أنا وجميع أُسرتي نؤمن بك وبرسالتك.

فهل ترىٰ أنّ المسيح ينسب هذا الطلب إلى الشرك ويعدّ الطالب مشركاً؛ قائلاً: بأنّ الإبراء والإحياء من أفعاله سبحانه؟ أو أنّه يتلقّىٰ هذا الرجل متحرياً للحقيقة، وطالباً للهداية، وأنّ الإبراء والإحياء إنّما يُعدّان من أفعاله سبحانه إذا قام الفاعل بهما علىٰ وجه الاستقلال، والاعتقاد بأنّ المطلوب واجد لهذا النحو من القدرة اعتقاد بإلوهيته والطلب منه عبادة له؟

وأمّا الإبراء والإحياء وبقدرة مكتسبة من الله وإذنٌ وإرادةٌ منه سبحانه بحيث يُعدّ المبرئ والمحيي أدوات فعله وأسباب نفوذ إرادته، ومظهر مشيئته فلا يُعدّ مثل هذا الاعتقاد اعتقاداً بالإلوهية ولا الطلب عبادة.

٢

هل طلب الشفاعة من غيره سبحانه شرك ؟

لا مرية في أنّ الشفاعة حق خاص بالله سبحانه، فالآيات القرآنية ـ مضافة إلى البراهين العقلية ـ تدل علىٰ ذلك مثل آية:

﴿قُلْ للهِ الشَفاعةُ جَمِيعاً﴾ (الزمر ـ ٤٤).

إلاّ أنّ في جانب ذلك دلّت آيات كثيرة أُخرىٰ علىٰ أنّ الله أذن لفريق من عباده أن يستخدموا هذا الحق، ويشفعوا ـ في ظروف وضمن شروط خاصة ـ حتىٰ أنّ بعض هذه الآيات صرّحت بخصوصيات وأسماء طائفة من هؤلاء الشفعاء كقوله تعالىٰ:

﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمواتِ لاتُغْنِي شَفاعَتُهُمْ شَيْئاً إلاّ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشاءُ وَيَرْضىٰ﴾ (النجم ـ ٢٦).

كما أنّ القرآن أثبت لنبيّ الإسلام «المقام المحمود» إذ يقول:

﴿عَسَىٰ أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾ (الإسراء ـ ٧٩).

وقد قال المفسّرون: إنّ المقصود بالمقام المحمود هو: مقام الشفاعة، بحكم الأحاديث المتضافرة التي وردت في هذا الشأن.

كل هذا مما اتّفق عليه المسلمون إنّما الكلام في أنّ طلب الشفاعة ممن أُعطي

له حق الشفاعة كأن يقول «يارسول الله اشفع لنا» هل هو شرك أو لا ؟

وليس البحث في المقام ــ كما ألمعنا إلى ذلك غير مرة ـ في كون هذا الطلب مجدياً أو لا إنّما الكلام في أنّ هذا الطلب هل هو عبادة أو لا ؟

فنقول: قد ظهر الجواب مما أوضحناه في الأبحاث السابقة، فلو اعتقدنا بأنّ من نطلب منهم الشفاعة، لهم أن يشفعوا لمن أرادوا ومتىٰ أرادوا وكيفما ارتأوا، دون رجوع إلى الإذن الإلهي أو حاجة إلى ذلك، فإنّ من المحتم أنّ هذا الطلب والاستشفاع عبادة وأنّ الطالب يكون مشركاً حائداً عن طريق التوحيد لأنّه طلب الفعل الإلهي وما هو من شؤونه من غيره.

وأمّا لو استشفعنا بأحد هؤلاء الشفعاء ونحن نعتقد بأنّه محدود مخلوق لله لايمكنه الشفاعة لأحد إلاّ بإذنه فهذا الطلب لايختلف عن طلب الأمر العادي ماهية ولايكون خارجاً عن نطاق التوحيد.

وإن تصوّر أحد أنّ هذا العمل (أعني طلب الشفاعة من أولياء الله) يشبه ـ في ظاهره ـ عمل المشركين، واستشفاعهم بأصنامهم، فهو تصوّر باطل بعيد عن الحقيقة.

لأنّ التشابه الظاهري لا يكون أبداً معياراً للحكم بل المعيار الحقيقي للحكم إنّما هو: قصد الطالب، وكيفية اعتقاده في حق الشافع، ومن الواضح جداً أنّ المعيار هو النيات والضمائر، لا الأشكال والظواهر، هذا مع أنّ الفرق بين العملين واضح من وجوه:

أوّلاً: إنّه لا مرية في أنّ اعتقاد الموحد في حق أولياء الله يختلف ــ تماماً ـ عن اعتقاد المشرك في حق الأصنام.

فانّ الأصنام والأوثان كانت ـ في اعتقاد المشركين ـ آلهة صغاراً يملكون شيئاً من شؤون المقام الإلوهي من الشفاعة والمغفرة، بخلاف أهل التوحيد فإنّهم

يعتقدون بأنّ من يستشفعون بهم: عباد مكرمون لايعصون الله وهم بأمره يعملون، وأنّهم لايملكون من الشفاعة شيئاً، ولايشفعون إلاّ إذا أذن الله لهم أن يشفعوا في حق من ارتضاه.

وبالجملة فانّ تحقق الشفاعة منهم يحتاج إلى وجود أمرين:

١ ـ أن يكون الشفيع مأذوناً في الشفاعة.

٢ ـ أن يكون المشفوع له مرضياً عند الله.

فلو قال مسلم لصالح من الصالحين: (اشفع لي عند الله) فانّه لايفعل ذلك إلاّ مع التوجّه إلى كونه مشروطاً بالشرطين المذكورين.

ثانياً: إنّ المشركين كانوا يعبدون الأصنام مضافاً إلى استشفاعهم بها، بحيث كانوا يجعلون استجابة دعوتهم وشفاعهم عوضاً عما كانوا يقومون به من عبادة لها بخلاف أهل التوحيد فانّهم لايعبدون غير الله طرفة عين أبداً.

وأمّا استشفاعهم بأُولئك الشفعاء فليس إلاّ بمعنىٰ الاستفادة من المقام المحمود الذي أعطاه الله سبحانه لنبيّه في المورد الذي يأذن فيه الله، فقياس استشفاع المؤمنين بها يفعله المشركون ليس إلاّ مغالطة. وقد مرّ غير مرة أنّه لو كان الملاك التشابه الظاهري للزم أن نعتبر الطواف بالكعبة المشرّفة واستلام الحجر والسعي بين الصفا والمروة موجباً للشرك وعبادة للحجر.

❋ ❋ ❋

الوهابيون وطلب الشفاعة:

إنّ الوهابيين يعتبرون مطلق طلب الشفاعة شركاً وعبادة ويظنّون أنّ القرآن لم يصف الوثنيين بالشرك إلاّ لطلبهم الشفاعة من أصنامهم كما يقول سبحانه:

﴿وَيَعْبُدونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ﴾ (يونس ـ ١٨)

وعلىٰ هذا فالشفاعة وإن كانت حقاً ثابتاً للشفعاء الحقيقيين إلاّ أنّه لايجوز طلبه منهم لأنّه عبادة لهم، قال محمد بن عبد الوهاب:

«إن قال قائل: الصالحون ليس لهم من الأمر شيء ولكن اقصدهم وأرجو من الله شفاعتهم، فالجواب أنّ هذا قول الكفّار سواء بسواء واقرأ عليهم قوله تعالىٰ:

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَانَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلىٰ اللهِ زُلْفَىٰ﴾ (الزمر ـ ٣)

وقوله:

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللهِ﴾ (يونس ـ ١٨) [١].

وإن قال: إنّ النبي أُعطي الشفاعة وأنا أطلبه ممّن أعطاه الله، فالجواب أنّ الله أعطاه الشفاعة ونهاك عن طلبها منه فقال تعالىٰ:

﴿فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾ (الجن ـ ١٨).

وأيضاً فإنّ الشفاعة أُعطيها غير النبيّ. فصح أنّ الملائكة يشفعون، والافراط يشفعون، والأولياء يشفعون، أتقول إنّ الله أعطاهم الشفاعة فأطلبها منهم؟ فان قلت هذا رجعت إلى عبادة الصالحين التي ذكرها الله في كتابه» [٢].

---

١ ـ ٢ ـ كشف الشبهات: ٧ ـ ٩ ، طبعة القاهرة.

استدل ابن عبدالوهاب علىٰ حرمة طلب الشفاعة بآيات ثلاث:

الأُولىٰ: قوله سبحانه:

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُـرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُـمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللهِ﴾

إذ قال بـأنّ عبادة المشركين للأوثـان كانت متحقّقـة بطلب الشفاعـة منهم لابأمر آخر.

الثانية: قوله سبحانه:

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِياءَ مَانَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللهِ زُلْفَىٰ﴾ (الزمر ـ ٣).

قائلاً بأنّ عبادة المشركين للأصنام كانت متحقّقة بطلب شفاعتهم منها.

الثالثة: قوله سبحانه:

﴿فَلاَ تَدعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً﴾ (الجن ـ ١٨)

ولابد من البحث حول هذه الآيـات الثلاث التي استدل بها القائل علىٰ أنّ طلب الشفاعة ممّن له حق الشفاعة عبادة له فنقول:

أمّا الاستدلال بالآية الأُولىٰ فالإجابة عنه بوجهين:

١ ـ ليس في قولـه سبحانه **﴿ويعبدون من دون الله مـا لا يضرهم...﴾** أيّة دلالة علىٰ مقصودهم، وإذا ما رأينا القرآن يصف هؤلاء بالشرك فليس ذلك لأجل استشفاعهم بالأوثان، بل لأجل أنّهم كانوا يعبدونها لغاية أن يشفعوا لهم بالمآل.

وحيث إنّ هذه الأصنام لم تكن قادرة علىٰ تلبية حاجات الوثنيين لذلك كان عملهم وطلبهم عملاً سفيهاً لا أنّه كان شركاً.

فالإمعان في معنىٰ الآية وملاحظة أنّ هؤلاء المشركين كانوا يقومون بعملين: (العبادة وطلب الشفاعة كما يدل عليه قوله: ﴿**ويعبدون**﴾ ويقولون) يكشف عن أنّ علّة اتّصافهم بالشرك واستحقاقهم لهذا الوصف كانت لأجل عبادتهم لتلك الأصنام لا لاستشفاعهم بها، كما لايخفىٰ.

ولو كان الاستشفاع بالأصنام عبادة لها في الحقيقة لما كان هناك مبرر للإتيان بجملة أُخرىٰ أعني قوله: ﴿**ويقولون هؤلاء شفعاؤنا**﴾ بعد قوله : ﴿**ويعبدون**﴾ إذ كان حينئذ تكراراً.

إنّ عطف الجملة الثانية علىٰ الأُولىٰ يدل علىٰ المغايرة بينهما، إذن لا دلالة لهذه الآية علىٰ أنّ الاستشفاع بالأصنام كان عبادة فضلاً عن كون الاستشفاع بالأولياء المقرّبين عبادة لهم، نعم قد ثبت أنّ الاستشفاع بالأصنام كان عبادة لهم بملاك آخر غير موجود في الاستشفاع بالنبيّ، كما سيوافيك في التالي.

٢ ـ إنّ هناك فرقاً بين الاستشفاعين فالوثني يعتبر الصنم ربّاً مالكاً للشفاعة يمكنه أنّ يشفع لمن يريد وكيفما يريد .والاستشفاع بهذه العقيدة شرك، ولأجل ذلك يقول سبحانه نقداً لهذه العقيدة.

﴿**قُلْ للهِ الشَّفاعَةُ جَميعاً**﴾ (الزمر ـ ٤٤)

والحال أنّ المسلمين لايعتقدون بأنّ أولياءهم يملكون هذا المقام فهم يتلون آناء الليل وأطراف النهار قوله سبحانه:

﴿**مَنْ ذَا الَّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بِإذْنِهِ**﴾ (البقرة ـ ٢٥٥)

ومع هذا التفاوت البيّن والفارق الواضح كيف يصح قياس هذا بذلك؟

والدليل علىٰ أنّ المشركين كانوا معتقدين بكون أصنامهم مالكة للشفاعة أمران:

الأوّل: تأكيد القرآن في آياته بأنّ شفاعة الشافع مشروطة بإذنه سبحانه وارتضائه:

قال سبحانه:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإِذْنِه﴾ (البقرة ـ ٢٥٥)

وقال:

﴿ما مِنْ شَفيعٍ إلاّ مِن بَعْدِ إِذْنِه﴾ (يونس ـ ٣)

وقال:

﴿يَوْمَئِذٍ لاتَنْفَعُ الشَّفاعةُ إلاّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحمن﴾ (طه ـ ١٠٩)

وقال:

﴿لاتُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إلاّ مِنْ بَعدِ أنْ يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشاء﴾ (النجم ـ ٢٦)

وقال:

﴿ولايَشْفَعُونَ إلاّ لِمَنِ ٱرْتَضىٰ﴾ (الأنبياء ـ ٢٨)

الثاني: تأكيد القرآن علىٰ أنّ الأصنام لاتملك الشفاعة بل هي لمن يملكها:

قال سبحانه:

﴿ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفاعَةَ إلاّ مَنْ شَهِدَ بالحقِّ﴾ (الزخرف ـ٨٦)

وقال سبحانه:

﴿لايَمْلِكُونَ الشَّفاعةَ إلاّ مَنِ ٱتـَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْدا﴾ (مريم ـ ٨٧)

فالشفاعة محض حق لمالكها، وليس هو إلاّ الله، كما تصرّح بذلك الآيات السابقة، وأمّا المشركون فكانوا يعتقدون أنّ أصنامهم تملك هذا الحق، ولذلك كانوا يعبدونها أوّلاً، ويطلبون منها الشفاعة عند الله ثانياً.

نعم انّ الظاهر من قوله سبحانه:

﴿لايَمْلِكُونَ الشَّفاعَةَ إلاّ مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرحمنِ عَهْداً﴾ (مريم ـ ٨٧)

وقوله سبحانه: ﴿ولايَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفاعةَ إلاّ مَنْ شَهِدَ بالحَقِّ﴾ (الزخرف ـ ٨٦)

هو: أنّ المتّخذين للعهد والشاهدين بالحق يملكون الشفاعة كما هو مقتضىٰ الاستثناء.

لكن المراد من المالكية في هاتين الآيتين هو: المأذونية بقرينة سائر الآيات لا المالكية بمعنىٰ التفويض وإلاّ لزم الاختلاف والتعارض بين مفاد الآيات، وما ورد في السير والتواريخ من أنّ المشركين كانوا يقولون عند الإحرام والطواف: (الاّ شريك هو لك تملكه وما ملك) [1] يحتمل الأمرين.

وبذلك يظهر ضعف الاستدلال بالآية الثانية: ﴿ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا ...﴾ إذ حمل ابن عبدالوهاب قوله سبحانه: ﴿مانعبدهم﴾ علىٰ طلب الشفاعة مع أنّ الآية المتقدمة صريحة في مغايرة العبادة لطلب الشفاعة.

نعم إنّما يكون عبادة إذا اتّخذ الشافع المدعو إلهاً أو من صغار الآلهة ـ كما تقدم ـ.

وأمّا ما اعترف به ابن عبد الوهاب (ضمن كلامه المنقول سلفاً) من أنّ الله أعطىٰ الشفاعة لنبيّه ولكنّه تعالىٰ نهىٰ الناس عن طلبها منه فغريب إذ لا آية ولاسنّة تدل على النهي عن طلبها مضافاً إلى غرابة هذا النهي من الناحية العقلية إذ مثله أن يعطي للسقاء ماء وينهىٰ الناس عن طلب السقي منه، أو يعطي الكوثر لنبيّه وينهىٰ الأُمّة عن طلبه.

وأمّا قوله تعالىٰ: «**فلا تدعوا مع الله احداً**» وهي ثالثة الآيات التي استدلّ بها ابن عبد الوهاب فسيوافيك مفادها عن قريب حيث نبيّن ـ هناك ـ أنّ المراد من

١ـ الملل والنحل: ٢ / ٢٥٥.

الدعوة في الآية المذكـورة هو: العبادة، فيكون معنىٰ: ﴿فلاتدعوا﴾ هو: فلا تعبدوا مع الله أحـداً، فـالحرام المنهي عنـه عبـادة غير الله، لامطلق دعـوة غير الله، وليس طلب الشفـاعـة إلّا طلب الـدعـاء من الغير لا عبـادة الغير، وبين الأمـرين بـون شاسع.

ومن ذلـك يظهـر ضعف دليل رابـع لمحمـد بن عبـد الـوهـاب في كشف الشبهات ما حاصله:

«أنّ الطلب من الشفيع ينافي الإخلاص في التـوحيد الواجب علىٰ العباد في قوله: ﴿مخلصين له الدين﴾ [١]».

إنّ دعوة الشفيع ـ بعد ثبوت الإذن له والرضا من الله ـ ليست عبادة للشفيع حتىٰ تنافي إخـلاص العبادة لله سبحانـه، بل هو طلب الدعـاء منه، وإنّما يشترط الأخلاص في العبادة، لا في طلب الدعاء من الغير، كما لا تنافي دعوة الله، ولاتنفك عنها إذ الشفاعة من الشفع وطلب الشفاعة من الشفيع بمعنىٰ أنّ المستشفع يدعو الشفيع لأن ينضمّ إليه، ويجتمعـا ويدعوا الله سبحانـه ـ معاً ـ ، فـدعوة المستشفع للشافع ليس إلّا دعوة الثاني إلى أن يدعـو الله في حقه ليغفر ذنوبه لا أكثر ... فأيّ ضير في هذا ترىٰ؟!

ومن العجب تفسير (طلب الشفـاعـة) من النبيّ وغيره بأنّه دعـاء للنبي مع الله كما في أسئلة الشيخ ابن بلهيد: قاضي القضاة من علماء المدينة [٢] حيث قال:

«وما يفعل الجهاّل عند هذه الضرائح من التمسّح بها ودعائها مع الله».

١ـ كشف الشبهات: ٨.

٢ـ نقلـت جريـدة أُم القـرىٰ في عـددها ٦٩، المـؤرّخ ١٧ شوال عـام ١٣٤٤ كل نص هـذه الأسئلة والأجوبة.

ولايخفىٰ ما في كلامه من ضعف:

أمّا أوّلاً: فـانّ هؤلاء المتـوسّلين عند الضرائح لايشركـون أحـداً في الدعـاء (الذي هو مخ العبادة) ولايدعون إلاّ الله الواحد القهار، وإنّما يطلبون من أوليائهم أن يضمّـوا دعـاءهم إلى دعـاء المتـوسّلين، فيشتركـوا معهم في دعـاء الله لنجـاح حاجتهم، ولـولا ذلك لما كان لطلب الشفـاعة معنىٰ، فـانّ الشفاعة مأخـذوة من الشفع ـ كما قلنا ـ الذي هـو ضد الوتـر، فهو يطلـب من وليّه أن ينضـمّ إليه في الدعاء ويجتمع معه في العمل فأين ذلك من تشريك غير الله معه في الدعاء؟!.

وثانياً: انّ المسلمين لايدعون الضرائح بل يطلبـون من (صاحب) الضريح أن يشترك معهم في الدعاء لأنّـه ذو مكانة مكينة عند الله، وإن كان متـوفياً، ولكنّه حيّ يرزق عند ربّه ـ بنص الكتاب العزيز ـ وأنّه لايرد دعاءه لقوله سبحانه في حقّ النبيّ ﷺ مثلاً:

﴿وَلَو أَنَّـهُمْ إذ ظَلَمُوا أنفُسَهُمْ جاءُوكَ فَاسْتَغفَرُوا اللهَ وَاستَغفَرَ لَـهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوّاباً رَحيماً﴾ (النساء ـ ٦٤)

﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إنَّ صَلاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة ـ ١٠٣)

ثم إنّه يظهـر من ابن تيمية في بعض رسـائله[١]، وتلميذ مدرسته محمد بن عبد الوهاب في رسالة «أربع قواعد»[٢] إنّهما استدلاّ علىٰ تحريم طلب الشفاعة من غير الله بقوله سبحانه:

﴿قُلْ للهِ الشَّفاعةُ جَميعاً﴾ (الزمر ـ ٤٤)

١ـ رسالة «زيارة القبور والاستغاثة با لمقبور» : ١٥٦.

٢ـ ص٢٥، راجع كشف الارتياب: ٢٤٠ ـ ٢٤١ وكشف الشبهات لمحمد بن عبد الوهاب: ٨.

وكأنّ الاستدلال مبنيّ علىٰ أنّ معنىٰ الآية هو: ولله طلب الشفاعة فقط.

ولكنّه تفسير خاطئ للآية إذ ليس معنىٰ الآية أنّ الله وحده هو الذي يشفع وغيره لايشفع، لأنّه تعالىٰ لايشفع عند أحد، وانّما الأنبياء والصالحون والملائكة هم الذين يشفعون لديه.

كما أنّه ليس معناها أنّه لايجوز طلب الشفاعة إلاّ منه سبحانه بل معناها أنّ الله مالك أمرها فلا يشفع عنده أحد إلاّ بإذنه.

قال سبحانه: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بِإذْنِهِ﴾** وقال: **﴿ولايَشْفَعُونَ إلاّ لِمَنِ ارْتَضىٰ﴾**.

ويتّضح ما قلناه إذا لاحظنا صدر الآية وهو:

﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لايَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلا يَعْقِلُونَ * قُلْ للهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾ (الزمر ـ ٤٣و٤٤)

فالمقطع الأخير من الآية بصدد الرد علىٰ الذين اتـّخذوا الأصنام والأحجار شفعاء عند الله، وقالوا: هؤلاء شفعاؤنا عند الله مع أنّـها ما كانت تملك شيئاً فكيف كانت تملك الشفاعة وهي لا عقل لها حتىٰ تشفع.

يقول الزمخشري ـ في كشّافه ـ:

﴿من دون الله﴾ أي من دون إذنه **﴿قل لله الشفاعة جميعاً﴾** أي مالكها فلا يشفع أحد إلاّ بشرطين:

أن يكون المشفوع له مرتضىٰ، وأن يكون الشفيع مـأذوناً له وهاهنا الشرطان مفقودان جميعاً[1].

وما ذهب إليه ابـن عبد الوهاب ومن قبله ابن تيميـة وأتباعهما من أنّ الآية

١ـ تفسير «الكشاف»: ٣/ ٣٤.

هذه تدل علىٰ أنّ طلب الشفاعة لايكون إلاّ من الله وحده، دون طلبها من المخلوق وإن كان له حق الشفاعة، لم يذكره أحد من المفسرين.

❋ ❋ ❋

ثم إنّه كيف يمكن التفريق بين طلب الشفاعة من الحيّ وطلبها من الميت فيجوز الأوّل بنصّ قوله تعالىٰ:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾ (النساء ـ ٦٤)

وبدليل طلب أولاد يعقوب من أبيهم الشفاعة وقولهم:

﴿يا أبانا ٱسْتَغْفِرْ لَنا﴾ (يوسف ـ ٩٧)

ووعد يعقوب ـ عليه السلام ـ إيّاهم بالاستغفار لهم، بينما لايكون الثاني (أي الاستشفاع بالميت) جائزاً؟

أفيمكن أن تكون الحياة والمات مؤثرتين في ماهية عمل وقد سبق أنّ الحياة أو المات ليست (معياراً) للتوحيد والشرك وبالنتيجة لجواز الشفاعة أو عدم جوازها.

وإذا لاحظت كتب الوهابيين لرأيت أنّ الذي أوقعهم في الخطأ والالتباس هو مشابهة عمل الموحّدين في طلب الشفاعة والاستغاثة بالأموات والتوسّل بهم، لعمل المشركين عند أصنامهم، ومعنىٰ ذلك أنّهم اعتمدوا علىٰ الأشكال والظواهر وغفلوا عن النيات والضمائر.

وأنت أيّها القارئ لو وقفت علىٰ ما في ثنايا هذه الفصول لرأيت أنّ الفرق بين العملين من وجوه كثيرة، نذكر منها:

١ ـ إنّ المشركين كانوا يقولون بإلوهية الأصنام بالمعنىٰ الذي مرّ ذكره،

بخلاف الموحّدين.

٢ ـ إنّ الأوثـان والأصنام كانت أعجـز من أن تلبّي دعوتهم وهـذا بخلاف الأرواح الطاهرة المقـدّسة فإنها أحياء بنصّ الكتاب العزيـز، وقادرة علىٰ ما يُطلب منها في الدعاء.

٣ ـ إنّ الأوثـان والأصنام غير مأذونة لها، بخـلاف النبيّ الأكرم فإنّـه مأذون بنص القرآن الكريم:

﴿عَسىٰ أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَـحْمُودا﴾ (الإسراء ـ ٧٩)

والمقام المحمود ـ باتفاق المفسّـرين ـ مقام الشفاعة.

المسائل العشر

٣

هل الاستعانة بغير الله شرك؟

إنّ الاستعانة بغير الله يمكن أن يتحقّق بصورتين:

١ ـ إنّ نستعين بعامل ـ سواء أكـان طبيعياً أم غير طبيعي ـ مع الاعتقاد بأنّ عمله مستند إلى الله بمعنىٰ أنّـه قادر علىٰ أن يعين العباد ويزيل مشـاكلهم بقدرته المكتسبة من الله وإذنه.

وهذا النوع من الاستعانـــة ـ في الحقيقـة ـ لاينفك عن الاستعانـة بالله ذاته، لأنّه ينطـوي علىٰ الاعتراف بأنّه هـو الذي منح تلك العـوامل ذلك الأثّـر وأذن به وإن شاء سلبها وجرّدها منه.

فإذا استعـان الزارع بعـوامل طبيعية كـالشمس والماء وحـرث الأرض، فقد استعان بالله ـ في الحقيقة ـ لأنّه تعالىٰ هو الذي منح هذه العوامل: القدرة علىٰ إنماء ما أودع في بطن الأرض من بذر ومن ثمّ إنباته والوصول به إلى حد الكمال.

٢ ـ وإذا استعان بـإنسان أو عامل طبيعي أو غير طبيعي مع الاعتقـاد بأنّه مستقـلّ في وجـوده، أو في فعلـه عن الله فـلا شـك انّ ذاك الاعتقـاد يصير شركـاً والاستعانة في هذه الحالة عبادة للاعتقاد بالالوهية فيه.

فإذا استعان زارع بالعوامل المذكورة وهـو يعتقد بأنّها مستقلّة في تأثيرها، أو أنّها مستقلـة في وجودهـا ومادتها كما في فعلهـا وقـدرتها، فالاعتقـاد شرك والطلب عبادة.

مع مؤلّف المنار في تفسير حصر الاستعانة:

إنّ مؤلّف المنار تصوّر أنّ حدّ التوحيد هو: أن نستعين بقدرتنا ونتعاون فيما بيننا ـ في الدرجة الأُولىٰ ـ ثم نفوّض بقية الأمر إلى الله القادر علىٰ كل شيء، ونطلب منه ـ لا من سواه ـ ويقول في ذلك:

«يجب علينا أن نقوم بها في استطاعتنا من ذلك ونبذل لإتقان أعمالنا كل ما نستطيع من حول وقوّة وأن نتعاون، ويساعد بعضنا بعضاً، ونفوّض الأمر فيما وراء كسبنا إلى القادر علىٰ كل شيء ونلجأ اليه وحده، ونطلب المعونة للعمل والموصل لثمرته منه سبحانه دون سواه»(١).

إذ صحيح أنّنا يجب أن نستفيد من قدرتنا، أو من العوامل الطبيعية المادية ولكن يجب بالضرورة أن لانعتقد لها بأيّة أصالة وغنىٰ واستقلال وإلاّ خرجنا عن حدود التوحيد.

فإذا اعتقد أحد بأنّ هناك ـ مضافاً إلى العوامل والقوىٰ الطبيعية ـ سلسلة من العلل غير الطبيعية التي تكون جميعها من عباد الله الأبرار الذين يمكنهم تقديم العون(٢) لمن استعان بهم تحت شروط خاصة وبإذن الله وإجازته دون أن يكون لهم أيّ استقلال لا في وجودهم ولا في أثرهم، فأنّ هذا الفرد لو استعان بهذه القوىٰ غير الطبيعية مع الاعتقاد المذكور ـ لاتكون استعانته عملاً صحيحاً فحسب بل تكون ـ بنحو من الإنحاء ـ استعانة بالله ذاته كما لايكون بين هذين

١ـ المنار: ١/ ٥٩.

٢ـ البحث مركّز في أنّ طلب العون والحال هذه شرك أو لا ؟ وأمّا أنّه هل أُعطيت لهم تلك المقدرة علىٰ العون أو لا ؟فخارج عن موضوع بحثنا، وإنّما إثباته علىٰ عاتق الأبحاث القرآنية الأُخرىٰ وقد نبّهنا علىٰ ذلك غير مرة.

النوعين من الاستعانة (الاستعانة بالعوامل الطبيعية والاستعانة بعباد الله الأبرار) أيّ فرق مطلقاً.

فإذا كانت الاستعانة بالعباد الصالحين ـ علىٰ النحو المذكور ـ شركاً لزم أن تكون الاستعانة في صورتها الأُولىٰ هي أيضاً معدودة في دائرة الشرك، والتفريق بين (الاستعانة بالعوامل الطبيعية) و (الاستعانة بغيرها) إذا كانتا علىٰ وزان واحد وعلىٰ نحو الاستمداد من قدرة الله وبإذنه ومشيئته، بكونها موافقة للتوحيد في أُولىٰ الصورتين، ومخالفة له في ثانية الصورتين، لا وجه له.

من هذا البيان اتّضح هدف صنفين من الآيات وردا في مسألة الاستعانة:

الصنف الأوّل: يحصر الاستعانة بالله فقط ويعتبره الناصر والمعين الوحيد دون سواه.

والصنف الثاني: يدعونا إلى سلسله من الأُمور المعيّنة غير الله ويعتبرها ناصرة ومعينة، إلى جانب الله.

أقول: من البيان السابق اتّضح وجه الجمع بين هذين النوعين من الآيات وتبيّن أنّه لاتعارض بين الصنفين مطلقاً، إلاّ أنّ فريقاً نجدهم يتمسّكون بالصنف الأوّل من الآيات فيخطئون أيّ نوع من الاستعانة بغير الله، ثم يضطرون إلى إخراج (الاستعانة بالقدرة الإنسانية والأسباب المادية) من عموم تلك الآيات الحاصرة للاستعانة بالله بنحو التخصيص بمعنىٰ أنّهم يقولون:

إنّ الاستعانة لاتجوز إلاّ بالله إلاّ في الموارد التي أذن الله بها، وأجاز أن يستعان فيها بغيره، فتكون الاستعانة بالقدرة الإنسانية والعوامل الطبيعية ـ مع أنّها استعانة بغير الله ـ جائزة ومشروعة علىٰ وجه التخصيص، وهذا ممّا لايرتضيه الموحّد.

في حين أنّ هدف الآيات هو غير هذا تماماً، فأنّ مجموع الآيات يدعو إلى أمر

واحد وهو: عدم الاستعانة بغير الله، وأنّ الاستعانة بالعوامل الأُخرىٰ يجب أن تكون بنحو لا يتنافىٰ مع حصر الاستعانة بالله بل تكون بحيث تعدّ استعانة بالله لا استعانة بغيره.

وبتعبير آخر: إنّ الآيات تريد أن تقول: بأنّ المعين والناصر الوحيد والذي يستمد منه كل معين وناصر، قدرته وتأثيره، ليس إلاّ الله سبحانه، ولكنّه ـ مع ذلك ـ قيم هذا الكون علىٰ سلسلة من الأسباب والعلل التي تعمل بقدرته وأمره، وعلىٰ استمداد الفرع من الأصل، ولذلك تكون الاستعانة بها كالاستعانة بالله، ذلك لأنّ الاستعانة بالفرع استعانة بالأصل.

و إليك فيما يلي إشارة إلى بعض الآيات من الصنفين:

﴿وَما النَّصرُ إلاّ مِنْ عِندِ اللهِ العَزيزِ الحَكيم﴾ (آل عمران ـ ١٢٦)

﴿إيّاكَ نَعْبُدُ وَ إيّاكَ نَسْتَعين﴾ (الحمد ـ ٤)

﴿وَما النَّصرُ إلاّ مِنْ عِندَ اللهِ إنّ اللهَ عَزيزٌ حَكيم﴾ (الأنفال ـ ١٠)

هذه الآيات نماذج من الصنف الأوّل و إليك فيما يأتي نماذج من الصنف الآخر الذي يدعونا إلى الاستعانة بغير الله من العوامل والأسباب:

﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبرِ والصَّلاة﴾ (البقرة ـ ٤٥)

﴿وَتَعاوَنُوا عَلىٰ البرِّ والتَّقْوىٰ﴾ (المائدة ـ ٢)

﴿ما مكَّنّي فِيهِ رَبِّي خيرٌ فَأَعِينُوني بِقُوَّة﴾ (الكهف ـ ٩٥)

﴿و إنِ ٱسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصر﴾ (الأنفال ـ ٧٢)

ومفتاح حلّ التعارض بين هذين الصنفين من الآيات هو ما ذكرناه وملخّصه:

إنّ في الكون مؤثراً تاماً، ومستقلاً واحداً غير معتمد علىٰ غيره لا في وجوده

ولا في فعله وهو الله سبحانه.

وأمّا العوامل الأُخر فجميعها مفتقرة ـ في وجـودها وفعلها ـ إليه وهي تؤدي ما تؤدي بإذنه ومشيئته وقدرته، ولو لم تعط تلك العوامل ما أعطيت من القدرة ولم تجر مشيئته على الاستمداد منها لما كانت لها أية قدرة على شيء.

فالمعين الحقيقي في كلّ المراحل ـ على هذا النحو تماماً ـ هـو الله فلا تصحّ الاستعانة بأحد باعتباره معيناً مستقلاً. لهذه الجهة حصرت مثل هذه الاستعانة بالله وحده، ولكـن هذا لايمنع بتـاتاً من الاستعـانة بغير الله باعتبـاره غير مستقل (أي باعتباره معينـاً بالاعتماد على القدرة الإلهية)، ومعلـوم أنّ استعانة ـ كهـذه ـ لاتنافي حصر الاستعانة بالله سبحانه لسببين:

أوّلاً: لأنّ الاستعانة المخصـوصة بالله هي غير الاستعانة بـالعوامل الأُخرى، فالاستعانـة المخصوصة بالله هي: ما تكـون باعتقاد أنّه قادر على إعانتنـا بالذات، وبـدون الاعتماد على غيرها، في حين أنّ الاستعـانة بغير الله سبحـانـه إنّما هي على نحـو آخر، أي مع الاعتقـاد بأنّ المستعـان قـادر على الإعانـة مستنداً على القـدرة الإلهية، لابالـذات، وبنحو الاستقلال، فاذا كانت الاستعانـة ـ على النحو الأوّل ـ خاصة بالله تعـالى فإنّ ذلك لايدل على أنّ الاستعانة بصورتها الثانيـة مخصوصة به أيضاً.

ثانياً: إنّ استعـانة ـ كهذه ـ غير منفكّة عـن الاستعانـة بالله، بـل هي عين الاستعانـة به تعالى، وليس في نظر الموحّـد (الذي يرى أنّ الكون كلّـه من فعل الله ومستند إليه) مناص من هذا.

وممّا سبق يتبيّـن لك أيّها القارئ الكريـم ما في كلام ابن تيمية من الإشكال إذيقول:

« أمّا من أقرّ بما ثبت بالكتـاب والسنّة والإجماع من شفاعته ﷺ والتوسّل به

ونحو ذلك، ولكن قال: لايدعىٰ إلاّ الله وأنّ الأُمور التي لايقدر عليها إلاّ الله فلا تطلب إلاّ منه، مثل غفران الذنوب وهداية القلوب وإنزال المطر وإنبات النبات ونحو ذلك، فهذا مصيب في ذلك بل هذا ممّا لانزاع فيه بين المسلمين أيضاً كما قال تعالىٰ:

﴿وَمنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاّ الله﴾ (آل عمران ـ ١٣٥)

وقال: ﴿إنَّكَ لاتَهْدِي مَنْ أحْبَبْتَ وَلكِنَّ اللهَ يَهدِي مَنْ يَشاء﴾ (القصص ـ ٥٦)

وكما قال تعالىٰ: ﴿يا أيُّها النّاسُ اْذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ والأرض﴾ فاطر ـ ٣)

وكما قال تعالىٰ: ﴿وما جَعَلَهُ اللهُ إلاّ بُشْرىٰ لَكُمْ ولِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وما النَّصْرُ إلاّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾ (آل عمران ـ ١٢٦)

وقال: ﴿الاّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إذْ أخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اْثْنَيْنِ إذْ هُما في الغارِ إذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لاتَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنا﴾ (التوبة ـ ٤٠) [١].

فقد غفل ابن تيمية عن أنّ بعض هذه الأُمور يمكن طلبها من غير الله مع الاعتقاد بعدم استقلال هذا الغير في تحقيقها، وهذا لاينافي طلبها من الله مع الاعتقاد باستقلاله وغناه عمّن سواه في تحقيقها.

نعم، لا تقع هذه الاستعانة مفيدة إلاّ إذا ثبتت قدرة غيره سبحانه علىٰ إنجاز الطلب ولكنّه خارج عن محطّ بحثنا، فإنّ البحث مركّز علىٰ كون هذا العمل شركاً أو لا، وأما كون المستعان قادراً فالبحث عنه خارج عن هدفنا.

وربّما يتوهّم أنّها لاتنفع أيضاً إلاّ إذا ثبتت مأذونية الغير من قبله سبحانه في الإعانة، كما يتوقف علىٰ ذلك جواز أصل طلب العون، وإن كان غير شرك.

١ـ مجموعة الرسائل الكبرىٰ: لابن تيمية ،الرسالة الثانية عشرة: ٤٨٢.

ولكنه مدفوع، بإنّ إعطاء القدرة دليل على المأذونية في أعمالها في الجملة، إذ لا معنىٰ لأن يعطيه الله القدرة ويمنعه عن الأعمال مطلقاً، أو يعطيه القدرة ويمنع الغير عن طلب اعمالها.

ويكفي في الجواز، كون الأصل في فعل العباد، الجواز والإباحة، دون الحظر والمنع إلاّ أن ينطبق علىٰ العمل أحد العناوين المحرمة في الشرع.

وأخيراً نذكّر القارئ الكريم بأنّ مؤلف المنار حيث إنّه لم يتصوّر للاستعانة بالأرواح إلاّ صورة واحدة، لذلك اعتبرها ملازمة للشرك فقال:

«ومن هنا تعلمون: أنّ الذين يستعينون بأصحاب الأضرحة والقبور علىٰ قضاء حوائجهم وتيسير أُمورهم وشفاء أمراضهم ونماء حرثهم وزرعهم، وهلاك أعدائهم وغير ذلك من المصالح هم عن صراط التوحيد ناكبون، وعن ذكر الله معرضون»[1].

ولا يخفىٰ عدم صّحته إذ الاستعانة بغير الله (كالاستعانة بالعوامل الطبيعية) علىٰ نوعين:

أحدهما: عين التوحيد، والآخر: موجب الشرك، أحدهما: مذكّر بالله، والآخر: مبعد عن الله.

إنّ حد التوحيد والشرك ليس هو كون الأسباب ظاهرية أو غير ظاهرية، إنّما هو الاستقلال وعدم الاستقلال، هو الغنىٰ والفقر، هو الأصالة وعدم الاصالة.

إنّ الاستعانة بالعوامل غير المستقلّة المستندة إلى الله، التي لاتعمل ولاتؤثر إلاّ بإذنه تعالىٰ ليس فقط غير موجبة للغفلة عن الله، بل هو خير موجّه، ومذكّر بالله. إذ معناها: انقطاع كلّ الأسباب وانتهاء كل العلل إليه.

١ـ المنار: ١ /٥٩.

ومع هذا كيف يقول صاحب المنار: «أُولئك عن ذكر الله معرضون» ولو كان هذا النوع من الاستعانة موجباً لنسيان الله والغفلة عنه للزم أن تكون الاستعانة بالأسباب المادية الطبيعية هي أيضاً موجبة للغفلة عنه.

علىٰ أنّ الأعجب من ذلك هو كلام شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت الذي نقل ـ في هذا المجال ـ نص كلمات عبده دون زيادة ونقصان، وختم المسألة بذلك، وأخذ بظاهر الحصر في ﴿إيّاك نستعين﴾ غافلاً عن حقيقة الآية وعن الآيات الأُخرىٰ المتعرّضة لمسألة الاستعانة (١).

نقد نظر ثالث:

وهناك رأي آخر يتوسّط بين الرأيين، وهو أنّه تجوز الاستعانة بالأسباب الطبيعية في الحوائج الحيوية، ولاتجوز الاستعانة بالأسباب غير العادية إلّا إذا كان بصورة التوسّل والاستشفاع إلى الله سبحانه.

وهذا القول وإن كانت عليه مسحة من الحق ولمسة من الصدق إلّا أنّه ليس عينه.

فإنّ المنع عن الاستعانة بالأسباب غير العادية إذا لم يكن بكلا النحوين خاطئ فإنّه إن كان لأجل كونه مستلزماً للشرك، فالمفروض عدمه، إذ المستعين إنّما يستعين، باعتقاد أنّ المستعان إنّما يعين بالقدرة المعطاة له من الله سبحانه، ويعملها بإذنه ومشيئته. وطلب العون مع هذا الاعتقاد لايستلزم الشرك. ومع فرضه فأيّ فرق بين الممنوع (طلب العون) والمجاز وهو التوسّل والاستشفاع؟

وإن كان المنع لأجل عدم وجود القدرة فيهم علىٰ الإعانة، فهو مناقشة وهو

١ـ راجع تفسير شلتوت: ٣٦ـ٣٩.

في الصغرىٰ خارج عن موضوع بحثنا فأنّ البحث إنّما هو علىٰ فرض قدرتهم.

وإن كان المنع، لأجل كون الأصل في فعل المكلف، هوالمنع حتىٰ يثبت الجواز، فهو محجوج بأصالة الإباحة مالم يمنع عنه دليل قاطع. وعدم ورود تلك الاستعانة في الأدعية وغيرها علىٰ فرض صحته لايدل علىٰ المنع.

ولو كان المنع لأجل أن قوله سبحانه: ﴿**وإيّاك نستعين**﴾ شامل لهذه الاستعانة التي لاتنفك عن الاستعانة به سبحانه كما أوضحناه، فلايمكن تخصيصه بالتوسّل والاستشفاع لأنّ لسانه آبٍ عن التخصيص وغير قابل له.

٤

هل دعوة الصالحين عبادة لهم ؟

تبيّن من البحوث السابقة أنّ (طلب الحاجة من غير الله) مع الاعتقاد بأنّه لايملك شيئاً من شؤون المقام الإلوهي، ولم يفوّض إليه شيء، بل لو قام بشيء لايقوم به إلاّ بإذن الله سبحانه، لايكون شركاً.

وبقي في هذا المجال مطلب آخر وهو: أنّ القرآن الكريم نهىٰ ـ في موارد متعدّدة ـ عن دعوة غير الله سبحانه غير أنّ الوهابية استنتجت من هذه الآيات مساوقة الدعوة للعبادة.

واليك فيما يأتي الآيات المتضمّنة، بل المصرّحة بهذا المطلب:

﴿وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدا﴾ (الجن ـ ١٨)

﴿لَهُ دَعْوَةُ الحَقِّ وَالّذينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لايَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بَشَيءٍ﴾(الرعد ـ ١٤)

﴿وَالّذينَ تَدعُونَ مِنْ دُونِهِ لايَسْتَطيعُونَ نَصرَكُمْ وَلا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ (الأعراف ـ ١٩٧)

﴿إنَّ الّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أمثالُكُمْ﴾ (الأعراف ـ ١٩٤)

﴿وَالّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ما يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِير﴾ (فاطر ـ ١٣)

﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلا﴾ (الإسراء ـ ٥٦)

﴿أُولئِكَ الَّذِينَ يَدعُونَ يَبْتَغُونَ إِلىٰ رَبِّهِمُ الوَسِيلة﴾ (الإسراء ـ ٥٧)

﴿ولاتَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مالا يَنْفَعُكَ وَلايَضُرُّك﴾ (يونس ـ ١٠٦)

﴿إنْ تَدعُوهُمْ لايَسْمَعُوا دُعاءَكُم﴾ (فاطر ـ ١٤)

﴿وَمَن أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لايَسْتَجِيبُ لَهُ إلى يَومِ القِيامةِ﴾ (الأحقاف ـ ٥)

فقد جعل دعاء الغير ـ في هذه الآيات ـ مساوياً مع دعاء الله ويستنتج من ذلك أنّ دعاء الغير عبادة له، ومن هذه الآيات يستنتج الوهابيون كون دعوة الأولياء والصالحين ـ بعد وفاتهم ـ عبادة للمدعو.

وملخّص كلامهم أنّ من قال متوسلاً: يامحمّد، فنداؤه ودعوته بنفسها عبادة للمدعو.

يقول الصنعاني في هذا الصدد:

«وقد سمّىٰ الله الدعاء: عبادة بقوله: ﴿ادْعُوني أَسْتَجِبْ لَكُمْ إنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبادتي﴾ ومن هتف باسم نبيّ أو صالح بشيء، أو قال: إشفع لي إلى الله في حاجتي، أو أستشفع بك إلى الله في حاجتي أو نحو ذلك، أو قال: اقض ديني أو اشف مريضي أو نحو ذلك، فقد دعا ذلك النبيّ والصالح،والدعاء عبادة بل مخها فيكون قد عبد غير الله، وصار مشركاً، إذ لايتم التوحيد إلاّ بتوحيده تعالىٰ في الإلهية باعتقاد أن لاخالق ولارازق غيره، وفي العبادة بعدم عبّادة غيره ولو ببعض العبادات وعبّاد الأصنام إنّما أشركوا لعدم توحيد الله في العبادة» [1].

❋❋❋

١ـ تنزيه الاعتقاد للصنعاني كما في كشف الارتياب: ٢٧٢ ـ ٢٧٤. والآية ٦٠ من سورة غافر.

ولكن لا مرية في أنّ لفظة الدعاء تعني في لغة العرب: النداء لطلب الحاجة فـلا يتحقّق مفهوم الـدعوة إلاّ بطلـب الحاجة، ولـو استعملت في مـورد في مطلق النداء ولم يكن معه طلب حاجة فأنّما هو لأجل أنّ المنادي يطلب توجّه المنادي إلى نفسه، بينما تعنـي لفظة «العبـادة» معنىٰ آخر (وهـو الخضوع النـابع من الاعتقـاد بالإلـوهية والـربوبيـة علىٰ ما مـرّ تفصيله)، ولايمكـن اعتبار اللفظتين مترادفتين، ومشتركتين في المفاد والمعنىٰ بأن يكـون معنىٰ الدعاء هو العبادة، لأسبـاب عديدة هي:

أوّلاً ـ إنّ القرآن استعمل لفظـة الدعوة والدعاء في مـوارد لايمكن أن يكون المراد فيها العبادة مطلقاً مثل:

﴿**قالَ رَبِّ إنّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهارا**﴾ (نوح ـ ٥)

فهل يمكن أن نقول: إنّ مراد نوح ـ عليه السلام ـ هو أنّه عبد قومه ليلاً ونهاراً؟!!

وأيضاً مثل قوله تعالىٰ حاكياً عن الشيطان قوله:

﴿**وما كانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطـانٍ إلاّ أنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي**﴾ (إبراهيم ـ ٢٢)

فهل يحتمـل أن يكون مقصـود الشيطـان هو أنّـه عبـد اتباعـه، في حين أنّ العبادة ـ لو صحت وافترضت ـ فأنّما تكون من جـانب أتباعه له لا من جانبه تجاه أتباعه.

ومثل هاتين الآيتين ما يأتي من الآيات:

﴿**ويا قَومِ مالي أدْعُوكُمْ إلَى النَّجاةِ وتَدْعونَنِي إلَى النّارِ**﴾ (غافر ـ ٤١)

﴿**وإنْ تَدْعُوهُمْ إلَى الهُدىٰ لايَتَّبِعُوكُم**﴾ (الأعراف ـ ١٩٣)

﴿**وإن تَدْعُوهُمْ إلَـى الهُدَىٰ لايَسْمَعُوا**﴾ (الأعراف ـ ١٩٨)

﴿وإنّك لَتَدْعُوهُمْ إلى صِراطٍ مُسْتَقِيم﴾ (المؤمنون ـ ٧٣)

﴿فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أبْناءَنا وأبْناءَكُمْ﴾ (آل عمران ـ ٦١)

ففي هذه الآيات وأمثالها استعملت لفظة الدعاء والدعوة في غير معنىٰ العبادة ولهذا لايمكن أن نعتبرهما مترادفتين. ولذلك فلو دعىٰ أحد وليّاً أو نبياً أو رجلاً صالحاً، فأنّ عمله ذلك لايكون عبادة له، لأنّ الدعاء أعمّ من العبادة وغيرها[1].

ثانياً ـ إنّ المقصود من الدعاء في مجموع الآيات (المذكورة في مطلع البحث هذا) ليس هو مطلق النداء، بل نداء خاص يمكن أن يكون ـ مآلاً ـ مرادفاً للفظ العبادة.

لأنّ مجموع هذه الآيات وردت حول الوثنيين الذين كانوا يتصورون بأنّ أصنامهم آلهة صغار قد فوّض إليها بعض شؤون المقام الإلوهي، ويعتقدون في شأنها بنوع من الاستقلال في التصرف والفعل.

ومعلوم أنّ الخضوع والتذلّل أو أيّ نوع من القول والعمل أمام شيء بإعتقاد أنّه إله كبير أو إله صغير لكونه ربّاً أو مالكاً لبعض الشؤون الإلهية، يكون عبادة.

لاشكّ أنّ خضوع الوثنيين ودعاءهم وأستغاثتهم أمام أوثانهم كانت بوصف أنّ هذه الأصنام آلهة أو أرباب أو مالكة لحقّ الشفاعة، وباعتقاد أنّها آلهة

---

١ ـ النسبة بين الدعاء والعبادة عموم وخصوص من وجه: ففي هذه الموارد يصدق الدعاء ولاتصدق العبادة، وأمّا في العبادة الفعلية المجرّدة عن الذكر كالركوع والسجود، فتصدق العبادة لأنّها تقترن مع الاعتقاد بإلوهية المسجود له ولايصدق الدعاء لخلوّه عن الذكر اللفظي.

ويصدق كلا المفهومين: «الدعاء والعبادة» في أذكار الصلاة لأنّها دعوة بالقول ناشئة عن الاعتقاد بإلوهية المدعو.

مستقلّة في التصرّف في أُمور الدنيا والآخرة. ومن البديهي أنّ أيّة دعوة لهذه الموجودات وغيرها مع هذه الشروط، عبادة لا محالة.

وتدل طائفة من الآيات:

علىٰ أن دعوة الوثنيين كانت مصحوبة بالاعتقاد بإلوهية الأصنام أو مالكيتها لمقام الشفاعة والمغفرة و إليك بعضها:

﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (هود ـ ١٠١)

ففي هذه الآية يتّضح جلياً بأنّهم كانوا يعبدونها متصوّرين ومعتقدين بأنّها تغنيهم من شيء كما يمكن للإله الحقيقي أن يفعل ذلك.

﴿ولا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دونِهِ الشَّفاعة﴾ (الزخرف ـ ٨٦)

﴿والَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (فاطر ـ ١٣)

﴿فلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ ولا تَحْوِيلا﴾ (الإسراء ـ ٥٦)

فالآيات المذكورة (في مطلع هذا الفصل) لا ترتبط بموضوع بحثنا مطلقاً، إذ الموضوع هو الدعوة دون الاعتقاد بإلوهية، ولا مالكية لشيء ولا استغنائه، واستقلاله في التصرف في أُمور الدنيا والآخرة، بل لأجل أنّ المدعو عبد من عباد الله المكرمين. وإنّه ذو مقام معنوي استحق به منزلة النبوة أو الإمامة، ولأنّه وعد المتوسّلون به بقبول أدعيتهم، وإنجاح طلباتهم فيما إذا قصدوا الله عن طريقه. كما ورد في حق النبي الأعظم ﷺ:

﴿ولَوْ أَنَّهُمْ إذْ ظَلَمُوا أنفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾ (النساء ـ ٦٤)

ثالثاً ـ يمكن أن يقال: إنّ المراد من الدعاء في هذه الآيات هو القسم الخاص منه، أعني ما كان ملازماً للعبادة لا بمعنىٰ أنّ الدعاء مستعمل في مفهوم

العبادة ابتداءً، بـل بمعنىٰ أنّها مستعملة في معناها الحقيقـي، غير أنّها لمّا كانت في موارد الآيات مقرونـة باعتقاد الدعاة بإلوهيتهم يكـون المنهي عنه ذلك القسم من الدعـوة لامطلقاً، وتكـون عقيدة الدعـاة في حق المدعـوين قرينـة متصلة علىٰ أنّ المقصود ذلـك القسم المعيّـن لا جميع أقسـامها، ومن المعلـوم أنّ الدعاء مـع هذه العقيدة يكون مصداقاً للعبادة.

والدليل علىٰ أنّ المراد من الدعوة في هـذه الآيات هو القسم الملازم للعبادة أنّه ربما وردت في إحدىٰ الآيتين ذاتي مضمون واحد لفظة الدعوة، ووردت في الآية الأُخرىٰ لفظة الدعاء مثل قوله:

﴿قُلْ أتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَـرّاً ولانَفْعا﴾ (المائدة ـ ٧٦)

بينما يقول في الآية الأُخرىٰ وهي:

﴿قُلْ أنَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَنْفَعُنا ولايَضُرُّنا﴾ (الأنعام ـ ٧١)

ويقول أيضاً في الآية ١٣ من سورة فاطر:

﴿والَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لايَمْلِكُونَ مَنْ قِطْمِيرٍ﴾

ففي هذه الآية ومـا قبلها استعملت لفظة ﴿تدعون﴾ و «ندعوا» في حين استعملت في الآية الأُولىٰ لفظة «تعبدون».

ونظير ما سبق قوله سبحانه:

﴿إنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لايَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً﴾ (العنكبوت ـ ١٧)

هذا وقد ترد كلتا اللفظتين في آية واحدة وتستعملان في معنىٰ واحد:

﴿قُلْ إنِّي نُهِيتُ أنْ أعبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله﴾ (الأنعام ـ ٥٦)

وقوله سبحانه:

﴿وقـالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِـــي أسْتَجِـبْ لَكُمْ إنّ الَّـذِيـنَ يَستَكْبِرُونَ عَنْ عِبـادَتي

سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر ـ ٦٠)

والآية وما تقدّمها ظاهرتان في أنّ المراد من الدعوة هو العبادة لامطلق النداء وطلب الحاجة، وليس ذاك بمعنىٰ استعمال الدعاء ابتداءً في معنىٰ العبادة حتىٰ يكون الاستعمال مجازياً بل إنّما استعملت في معناها الحقيقي، أعني: الدعاء، ولكن لمّا كان الدعاء مقروناً باعتقاد الداعي بإلوهية المدعو صار المراد منه ـ بالمآل ـ العبادة، وقد تقدمت تلك النكتة آنفاً.

ويؤيد ما ذكرناه ما ورد في دعاء سيد الساجدين زين العابدين ـ عليه السلام ـ مشيراً إلى مفاد الآية المتقدمة حيث يقول:

«وسميتَ دعاءك عبادة، وتركه استكباراً وتوعّدت علىٰ تركه دخول جهنم داخرين»[1].

وإنّا لنطلب من القارئ الكريم أن يراجع بنفسه مادة الدعوة في المعجم المفهرس فسيرىٰ ورود مضمون واحد تارة بلفظ العبادة وأُخرىٰ بلفظ الدعاء والدعوة.

وهذا هو أوضح دليل علىٰ أنّ المقصود من الدعوة في الآيات المذكورة (في مطلع هذا الفصل) هو العبادة وليس مطلق النداء.

هذا والقارئ الكريم إذا درس مجموع الآيات التي ورد فيها لفظ الدعوة وأُريد منه القسم الملازم للعبادة لرأىٰ أنّ الآيات إمّا وردت حول خالق الكون الذي يعترف جميع الموحدين بإلوهيته وربوبيته ومالكيته. أو وردت في مورد الأوثان التي كانت عبدتها يتصوّرون إلوهيتها وأنّها مالكة لمقام الشفاعة، وفي هذه الحالة فإنّ الاستدلال بهذه الآيات في مورد بحثنا الذي هو الدعاء مجرّداً عن تلك العقيدة لمن أعجب العجب!

١ـ الصحيفة السجادية: الدعاء ٤٩.

سؤال وجواب :

إلى هنا تبيّن أنّ دعـوة العباد الصالحين بـأيّ شكل كان، سواء أكـان لأجل التوسّل والاستشفـاع أم لأجل طلب الحاجة وإنجـازها ليست عبـادة ولاتشملها الآيات النـاهية عن الدعـوة بتاتاً غير أنّه يطـرح هنا سؤال وهو: أنّـه إذا كان غيره سبحـانه لايملك مـن قطمير ولا يملك كشف الضرّ والتحـويل، فما فائدة هـذه الدعوة إذ قال سبحانه:

﴿فلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّـرِّ عَنْكُمْ ولا تَحْوِيلا﴾ (الإسراء ـ ٥٦)

﴿والَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دونِه لايَملِكونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (فاطر ـ ١٣)

والجواب: أنّ عبدة الأصنـام كانـوا معتقديـن بانّهم يملكـون فوق القطمير ويملكون كشف الضر فجاءت الآيات رادة عليهم.

وأمّا توسّـل عباد الله بالنبي فليس مبنياً على انّـه يملك كشف الضر ويقدر عليه من عند نفسه، بل يكفي كونه مأذوناً في الدعاء وطلب العون من الله بالنسبة إلى عباده المتوسلين به أو قادراً على انجاز الأمر باذنه سبحانه.

ملخّص البحث :

إنّ هـذه الآيات راجعـة إلى أصنـام العرب الخشبيـة والمعـدنيـة والحجريـة ويتّضح ذلك من سيـاق الآيات. هذا أوّلاً، وثانياً أنّ الهدف مـن نفي المالكية عن غير الله ليس هو مطلقها بل المراد المالكية المناسبـة لمقامه سبحانه، أعني: المالكية المستقلّة، ونفـي هذه المالكيـة عن غيره سبحانـه لايدلّ على انتفـاء مايستنـد إليه سبحانه، عنهم، ويؤيد ذلك أنّه سبحانه يقول:

﴿يا أيُّها النّاسُ أنْتُمُ الفُقَراءُ إلى اللهِ واللهُ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾ (فاطر ـ ١٥)

والمراد من الفقر هنا هو الفقر الذاتي ولاينافي القدرة المكتسبة والفعّالة بإذنه

سبحانه.

والدليل على أنّ العرب كانوا يعتقدون في أصنامهم القدرة المستقلّة قوله سبحانه:

﴿قُلْ أتَعبدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً ولانَفْعا﴾ (المائدة ـ ٧٦)

وقوله سبحانه:

﴿ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ الله ما لايَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً من السَّموات والأرضِ شَيْئاً ولايَسْتَطِيعُونَ﴾ (النحل ـ ٧٣).

وعلى ذلك فلو قال سبحانه لايملكون عن الله كشف الضر ولاتحويلاً، فالمقصود هو نفي تلك المالكية لا الأعم منها ومن المكتسبة.

٥

هل تعظيم أولياء الله وتخليد ذكرياتهم شرك؟

ينزعج الوهابيون ـ بشدة ـ من تعظيم أولياء الله وتخليد ذكرياتهم، وإحياء مناسبات مواليدهم أو وفياتهم، ويعتبرون اجتماع الناس في المجالس المعقودة لهذا الشأن شركاً وضلالاً ففي هذا الصدد يكتب محمد حامد الفقي، رئيس جماعة أنصار السنّة المحمدية في هوامشه علىٰ كتاب فتح المجيد:

«الذكريات التي ملأت البلاد باسم الأولياء هي نوع من العبادة لهم وتعظيمهم»[1].

إنّ هؤلاء لم يعيّنوا حدّاً للتوحيد والشرك، وللعبادة علىٰ الأخص ولذلك رموا كل عمل بالشرك حتىٰ أنهّم تصوّروا أنّ كل نوع من التعظيم عبادةً وشركاً.

ولأجل ذلك جعل الكاتب «العبادة» إلى جانب التعظيم وتصوّر أنّ للّفظتين معنىٰ واحداً، وممّا لاشك فيه أنّ القرآن يعظّم فريقاً من الأنبياء والأولياء بعبارات صريحة كما يقول في شأن زكريا ويحيىٰ ـ عليهما السلام ـ:

﴿إِنَّهُمْ كانُوا يُسارِعُونَ في الخيراتِ ويَدْعُونَنا رَغَباً وَرَهَباً وكانُوا لَنا خاشِعِينَ﴾ (الأنبياء ـ ٩٠).

---

١ ـ فتح المجيد: ١٥٤، ثم نقل عن كتاب قرّة العيون مايشابه هذا المضمون.

فلو أنّ أحداً أقام مجلساً عند قبر من عناهم الله وسمّاهم في هذه الآية، وقرأ في ذلك المجلس هذه الآية المادحة، معظّماً بذلك شأنهم، فهل اتّبع غير القرآن؟!

كما ويقول في شأن أهل بيت النبي ﷺ.

﴿وَيُطْعِمُون الطَّعامَ عَلىٰ حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتيماً وأسِيراً﴾ (الدهر ـ ٨).

فهل ترىٰ لو اجتمع جماعة في يوم ميلاد علي بن أبي طالب ـ وهو أحد الآل ـ وقالوا: إنّ علياً كان يطعم الطعام للمسكين واليتيم والأسير، كانوا مشركين؟!

أو ترىٰ لماذا يكون مشركاً لو أنّ أحداً تلا الآيات المادحة لرسول الله ﷺ في حفلة عامة في يوم مولده الشريف كالآيات التالية:

﴿وإنّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيم﴾ (القلم ـ ٤).

﴿إنّا أرسَلناكَ شاهداً ومُبشِّراً وَنَذِيراً * وَداعِياً إلَى اللهِ بِإذْنِهِ وَسِراجاً مُنيراً﴾ (الأحزاب: ٤٥ و ٤٦).

﴿لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ماعَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيكُمْ بِالمؤمِنينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة ـ ١٢٨).

﴿إنَّ اللهَ ومَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلىٰ النَّبيِّ يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيهِ وسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب ـ ٥٦).

فلو تلا أحد هذه الآيات المثنية علىٰ النبي، أو قرأ ترجمتها بلغة أُخرىٰ، أو سكب هذا المديح الإلهي القرآني في قالب الشعر وأنشد ذلك في مجلس كان مشركاً؟!

إنّ عدم وجود هذه الاحتفالات في زمن الرسول ﷺ ليس دليلاً علىٰ كونها شركاً، وأقصىٰ ما يمكن أن يقال إنّها بدعة لاشركاً ولاعبادة للإنسان الصالح، بل

لاتعدّ بدعة، إذ لو نسب إقامة الاحتفالات التكريمية أو مجالس العزاء في الذكريات، إلى الشارع المقدس وادّعىٰ بأنّ الله أمر بذلك يلزم أن نتفحص عن مدىٰ صحة هذه النسبة وصدق هذا الادّعاء، لا أن نصف إقامة هذه المجالس بأنّها: شرك.

وأمّا لو أقامها من جانب نفسه من دون أن يسندها إلى أمره سبحانه فلا تكون بدعة بتاتاً.

إنّ الآيات القرآنية تدل علىٰ جواز هذه الاحتفالات بعناوين خاصة نشير إليها:

أ ـ إقامة ذكرىٰ النبيّ تعزيراً له :

كيف لا، وهذا القرآن الكريم يثني علىٰ أُولئك الذين أكرموا النبي ﷺ وعظّموا شأنه وبجّلوه، إذ يقول:

﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف ـ ١٥٧).

إنّ الأوصاف التي وردت في هذه الآية والتي استوجبت الثناء الإلهي هي:

١ ـ آمنوا به.

٢ ـ وعزّروه.

٣ ـ ونصروه.

٤ ـ واتّبعوا النّور الّذي أُنزل معه.

فهل يحتمل أحد أن تختص هذه الجمل الثلاث:

«**آمنوا به. ونصروه. واتبعوا**» بزمن النبي ﷺ؟ الجواب: لا.

فإنّ الآية لاتعني الحاضرين في زمن النبي ـ خاصة ـ فعندئذ من القطعي أن

لاتختص جملة «عزّروه» بزمان النبي، أضف إلى ذلك أنّ القائد العظيم يجب أن يكون موضعاً للتكريم والاحترام والتعظيم في كل العهود والأزمنة.

فهل إقامة المجالس لإحياء ذكريات: المبعث أو المولد النبوي، وإنشاء الخطب والمحاضرات والقصائد والمدائح إلاّ مصداق جلي لقوله تعالىٰ: ﴿**وعزّروه**﴾ والتي تعني: أكرموه وعظّموه.

عجباً كيف يعظّم الوهابيون أُمراءهم بالاحترام الذي يفوق مايفعله غيرهم تجاه أولياء الله فلا يكون ذلك شركاً، وأمّا إذا أتىٰ أحد بشيء يسير من ذلك في حقّهم عدّ شركاً؟!!

إنّ المنع عن تعظيم الأنبياء والأولياء وتكريمهم ـ حياً وميتاً ـ يصوّر الإسلام في نظر الأعداء ديناً جامداً لا مكان فيه للعواطف الإنسانية، كما يصور تلك الشريعة السمحاء المطابقة للفطرة الإنسانية ديناً يفقد الجاذبية المطلوبة القادرة على اجتذاب أهل الملل الأُخرىٰ واكتسابهم.

ماذا يقول ـ الذين يخالفون إقامة مجالس العزاء للشهداء في سبيل الله ـ في قصة يعقوب ـ عليه السلام ـ؟ وماذا يقولون فيه وهو يبكي علىٰ ابنه أسفاً وحزناً في فراق ولده يوسف، ليله ونهاره، ويسأل كل من لقيه عن ابنه المفقود حتىٰ فقد بصره، كما يقول سبحانه:

﴿**وَٱبْيَضَّتْ عَيناهُ مِنَ الحُزنِ**﴾ (يوسف ـ ٨٤).

فلماذا يكون إظهار مثل هذه العلاقة في حال حياة الولد جائزاً ومشروعاً ومطابقاً لأُصول التوحيد بينما إذا كان في حال مماته عدّ شركاً؟!

فاذا اتّبع أحد طريق يعقوب فبكىٰ علىٰ فراق أولياء الله وأحبّائه يوم استشهادهم فلماذا لايعدّ عمله اقتداءً بيعقوب ـ عليه السلام ـ.

لاريب في أنّ مودة ذوي القربىٰ هي إحدىٰ الفرائض الإسلامية التي دعا

إليها بأوضح تصريح فلو أراد أحد أن يقوم بهذه الفريضة الدينية بعد أربعة عشر قرناً فكيف يمكنه، وما هو الطريق إلى ذلك؟ هل هو إلاّ أن يفرح في أفراحهم، ويحزن في أحزانهم؟

فاذا أقام أحد ـ لإظهار مسرّته ـ مجلساً يذكر فيه حياتهم، وتضحياتهم أو يبيّن مصائبهم فهل فعل إلاّ إظهار المودة، المندوبة إليها في القرآن الكريم..؟!

وإذا زار أحد ـ لإظهار مودة أكثر ـ مقابر أقرباء النبي ﷺ وأقام مثل هذه المجالس عند تلكم القبور فأنّه لم يفعل ـ في نظر العقلاء ـ إلاّ إظهار المودة.

ب ـ إقامة الذكرىٰ ترفيع لذكر النبي.

إنّ القرآن الكريم يصرّح بأنّ الله سبحانه مَنَّ علىٰ رسوله بشرح صدره ووضع الوزر عنه وإعلاء اسمه الذي عبّر عن كل ذلك بقوله:

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ * ٱلَّذي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنا لَكَ ذِكْرَكَ..﴾ (الانشراح: ١ ـ ٤).

فالله سبحانه رفع اسمه وأعلاه وجعله مشهوراً معروفاً في العالم إجلالاً له.

فهذه الاحتفالات التي يقصد منها تخليد ذكرىٰ النبي لاتتعدىٰ رفع ذِكر رسول الله و إعلاء اسمه، و إلفات نظر العالم إلى مقامه ومكانته السامية، فإذا كان القرآن أُسوة، فلماذا لانقتدي بالقرآن ولماذا لانرفع ذكره، واسمه؟

ج ـ نزول المائدة السماوية واتّخاذه عيداً.

إنّ المسيح ـ عليه السلام ـ سأل ربه سبحانه بأن ينزل عليه مائدة إذ قال سبحانه حاكياً:

﴿قالَ عِيسىٰ ابْنُ مَرْيَمَ اللّٰهُمَّ رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنا مائِدَةً مِنَ السَّماءِ تَكُونُ لَنا عِيداً لأَوَّلِنا وَآخِرِنا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنا وَ أَنْتَ خَيْرُ الرّازِقِين﴾ (المائدة ـ ١١٤).

فالمسيح ـعليه السلامـ اتّخذ نـزول المائدة السماوية والبركـة الإلهيـة عيداً، لأنّـه سبحانه أكرمه وأكرم تلاميذه بهذه المائدة، فاذا كانت المائدة السماوية سبباً لاتّخاذ يوم نزولها «عيداً» فلماذا لايجوز أن نتّخذ يوم «البعثة النبـوية» الذي هو يوم البركة، ويوم نزول المائدة المعنوية عيداً؟

هل يستطيع أن يدّعي أحـدٌ أنّ وجود رسول الله ﷺ وما جاء به من شريعة عظيمـة خالـدة أقل بـركةً مـن المائدة المادية التـي نزلـت علىٰ المسيح ـعليه السلامـ وتلاميذه؟!

وفي الختـام نقول: إنّ مـن راجع الكتاب والسنّـة يقف على أنّ حُـبّ النبيّ الأكرم ﷺ أصل من أُصول الـدين، وللحب مظاهر، فكما أنّ من مظـاهره الاتّباع، فهكذا تكـريمه مطلقاً من غير فـرق بين ميلاده وغيره من مظاهـره، لكن الظروف دفعتنا إلى اختيـار يوم ميلاده لإظهار حبنـا وودّنا له من غير أن ننسب خصـوصية ذلك اليوم إلى الدين، وإنّما المنسوب إليه هو الدعوة إلى نفس الحب والودّ، فما كان له أصل في الدين لا يعدّ تجسيده في يوم خاص، بدعة.

فإذا أمر الإسلام بالتدريـب العسكري، فنحن نخصّ العمل بذلك الأصل بيوم أو يـومين في الأسبوع، فلا يعدّ التخصيـص ـ بعد وجـود الأصل في الشريعة ـ بدعة.

أو إذا أمر الشـارع بتعليم الأولاد معالم الديـن وكتابه المنـزل وإذا خصّصنا ـ خضوعاً لظروف وحوافز خاصة ـ يـوماً خاصاً في كل إسبوع، فلا يعدّ الاجتماع في ذلك اليوم للتعلّم بدعة.

وما أكثر الأمثال والنظائر للمسألة.

على أنّه يظهـر من الروايـات أنّ النبيّ ﷺ كان يهتـم بيوم ميلاده وقـد جئنا بتفصيله في كتابنا «البدعة» فلاحظ.

المسائل العشر

٦

هل التبرّك بآثار النبي والأولياء شرك؟

لقد جرت سنّة السلف الصالح علىٰ التبرّك بآثار النبي وآله، سنّة قطعية لايشك فيها كل من له إلمام بتاريخ المسلمين، [ولهذا ألّف الشيخ محمد طاهر المكّي كتاباً في ذلك وأسماه «تبرّك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ» نقل فيه شواهد تاريخية قطعية علىٰ تبرّكهم وتبرّك التابعين بآثاره قاطبة، وقد طبع هذا الكتاب عام ١٣٨٥هـ ،ثم أُعيد طبعه عام ١٣٩٤هـ]، بيد إنّ الوهابيين أنكروا ذلك أشدّ الإنكار وعَدّوه شركاً، و إن كان بدافع محبة النبي وآله، ومودّتهم.

غير أنّ المتبرّك إذا اعتمد في عمله علىٰ عمل يعقوب حيث وضع قميص يوسف علىٰ عينيه، فارتدّ بصيراً هل يصح لنا رميه بالشرك، إذ أيّ فرق بين التبرّك بآثار النبي وآثار سائر الأولياء وتبرّك يعقوب بقميص يوسف. قال سبحانه:

﴿فَلَمّا أنْ جاءَ البَشيرُ ألقاهُ علىٰ وَجْهِهِ فَارتَدَّ بَصيراً﴾ (يوسف ـ ٩٦).

فنحن نرىٰ أنّ يعقوب -عليه السلام- يتبرّك بقميص يوسف، وقد ذكر القرآن ذلك، كما ذكر أنّه ارتدّ بصيراً بهذا التبرّك.

فلو كان هذا العمل مستلزماً للشرك، لما ارتكبه ذلك النبي العظيم، ولما ذكره القرآن الكريم ولما كان مؤثراً.

فأيّ فرق بين القميص المنسوج من القطن، والضريح المصنوع من الحديد؟!

وكيف يكون العمل الأوّل غير مزاحم للتوحيد ويكون مؤثراً في ردِّ البصر، ويكون تقبيل الضريح النبوي الطاهر شركاً وخروجاً عن جادة التوحيد؟!.

فلماذا هذا التفريق الذي يقوم به الوهابيون؟! هذا وبما أنّ بحثنا في هذا الكتاب يقتصر علىٰ دراسة هذه الأُمور التي يستنكرها الوهابيون، في ضوء القرآن الكريم فانّنا نكتفي بهذا القدر من الكلام، وإلاّ ففي السنّة والتاريخ شواهد كثيرة علىٰ وقوع هذا التبرّك، إذ كان الصحابة والتابعون يتبرّكون بآثار النبي ﷺ وبعض الأولياء.

هذا ولقد وردت في الصحاح وغيرها من كتب الحديث والسير أخبار وروايات تكشف عن تبرّك الصحابة والتابعين بآثار النبي ﷺ نذكر بعضها هنا علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

ففي صحيح البخاري باب غزوة الطائف عن أبي موسىٰ قال: كنت عند النبي ﷺ وهو نازل بالجعرانة بين مكة والمدينة ومعه بلال، فأتىٰ النبيَّ ﷺ أعرابيٌّ فقال: ألا تنجز لي ماوعدتني؟ فقال له: «أبشر»، فقال: قد أكثرتَ عليَّ من أبشر، فأقبل علىٰ أبي موسىٰ وبلال كهيئة الغضبان فقال: «ردَّ البشرىٰ، فاقبلا أنتما»، قالا: قبلنا، ثم دعا بقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومجَّ فيه ثم قال: «اشربا منه وأفرغا علىٰ وجوهكما ونحوركما وأبشرا»، فأخذا القدح ففعلا،فنادت أُم سلمة من وراء الستر أن أفضلا لأُمكما، فأفضلا لها منه طائفة..[1]

وفي صحيح البخاري في كتاب اللباس باب القبة الحمراء من أدم، عن ابن

١ـ صحيح البخاري: ٥/ ١٥٧.

أبي جحيفة عن أبيه قال: أتيت النبي ﷺ وهو في قبة حمراء من أدم ورأيت بلالاً أخذ وضوء النبي ﷺ والناس يبتدرون الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تمسَّح به، ومن لم يُصِب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه [١].

ففي صحيح مسلم في كتاب الفضائل باب قرب النبي ﷺ من الناس وتبرّكهم به؛ عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلّىٰ الغداة جاء خدم المدينة بآنيتهم فيها الماء فما يؤتىٰ بإناء إلاّ غمس يده فيها فربّما جاءه في الغداة الباردة فيغمس يده فيها [٢].

وفي صحيح البخاري في كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء، عن سهل بن سعد قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ببُردة فقال سهل للقوم: أتدرون ما البردة؟ فقال القوم: هي شملة، فقال سهل: هي شملة منسوجة فيها حاشيتها فقالت: يارسول الله أكسوك هذه؟ فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها فرآها عليه رجل من الصحابة فقال: يارسول الله ما أحسن هذه فاكسنيها، فقال: «نعم»، فلمّا قام النبي ﷺ لامه أصحابه، قالوا: ما أحسنت حين رأيت النبي ﷺ أخذها محتاجاً إليها ثم سألته إيّاها وقد عرفت أنّه لايُسأل شيئاً فيمنعه، فقال: رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ لعلّي أُكفنُ فيها [٣].

١ـ صحيح البخاري: ٧/ ١٥٤.
٢ـ صحيح مسلم: ٧/ ٧٩.
٣ـ صحيح البخاري: ٨/ ١٤.

البناء على القبور

إنّ البناء على قبور الأنبياء والأولياء ممّا جرت عليها اتباع الأنبياء والشرائع السماوية قبل الإسلام، وبعده.

فقد كانوا يشيّدون الأبنية والأضرحة على قبور الأنبياء والأولياء، ولازال كثيرها قائماً إلى الآن في العراق وفلسطين والشام.

غير أنّ الوهابيين زعموا أنّ ذلك من الشرك أو من البدعة، فأجمعوا أمرهم على هدم هذه الأبنية والأضرحة.

يقول ابن القيم في كتابه «زاد المعاد في هدى خير العباد»: يجب هدم المشاهد التي بنيت على القبور ولايجوز إبقاؤها، بعد القدرة على هدمها و إبطالها يوماً[1].

وعلى هذه السنّة السيئة جرى الوهابيون؛ فإنّهم بعد أن استولوا على الحجاز استفتوا علماء المدينة عن تلك الأضرحة والقبور، ذاكرين في استفتائهم الحكم والجواب الذي يجب أن يجيب به علماء المدينة فطرح ابن بلهيد ـ يومذاك ـ سؤالاً قال فيه:

١ـ زاد المعاد: ٦٦١.

«مـا قـول علماء المدينـة المنـورة زادهم الله فهماً وعلماً في البنـاء علىٰ القبـور واتّخذاها مساجد؛ هل هو جائز أو لا؟ واذا كان غير جائز بل ممنوع منهيّ عنه نهياً شديداً[1] فهل يجب هدمها ومنع الصلاة عندها؟»[2].

وبما أنّ البحث هنا مركّـز علىٰ دراسة هذه المسائل في ضوء القـرآن الكريم، فإنّنا نطرح هـذه المسألة علىٰ الكتاب الإلهي العزيز لنـرىٰ ما هو الجواب الصحيح فيها.

وإليك مانستفيده في هذا المجال من القرآن الكريم:

١ ـ يظهر من بعض الآيات أنّ أهل الشرائع السماويـة كانوا يبنون المساجد علىٰ قبور أوليـائهم أو عندها ولأجـل ذلك لما كشف أمر أصحـاب الكهف تنازع الواقفون علىٰ آثارهم فمنهم من قال وهم المشركون:

﴿ابنُوا عَلَيهم بُنياناً رَبُّـهمْ أعلَمُ بِهِمْ﴾

وقال الآخرون وهم المسلمون:

﴿لَنتَّخِذَنَّ عَلَيهِمْ مَسْجِداً﴾ (الكهف ـ ٢١).

قال الزمخشري في تفسير قـوله: ﴿ابنوا عليهم بنيـاناً﴾: أي ابنوا علىٰ بـاب كهفهم لئـلاّ يتطرق إليهم النـاس ضناً بتربتهـم ومحافظة عليهـا كما حفظت تربـة رسول الله بالحظيرة.

وقـال في تفسير قـولـه: ﴿قـالَ الَّـذِينَ غَلَبُـوا عَلىٰ أمْرِهِـمْ لَنَتَّخِـذنَّ عَلَيهِمْ مَسْجِداً﴾: أي قال المسلمون وكـانوا أولىٰ بهم وبالبناء عليهـم: لنتّخذن علىٰ باب الكهف مسجداً، يصلّـي فيه المسلمون ويتبرّكون بمكانهم[3].

١ـ أنظر إلى الجواب الذي يمليه المستفتي علىٰ علماء الدين الذين عليهم أن يفتوا وفقه!!!

٢ـ جريدة أُم القرىٰ العدد: ١٧ من أعلام: ١٤.

٣ـ الكشاف: ٢ / ٢٥٤.

وقال في تفسير الجلالين: فقالوا ـ أي الكفّار ـ : ابنوا عليهم ـ أي حولهم ـ بنياناً يسترهم، ربّهم أعلم بهم ﴿قال الذين غلبوا علىٰ أمرهم﴾ :أمر الفتية وهم المؤمنون: ﴿لنتَّخذن عليهم﴾ ـ حولهم ـ ﴿مسجداً﴾ يصلىٰ فيه (١).

وعلىٰ الجملة فقد اتفق المفسّرون علىٰ أن القائل ببناء المسجد علىٰ قبورهم كان هم المسلمون ولم ينقل القرآن هذه الكلمة منهم إلاّ لنقتدي بهم ونتّخذهم في ذلك أُسوة.

ولو كان بناء المسجد علىٰ قبورهم أو قبور سائر الأولياء أمراً محرّماً لتعرّض عند نقل قولهم بالرد والنقد لئلاّ يضل الجاهل.

وأمّا ما روي عن النبيّ من قوله: لعن الله اليهود والنصارىٰ اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد (٢) فالمراد منه هو السجود علىٰ قبور الأنبياء واتّخاذها قبلة في الصلاة وغيرها والمسلمون بريئون عن ذلك، وقد أوضحه القسطلاني في كتابه إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري.

إنّ قبور الأنبياء المنتشرة حول بيت المقدس كقبر داود ـ عليه السلام ـ في القدس وقبور إبراهيم، وبنيه إسحاق ويعقوب ويوسف الذي نقله موسىٰ من مصر إلىٰ بيت المقدس في بلد الخليل، كلّها مبنية مشيّدة قد بني عليها بالحجارة العادية العظيمة من قبل الإسلام، وبقي ذلك بعد الفتح الإسلامي الى اليوم.

غير أنّ ابن تيمية اعتذر عن ذلك في كتابه: «الصراط المستقيم» بأنّ البناء الذي كان علىٰ قبر إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ كان موجوداً في زمن الفتوح، وزمن الصحابة إلاّ أنّ باب ذلك البناء كان مسدوداً إلى سنة ٤٠٠ هـ.

ولكن هذا الكلام لايفيده أبداً ولايضرنا؛ فانّ «عمر» لما فتح بيت المقدس

١ـ تفسير الجلالين: ٢ / ٣.

٢ـ صحيح البخاري: ٢ / ١١١، كتاب الجنائز.

رأىٰ ذلك البناء ومع ذلك لم يهدمـه. وسواء أصح قول ابن تيمية أنّـه كان مسدوداً إلى عام ٤٠٠ أم لم يصح يـدل علىٰ عدم حرمـة البناء علىٰ القبور، وقـد مضت علىٰ هذا البناء الأعصار والدهور، وتـوالت عليها القرون، ودول الإسلام، ولم يسمع عن أحد من العلماء والصلحاء وأهل الـدين وغيرهم قبل الوهابية أنّـه أنكر ذلك وأمر بهدمه أو حرّمه، أو فاه في ذلك ببنت شفة علىٰ كثرة مايرد من الزوار والمتردّدين من جميع أقطار المعمورة.

هذا مضافاً إلى أنّـه قد دفن النبي في حجرة بيته ودفن فيهـا صاحباه ولا فرق بين البناء السابق والـلاحق، ولم يقل أحد بالفرق بين البناء السـابق واللاحق كما لا يخفىٰ.

وفي تاريخ بناء الحرم النبوي مايفيدك في هذا المجال، جداً، فلاحظ.

الوهابية ورواية ابن الهيّاج:

هذا وفي الختام نشير إلى ما اتّخذه الوهابيـون ذريعة لهدم القبور وهو ما رواه مسلم في صحيحه إذ قال: حـدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ وأبو بكـر بن أبي شيبة وزهير بن حرب، قال يحيىٰ: أخبرنا، وقال الآخران: حـدّثنا وكيع عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، عـن أبي الهيّاج الأسدي قال: قـال لي عليّ بن أبي طالـب: ألا أبعثك علىٰ ما بعثني عليـه رسول الله ﷺ أن لاتدع تمثـالاً إلاّ طمسته، ولاقبراً مشرفاً إلاّ سوّيته»[1].

فقد استدل الوهابيون بقوله ﷺ: «ولاقبراً مشرفاً إلاّ سوَّيتـه» علىٰ لزوم هدم

١ـ صحيح مسلم: ٣/٦١ كتاب الجنائز؛ وسنن الترمذي: ٢/٢٥٦، باب ما جاء في تسوية القبر؛ سنن النسائي: ٤/٨٨، باب تسوية القبر.

القبور وتسويتها بالأرض.

بيد أنّ الاستدلال بالحديث المذكور يتوقف على أمرين:

١ ـ أن يكون السند صحيحاً ورواته موثوق بهم.

٢ ـ دلالة الحديث على المراد.

ولكن الحديث مخدوش من جانبين:

أمّا السند ففيه أشخاص لايصح الاحتجاج بأحاديثهم وهم عبارة عن:

١ ـ وكيع.

٢ ـ سفيان الثوري.

٣ ـ حبيب بن أبي ثابت.

٤ ـ الوائل الأسدي.

وأما وكيع فقد قال الإمام أحمد بن حنبل عنه أنّه «أخطأ في خمسمائة حديث»[١].

كما نقل عن محمد بن المروزي أنّه (أي وكيع) كان يحدّث بالمعنىٰ ولم يكن من أهل اللسان أي لم يرو الأحاديث بنصوصها وألفاظها كما أنّه لم يكن عارفاً باللغة العربية[٢].

وأمّا سفيان الثوري فقد نقل عن ابن مبارك أنّه قال: حدّث سفيانُ بحديث فجئته وهو يدلّسه فلمّا رآني استحيىٰ[٣].

وقد نقل في ترجمة يحيىٰ بن القطان عنه أنّه قال كان سفيان يحاول أن يوثق لي

---

١ ـ تهذيب التهذيب: ١١ / ١٢٥.

٢ ـ المصدر نفسه: ١١ / ١٣٠.

٣ ـ المصدر نفسه: ٤ / ١١٥.

شخصاً غير ثقة فلم يستطع[١].

وأمّا حبيب بن أبي ثابت فقد نقل عن أبي حبان أنّه: كان مدلساً[٢].

كما نقل عن عطا أنّه قال عنه: لايتابع عليه وليست محفوظة[٣].

وأما وائل فيقال عنه أنّه كان مبغضاً لعلي ـ عليه السلام ـ.

هذا حال السند.

وأمّا الأمر الثاني (أعني دلالة الحديث) فلا بدّ من الدقة في اللفظتين الواردتين فيه وهما «مشرفاً» و «سوَّيته».

أمّا المشرف فالمراد منه هو المكان العالي المطلّ علىٰ غيره[٤].

وقد جاء في القاموس: الشرف ـ محرّكةً ـ: العلوّ، ومن البعير سنامه[٥].

وأمّا التسوية فيراد منها تسوية المعوج يقال سوّىٰ الشيء: جعله سوياً، ويقال: سويت المعوج فما استوىٰ: صنعه مستوياً.

وجاء في القرآن الكريم:

﴿الّذي خَلَقَ فَسَوّىٰ﴾ (الأعلىٰ ـ ٢)

وعلىٰ ذلك فمن القريب أن يكون معنىٰ سوّيته تسوية القبر بتسطيح سنامها لا هدم القبر من أساسه. وهذا هو مذهب جماعة منهم الشافعي؛ حيث جاء في كتاب الفقه علىٰ المذاهب الأربعة: «ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر

١ـ تهذيب التهذيب: ١١ /٢١٨.
٢ـ المصدر نفسه: ٣/١٧٩.
٣ـ الشرح الحديدي.
٤ـ المنجد «مادة شرف».
٥ـ القاموس «مادة شرف».

شبر»(١) وجاء أيضاً: ويجعل كسنام البعير ،وقال الشافعي: جعل التراب مستوياً أفضل من تسنيمه (٢).

فهذا الحديث يؤيد مذهب الشافعي وعليه الشيعة الإمامية أيضاً.

ومن الجدير بالانتباه أنّ مسلم صاحب الصحيح أورد هذا الحديث تحت عنوان «باب الأمر بتسوية القبر» لا تحت عنوان «الأمر بتخريب القبور وهدمها» (٣).

ويؤيد ذلك أنّ مسلم نقل في صحيحه مايؤيد ما استظهرناه من الحديث المذكور من المعنىٰ. قال ـ بعد ذكر جملة من الرواة ـ :قال ثمامة بن شُفَيّ: كنّا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودِسَ فتوفي صاحب لنا فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسويّ ثم قال: سمعت رسول الله يأمر بتسويتها.

ولاشك أنّ المراد من التسوية ليس جعلها والأرض سواء، لأنّ ذلك خلاف السنّة القطعية التي تقضي بأن يرتفع القبر عن الأرض بشبر واحد، فيكون المراد أن يسطح سنامها، ولهذا جاء في عبارة النووي عند تفسير الحديث المذكور في صحيح مسلم «ولايُسَنَّم بل يُرفَع نحو شبر ويسطَّح» (٤).

ولم ننفرد نحن بهذا التفسير للحديث بل ذهب إليه ابن حجر القسطلاني في كتابه «إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري» (٥) إذ قال ـ بعد أن ذكر أنّ السنّة هي تسطيح القبر وأنّه لاينبغي ترك التسطيح مخالفة للشيعة ـ : «لأنّه لم يُرِدْ تسويتَه

١ـ الفقه علىٰ المذاهب الأربعة: ١ / ٤٢٠.

٢ـ المصدر نفسه: ١ / ٤٢٠.

٣ـ صحيح مسلم: ٣ / ٦١، كتاب الجنائز.

٤ـ شرح صحيح مسلم للنووي ٧ / ٣٦.

٥ـ إرشاد الساري: ٢ / ٤٦٨.

بالأرض وإنّما أراد تسطيحه جمعاً بين الأخبار».

وأخيراً لم يرد في حديثه ﷺ بل قال: «ولا قبراً إلاّ سويته ولا بناءً مبنياً على القبر ولاقبّة إلاّ سويتها»، فإذن المراد ليس إلاّ ماذكرناه من عدم جعل نفس القبر مسنّماً، وأمّا البناء فوق القبر فليس بمقصود وليس هناك مايدل من الحديث على عدم جواز البناء على القبور، بل السيرة العملية للمسلمين على خلافه كما عرفت.

وحتى لو فرضنا أنّ المراد من التسوية هو تخريب القباب والأبنية المقامة على القبور، فمن المحتمل جدّاً أن يكون المراد هو قبور المشركين المقدّسين ـ آنذاك ـ من قبل الوثنيين وأهل الشرك، إذ كانت تلك القبور بعد ظهور الإسلام متروكة على حالها، ويؤيد هذا أنّ النبي ﷺ بعث علياً ـ عليه السلام ـ لمحو الصور وهدم التماثيل الموجودة في أطراف المدينة أو غيرها، وليست هذه التماثيل والصور، إلاّ الأصنام والأوثان التي كانت تعبد حتى بعد ظهور الإسلام.

وعلى هذا فأيّ ارتباط لهذا الحديث بقبور الأنبياء والأولياء والصالحين؟

٢ ـ قال الله الكريم:

﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فيها اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ وَالآصالِ * رِجالٌ لاتُلهيهِمْ تِجارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ وَإقامِ الصَّلاةِ وَإيتاءِ الزَّكاةِ يَخافونَ يَوماً تَتَقَلَّبُ فيهِ القُلُوبُ والأبْصارُ﴾ (النور: ٣٦ ـ ٣٧).

الاستدلال بهذه الآيات على جواز البناء على القبور يتوقف على أمرين:

١ ـ ما هو المراد من هذه البيوت؟

٢ ـ ما المراد من رفعها؟

أمّا الأمر الأوّل فقد روي عن ابن عباس أنّ المراد بها هي المساجد؛ تكرّمُ وينهى عن اللغو فيها، ويذكر فيها اسمه.

غير أنّه يجب علينا ـ في المقام ـ التأمّل في هذا التفسير، حيث إنّ الظاهر أنّ تفسير ابن عباس للبيوت بالمساجد بيان لأحد المصاديق، لا المصداق المنحصر، وكم لهذا التفسير من نظير، في غير هذا المقام.

بل يمكن أن يقال: إنّ «البيوت» غير المساجد، لأنّ المساجد يستحبّ أن تكون عمارتها مكشوفة غير مسقّفة، وأفضل الأربعة «المسجد الحرام» ونراه بالحسّ والعيان قد بني مكشوفاً، والبيت لا يُطلق حقيقة علىٰ المكان المكشوف، بل هو عبارة عن المكان الذي يكون له سقف وظهر، قال تعالىٰ:

﴿لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾ (الزخرف ـ ٣٣).

وقال:

﴿وَلَيْسَ البِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِها﴾ (البقرة ـ ١٨٩).

وهذا واضح بملاحظة العرف أيضاً، فإنّه يطلق علىٰ بيوت الأعراب وعلىٰ خيامهم الموجودة في البادية ولايطلق علىٰ نفس البادية لكونها مكشوفة بخلاف الخيام فإنّها مسقفة، ولأجل ماذكرناه لاتكاد تجد في القرآن الكريم موضعاً أُطلق فيه البيت علىٰ المسجد، بخلاف الكعبة فإنّها حيث كانت مسقّفة أُطلق عليها البيت في مواضع شتىٰ.

قال سبحانه:

﴿طَهِّرا بَيْتِيَ لِلطّائِفِينَ﴾ (البقرة ـ ١٢٥).

وقال سبحانه:

﴿جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرامَ قِياماً للنّاس﴾ (المائدة ـ ٩٧).

وقال سبحانه:

﴿ثُمَّ مَحِلُّها إلىٰ البيتِ العَتيقِ﴾ (الحج ـ ٣٣).

وعلىٰ ذلك فالمراد بها غير المساجد بل البيوت المشرّفة التي أذن الله أن تُرفع، ويُذكر فيها اسمه، وبيوت الأنبياء والأولياء من أوضح مصاديقها لِما خَصَّ الله هذه البيوت وأهاليها بمزيد الشرف، والكرامة فقد قال الله عن البيت النبوي وأهله:

﴿إنَّما يُريدُ اللهُ لِيُذهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أهلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُم تَطْهيراً﴾ (الأحزاب ـ ٣٣).

وهذا البيت نظير بيت إبراهيم حيث قالت الملائكة في شأنه لامرأة إبراهيم:

﴿أتَعْجَبِينَ مِن أمْرِ اللهِ رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكاتُهُ عَلَيْكُمْ أهْلَ البَيْتِ إنَّهُ حَميدٌ مَجيد﴾ (هود ـ ٧٣).

ولأجل ذلك نرىٰ العلاّمة السيوطي بعد نقل قول ابن عباس نقل عن مجاهد قوله: إنّ المراد؛ هي بيوت النبي.

وأخرج ابن مردويه عن أنس بن مالك وبريدة أنّه قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية، فقام إليه رجل فقال: أيّ بيوت هذه يارسول الله؟ قال: بيوت الأنبياء، فقام إليه أبو بكر فقال: يارسول الله هذا البيت منها ؟(يعني بيت عليّ وفاطمة) قال: نعم من أفاضلها[1].

هذا عن الأمر الأوّل.

وأمّا المراد من الرفع (هو الأمر الثاني) فهو يحتمل أحد معنيين:

أ): أذن الله أن ترفع تلك البيوت بالبناء والعمارة للعبادة التي وردت في نفس الآية من ذكر اسمه تعالىٰ فيها، والتسبيح فيها بالغدوّ والآصال.

ويدل علىٰ ذلك قوله سبحانه:

١ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٥ / ٥٠ في تفسير الآية.

﴿وَإذْ يَرْفَعُ إبْراهيمُ القَواعِدَ مِنَ البَيْتِ وإسماعيل﴾ (البقرة ـ ١٢٧).

فالظاهر هو أنّ المراد من «الرفع» في كلا المقامين واحد، وهو بناؤها وعمارتها ـ البيوت ـ وإعلاؤها.

ب): إنّ المراد من الرفع هو تعظيمها وتوقيرها.

فلو كان المراد هو الأوّل لكان نصّاً صريحاً في المطلوب (وهو البناء علىٰ القبور التي في بيوتهم).

ولو كان المراد الثاني كان نصّاً في توقيره وتعظيمه وتكريمه، ومن المعلوم أنّ عمارة البيت وصونه عن الخراب بتعميره وتجديد بنائه، وفرشه بالسجاجيد والإسراج فيه وتزيينه بغير مانهىٰ الله عنه، والدفاع عن قصد تخريبه وهدمه، توقيراً وتعظيماً له كما يكون ستر الكعبة المعظّمة بالأستار الثمينة تعظيماً لها عرفاً.

كل ذلك تكريماً للنبي وتعظيماً له حتىٰ تتحقّق ـ بها أيضاً ـ الغايات التي ذكرتها الآية، (من ذكر اسم الله والتسبيح له بالغدوّ والآصال).

٣ ـ البناء علىٰ القبور تعظيم للشعائر ، وقد قال الله تعالىٰ:

﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اللهِ فَإنَّها مِنْ تَقْوَىٰ القُلُوب﴾ (الحج ـ ٣٢).

والشعائر جمع شعيرة بمعنىٰ العلامة، وليس المراد منه علائم وجوده سبحانه لأنّ العالَمَ برمّته علائم وجوده بل علائم دينه، ولأجل ذلك فسّره المفسّرون بمعالم الدين، والله يصف «الصفا والمروة» بأنّهما من شعائر الله إذ يقول:

﴿إنَّ الصَّفا والمَرْوَةَ مِنْ شَعائِرِ اللهِ﴾ (البقرة ـ ١٥٨).

ويقول:

﴿والبُدْنَ جَعَلْناها لَكُمْ مِنْ شَعائِرِ اللهِ﴾ (الحج ـ ٣٦).

ويقول:

﴿يا أيُّــها الَّذينَ آمَنُوا لاتُحِلُّوا شعائِرَ الله﴾ (المائدة ـ ٢).

وليس المراد إلاّ كونها علامات دينه..

فإذا وجب تعظيم شعائر الله بتصريح القرآن معلّلاً بأنّها من تقوىٰ القلوب جاز تعظيم الأنبياء والأولياء باعتبــارهم أعظم آية لدين الله وأعظم تعظيم وأفضل تكــريم. فهم الــذين بلّغوا ديــن الله إلى البشرية فيكــون حفظ قبورهــم وأضرحتهم وآثارهم عن الاندراس والاندثار خير تكريم وتعظيم لهم.

وإن شئت قلت: إنّ تعظيم كل شيء بحسبه، فتعظيم الكعبة يكون بسترها بالأستار، وتعظيــم البُدن الذي هو من شعــائر الله بالمواظبة علىٰ إبلاغهــا إلى محلّها وترك الــركوب عليهــا وتعليفها، وتعظيم الأنبياء والأوليــاء في حياتهم بنحــو وبعد وفاتهم بنحو آخر.

فكل ما يعدّ تعظيماً وتكريماً يجوز بنص هذه الآية من غير شك ولاشبهة.

وورود الآية في مشاعر الحج وشعائره لا يكون دليلاً على اختصاصها بها فإنّ قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اللهِ﴾ ضابطة كلية ومبدأ هام، ينطبق على مصاديقه وأفراده وجزئياته الكثيرة.

٨

زيارة القبور

اتّفق المسلمون علىٰ جواز زيارة القبور، ويظهر وجه ذلك لمن راجع الكتب الفقهية والحديثية، ولانطيل المقام بذكر الأحاديث المتضافرة الواردة في هذا المجال.

ويكفي في ذلك ما أفتىٰ به أئمة المذاهب الأربعة حيث جاء في كتاب «الفقه علىٰ المذاهب الأربعة» مايلي:

«زيارة القبور مندوبة للاتّعاظ وتذكّر الآخرة، وتتأكد يوم الجمعة ويوماً قبلها ويوماً بعدها.

وينبغي للزائر الانشغال بالدعاء والتضرّع والاعتبار بالموتىٰ، وقراءة القرآن للميت فإنّ ذلك ينفع الميت علىٰ الأصح ـ إلى أن قال :ـ ولافرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة، بل يندب السفر لزيارة الموتىٰ خصوصاً مقابر الصالحين، وأمّا زيارة قبر النبيّ ﷺ فهي من أعظم القرَب»[1].

ومن أراد الوقوف علىٰ الروايات الواردة في هذا المورد فليراجع كتب الحديث من الصحاح والسنن.

١ـ الفقه علىٰ المذاهب الأربعة: ١ /٤٢٤ ـ ٤٢٥، آخر كتاب الصلاة.

ومن جملة هذه الروايات قول النبي ﷺ:

«قد كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فقد أُذن لمحمد في زيارة قبر أُمه فزوروها فإنّها تذكّر بالآخرة».

رواه الخمسة إلاّ البخاري واللفظ للترمذي.

ولاتنحصر الروايات الواردة في هذا المجال بهذا بل هناك روايات متضافرة جمعها العلاّمة السمهودي في كتابه «وفاء الوفا» (١).

غير أنّنا نريد هنا أن نستدل لجواز هذا العمل بنفس الكتاب العزيز فنقول:

إنّ الله سبحانه نهىٰ نبيّه عن الوقوف علىٰ قبور المشركين والصلاة عليهم إذ قال:

﴿وَلاتُصَلِّ عَلىٰ أحَدٍ مِنْهُمْ ماتَ أبَداً وَلا تَقُمْ عَلىٰ قَبْرِهِ﴾ (التوبة ـ ٨٤).

فالآية الكريمة تنهىٰ عن الوقوف علىٰ قبر المنافق والمشرك والصلاة عليه كما تدل عن طريق المفهوم؛ علىٰ أنّ القيام عند قبور المؤمنين والدعاء لهم، والصلاة عليهم كان من سيرة النبي ﷺ وليس المراد بالقيام هو خصوص القيام عند الدفن حتىٰ لايشمل القيام للزيارة لعدم الدليل علىٰ التقييد واللفظ مطلق.

ولأنّ المعنىٰ بحكم واو العطف: لاتقم علىٰ قبره أبداً يعني في جميع الأزمان فيشمل ما بعد الدفن أيضاً، كما إذا قيل: ما جاءني زيد قط ولا عمرو، أو قيل: لاتطعم زيداً أبداً ولاتسقه وهذا واضح.

ولعلّه لما ذكرنا فسّره في «الجلالين» بقوله «لدفن» أو «لزيارة».

ليس المراد من الصلاة خصوص صلاة الميت، إذ لو أُريد ذلك لم يكن وجه لقوله «أبداً» ضرورة أنّ الصلاة علىٰ الميت تجب مرة واحدة، ولاتتكرر حتىٰ يقول

١ـ وفاء الوفا: ٢/٣٩٠٣ـ٣٩٠٤.

أبـداً، وليس المراد إفـادة الاستغراق الافـرادي وبيـان شمـول الحكم لجميع أفـراد المنافقين، لسبق الدلالـة علىٰ ذلك بقوله «علىٰ أحد منهم» ولأنّ ظـاهر لفظ «أبداً» هو بيان استمرار الحكم في الأزمان، لا الاستغراق في الافراد. قال تعالىٰ:

﴿وَلا أنْ تَنْكِحُوا أزْواجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أبَداً..﴾ (الأحزاب ـ ٥٣)

يعني ولو بعد عشر سنين أو عشرين سنة، إلى آخر الأبد؛ فدلّ علىٰ أنّ المراد بالصلاة، مطلق طلـب الرحمة الذي يكرر في مدة العمـر لاخصوص صلاة الميت، نعم هي أيضاً داخلة في عموم الآية وهو واضح.

فإذا كان ذلـك من سيرة النبي ﷺ بدلالـة القرآن فكيف يكون بـدعة؟ بل يكون حينئذ سنّة، وقال تعالىٰ:

﴿لَقَدْ كانَ لَكُمْ في رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب ـ ٢١).

وقال:

﴿قُلْ إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ (آل عمران ـ ٣١).

فإذا استحبت زيارة قبر المؤمن ـ أعني القيام عند قبره ـ لسيرة النبي فكيف بقبر النبي ﷺ وقبور الأئمة ـ عليهم السلام ـ وهـم أركان الدين ورؤساء المؤمنين وأكملهم وأفضلهم وسادتهم أجمعين.

وفي الختام نشير إلى ماتمسَّكَ بـه الوهابيون لمنع شدّ الرحـال إلى زيارة القبور فقد استدلّوا بما رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنّه قال:

«لاتُشـد الرحـال إلاّ إلىٰ ثـلاثة مسـاجد: المسجـد الحرام، ومسجـد النبي، والمسجد الأقصىٰ».

فقد قال عبـدالله بن محمد بن عبدالوهـاب: «وتسنُّ زيارة النبي ﷺ إلاّ أنّه لايشـد الرحـل إلاّ لزيـارة المسجد، والصـلاة فيـه، وإذا قصد مع ذلـك الزيـارة

فلا بأس»[1].

والحق أنّ الحديث الذي تمسّك به الوهابيون لايدل علىٰ حرمة شدّ الرحل إلى زيارة القبور، والأماكن والمشاهد المشرفة، وذلك لأنّ الاستثناء الوارد في الحديث مفرَّغ قد حذف فيه المستثنىٰ منه، فكما يمكن أن يكون تقدير المستثنىٰ منه: «لاتشد الرحال إلى مكان من الأمكنة» يمكن أن يكون تقديره: «لاتشد الرحال إلىٰ مسجد من المساجد».

ولكن المتعيّن هو الثاني لكون الاستثناء متصلاً وهو يقتضي تقدير «المسجد» بعنوان المستثنىٰ منه، لاغيره.

إنَّ الضرورة قاضية بجواز شدّ الرحال إلى طلب التجارة، وإلى طلب العلم، وإلى الجهاد، وزيارة العلماء والصلحاء، وإلى التداوي والنزهة، وأنّ المسلمين في مواسم الحج يشدّون الرحال إلى عرفة والمزدلفة ومنىٰ، وإلى أماكن كثيرة، ومع ذلك فكيف يمكن أن يُقال: إنّ المراد هو «لاتُشَدُّ الرحال الى مكان من الأمكنة إلاّ إلى هذه الثلاث»؟!.

والحاصل أنّه لايشك من عنده أدنىٰ معرفة باللغة والتراكيب العربية في أنّ المراد بقوله «لاتُشدُّ الرحال» أي لاينبغي أن يسافر المرء إلى مسجدٍ غير هذه المساجد لا أنّه لايسافر إلى مكان مطلقاً.

هذا مضمون الحديث ومعناه ومع ذلك لا يُفهم من هذا الحديث وأشباهه حرمة السفر إلى باقي المساجد، بل هي ظاهرة في أفضلية هذه المساجد علىٰ ماعداها بحيث بلغ فضلها أن تستحق شد الرحال والسفر إليها للصلاة فيها.

وأمّا سائر المساجد فليس لها هذا الشأن، لأنّ المترقّب من الثواب حاصل

١ـ الرسالة الثانية من الرسائل الموسومة بـ«الهدية السنية».

من التـوجّه إلى كـلّ مسجد، فإنّ سـائر المسـاجد إمّـا مسجد الجامع، أو مسجـد السوق أو مسجد المحلّة فلكل واحد من هذه المساجد نظير في بلد المرء فلاينبغي أن يشـد إليها الـرحال في البـلاد الأُخرىٰ مـادامت تتسـاوىٰ في الفضيلة، نعم مـا يترتب علىٰ الصـلاة في هـذه المسـاجـد الثـلاثـة لا يترتـب على الصـلاة في سـائر المساجد ولذلك يستحب شدّ الرحال إليها.

فتلخّص أوّلاً أنّ معنـىٰ الحديث هـو عـدم شـدّ الـرحـال إلى مسجـد من المساجد لا إلى مكان من الأمكنة ولا إلى قبر.

هذا أوّلاً ونقـول ثانيـاً: إنّ النهي عن شـدّ الرحـال إلى سائر المسـاجد دون الثلاثة ليس نهياً إلزامياً، بل هو لـلإرشاد إلى عدم ترتّب ثواب وافر علىٰ التوجه إلى سائر المساجد.

ويدل علىٰ ذلك أنّ الرسول ﷺ كان يشد الرحال إلى غير المساجد المذكورة في الحديث كما في صحيح البخاري:

ففي باب إتيان مسجـد قبا راكباً وماشياً عن ابن عمـر قال: كان النبي ﷺ يأتي قباء راكباً وماشياً (١).

وفي باب من أتىٰ مسجد قباء كل سبـت؛ عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كلّ سبت ماشياً وراكباً وكان عبدالله (بن عمر) يفعله (٢).

وفي باب مسجد قباء عن ابن عمر أنّـه كان يحدّث أنّ رسول الله يزوره راكباً وماشياً (٣).

١ـ صحيح البخاري: ٢ / ٦١.
٢ـ المصدر نفسه: ٢ / ٦١.
٣ـ المصدر نفسه: ٢ / ٦١.

فهذا هـو الإمام البخاري يـروي لنا أنّ النبي كـان يشدّ الرحـال إلى مسجد «قباء» في كل سبت؛ أو ليس هذا دليلاً على جواز شدّ الرحال إلى غير هذه الثلاثة من المساجد والأماكن.

وبما أنّه ربّما تترتـب على زيارة سـائر المساجـد مصالح خـاصّة وانّ مثلهـا موجودة في محل الراحل، يكون الرحيل إليها أيضاً أمراً مستحسناً بالعرض.

أو ليس صحيح البخـاري أجمع وأصح كتاب عنـد أهل السنة؟ وأيـن قول العلاّمة السيوطي في حقّه:

فما من صحيح كالبخـاري جامعاً ... ولا مسنــد يلفـىٰ كمسنــد أحمد

فلماذا تركوه وراءهم ظهرياً وآمنوا ببعضه دون بعض.

٩

الصلاة عند القبور

يقول ابن تيمية في رسالة «زيارة القبـور»: «لم يذكر أحد من أئمة السلف أنّ الصلاة عند القبور وفي مشاهدها مستحبة، ولا أنّ الصلاة والدعاء أفضل منها في غيرها، بل اتفقوا كلّهم علىٰ أنّ الصلاة في المساجـد والبيوت أفضل منها عند قبور الأنبياء»[١].

هذا كلام ابن تيمية ومن حذىٰ حذوه من الوهابية؛ فنقول:

إنّ مادلَّ علىٰ جـواز الصلاة والدعاء في كل مكـان يدل بإطلاقـه علىٰ جواز الصلاة، والدعاء عند قبر النبي ﷺ وقبور سائر الأنبياء والصالحين أيضاً، ولايشك في الجواز من لـه أدنىٰ إلمام بـالكتاب والسنّـة، وإنّما الكلام هـو في رجحانها عنـد قبورهم فنقول في هذا المجال:

إنّ إقامة الصلاة عند تلك القبور لأجل التبرّك بمن دفن فيها وهذه الأمكنة مشرفة بهم وقـد تحقّق شرف المكان بالمكين، وليسـت الصلاة ـ في الحقيقـة ـ إلاّ لله تعالىٰ لا للقبر ولا لصاحبه، كما أنّ الصلاة في المسجد هي لله أيضاً، وإنّما تكتسب الفضيلة بإقـامتها هنا لشرف المكـان، لا أنّها عبادة للمسجد، فالمسلمـون يصلّون عنـد قبور من تشرفـت بمن دفن فيهـا لتنالهم بـركة أصحـابها الذيـن جعلهم الله

١ـ زيارة القبور: ١٥٩ ـ ١٦٠.

مباركين، كما يصلّون عند المقام الذي هو «حَجَر» شُرّف بملامسة قدمي إبراهيم الخليل لها.

قال سبحانه:

﴿واتّخِذُوا مِنْ مَقامِ إبْراهيمَ مُصَلّىٰ...﴾ (البقرة ـ ١٢٥).

فليس لاتخاذ المصلّىٰ عند ذلك المقام الشريف سبب إلاّ التبرّك بقيام إبراهيم ـ عليه السلام ـ عليه، وهم يدعون الله عند القبور لشرفها بمن دُفِن فيها فيكون دعاؤهم عندها أرجىٰ للإجابة وأقرب للاستجابة، كالدعاء في المسجد أو الكعبة أو أحد الأمكنة، أو الأزمنة التي شرفها الله تعالىٰ.

والحاصل أنّه يكفي في جواز الصلاة الإطلاقات والعمومات الدالّة علىٰ أنّ الأرض جُعِلت لأُمة محمد مسجداً وطهوراً.

وأما الرجحان فللتبرّك بالمكان المدفون فيه النبي أو الولي ذي الجاه عند الله، كالتبرّك بمقام إبراهيم.

أفلا يكون المكان الذي بورك بضمّه لجسد النبي الطاهر، مباركاً، مستحقاً لأن تستحب عنده الصلاة وتندب عبادة الله فيه.

والعجب أنّ ابن القيم جاء في كتابه «زاد المعاد» بما يخالف عقيدته، وعقيدة أُستاذه ابن تيمية إذ قال:

«إنّ عاقبة صبر هاجر وابنها علىٰ البعد والوحدة، والغربة والتسليم إلى ذبح الولد آلت إلى ما آلت إليه من جعل آثارهما، ومواطئ أقدامهما مناسك لعبادة المؤمنين، ومتعبدات لهم إلى يوم القيامة وهذه سنته تعالىٰ فيمن يريد رفعه من خلقه»(١).

١ـ زاد المعاد في هَدْي خير العباد، طبعة البابي الحلبي، مصر، مراجعة طه عبد الرؤوف طه عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

فإذا كانت آثار إسماعيل وهاجر لأجل ما مَسَّها من الأذىٰ مستحقة لجعلها مناسك ومتعَبّدات، فآثار أفضل المرسلين، الذي قال: «ما أُوذي نبيّ قط كما أُوذيت» لاتستحق أن يُعبد اللهُ فيها، وتكون عبادة الله عندها، والتبرّك بها شركاً وكفراً؟؟

كيف وقد كانت السيدة عائشة ساكنة في الحجرة التي دُفِن فيها النبي، وبقيت ساكنة فيها بعد دفنه ودفن صاحبيه، وكانت تصلّي فيها، وهل كان عملها هذا عبادة لصاحب القبر ياترىٰ؟!

١٠

الحلف بغير الله سبحانه وإقسامه بمخلوق أو بحقّه عليه

لقد منع الوهابيون من الحلف بغير الله تعالىٰ وعَدُّوه شركاً علىٰ الإطلاق وهكذا فعلوا بالنسبة إلى إقسام الله بمخلوق من مخلوقاته أو بحقّه عليه.

وإليك الكلام في كلتا المسألتين:

١ ـ الحلف بغير الله سبحانه

وقبل أن نستعرض النصوص الحديثية الدالة علىٰ جواز هذا الأمر لابد أن نعرض المسألة علىٰ كتاب الله لنرىٰ هل أنّ الله سبحانه حلف بالمخلوق أو لا ؟

إنّ مراجعة آيات القرآن الكريم تفيد أنّ الله حلف بمخلوقه في مواضع كثيرة تقارب الأربعين من حيث المقسم به.

فَحَلَف بالملائكة (الصفات، المرسلات، النازعات، الذاريات).

وبالنبي إذ قال:

﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ (الحجر ـ ٧٢).

(والبروج ـ ٣) و (البلد ـ ١)

وأقسم بالقرآن (يس: ١ـ٣) و (الدخان: ١ـ٣) و (ق :١ـ٣) و (الزخرف ـ ٤١) و (ص ـ ١).

وحلف بالنفس الإنسانية (الشمس: ٧ ـ ١٠) و (القيامة ـ ٢).

وحلف بالنون والقلم (القلم ـ ١).

وحلف بالكتاب (الطور ٢ ـ ٣).

وحلف بالافراس العاديات (العاديات ـ ٢).

وحلف بالوالد وما وَلَد (البلد ـ ٣).

وحلف بالشمس ونورها (الشمس ـ ١).

وحلف بالسماوات (الذاريات ـ ٧) و (البروج ـ ١) و (الطارق ـ ١١).

وحلف بالصبح (المدّثر ـ ٣٤) و (التكوير ـ ١٨) (الفجر ـ ١)؛ وبالتالي حلف بالنهار، والضحىٰ، وغروب الشمس، والليل، وليال عشر، والنجوم والأرض، والقمر والرياح، والسحب، والبحر، والسفن، والتين، والزيتون، والعصر، والشفع، والوتر، وبالوجود جميعاً. كما يتّضح من مراجعة الآيات القرآنية في السور المختلفة التي تركنا ذكرها تفصيلاً بعد ذكر نماذج منها.

فهل يمكن أن يكون الحلف بغيره شركاً وقبيحاً، ومع ذلك يصدر من الله سبحانه؟

أفهل يمكن أن يقع مثل هذا الحلف في الكتاب العزيز مرات عديدة جداً، ومع ذلك يكون محرماً علىٰ غيره، دون أن يذكر الله ذلك التحريم والحظر في كتابه المجيد؟

وهل يصح أن نقول: إنّ الحلف بالمخلوق من الشرك إذا صدر من المخلوق، وليس من الشرك إذا صدر من الله الخالق سبحانه، إلاّ خطلاً من القول وشططاً من الكلام، لأنّ العمل الواحد من حيث الماهية، والذات لايتصور له حالتان، ولايتلون بلونين متضادين.

وبالجملة إذا كان القرآن قدوة وأُسوة وكان كل ما جاء فيه من القول والعمل

منهاجاً لجميع المسلمين، فكيف يمكن أن تصدر هذه الأقسام من الله سبحانه وتجوز عليه ولاتجوز على غيره؟ ويكون عين التوحيد تارةً ونفس الشرك أُخرى مع وحدة ماهية العمل وحقيقته.

إنّ الغاية من حلفه سبحانه بمخلوقاته تتردد بين الدعوة إلى التدبر في خلقه والسنن المكنونة في وجوده كما هو الحال في أكثر اقساماته وبين اظهاره كرامته وجلالته عند الله كما هو الحال في الحلف بعمر النبي الأكرم ﷺ.

هذا بالنسبة إلى كتاب الله تعالى.

وأمّا السنّة الشريفة فقد روى مسلم في صحيحه أنّه: جاء رجل إلى النبي فقال: يارسول الله أيُّ الصدقة أعظم أجراً؟ فقال: أما وَأبيك لَتُنَبَّأنَّهُ، أن تصدَّق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر[1].

فقد حلف رسول الله ﷺ بأبي السائل قائلاً «وأبيك».

وروي أيضاً أنّه جاء رجل إلى رسول الله من أهل نجد يسأل عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة»، فقال: هل عليَّ غيرهنَّ؟ قال: «لا إلاّ أن تطّوع، وصيام شهر رمضان»، فقال: هل عليّ غيره؟ قال: «لا إلاّ أن تطّوع»، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة فقال: وهل عليَّ غيره؟ قال: «لا، إلاّ أن تطّوع»، فأدبر الرجل وهو يقول: والله لاأزيد على هذا ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: «أفلح وأبيه إن صدق» أو «دخل الجنة وأبيه إن صدق»[2].

وفي حديث آخر في مسند الإمام أحمد بن حنبل أنّ النبي ﷺ قال: «فلعمري لئن تكلّمُ بمعروف وتنهى عن منكر خير من أن تسكت»[3].

١ـ صحيح مسلم: ٣/ ٩٤.

٢ـ صحيح مسلم: ١/ ٣١ ـ ٣٢، باب ما هو الاسلام وبيان خصاله.

٣ـ مسند أحمد بن حنبل: ٥/ ٢٢٥، وراجع أيضاً مسند أحمد: ٥/ ٢١٢، سنن ابن ماجه: ٤/ ٩٩٥ و ١/ ٢٢٥.

وقد أفتىٰ بعض أئمة المذاهب الأربعة بجواز ذلك أيضاً، فقد جاء في «الفقه علىٰ المذاهب الاربعة» مايلي:

«الحنفية قالوا: الحلف بنحو أبيك ولعمرك ونحو ذلك جاز علىٰ كراهة.

الشافعية قالوا: يكره الحلف بغير الله تعالىٰ إذا لم يقصد شيئاً ممّا ذكر في أعلىٰ الصحيفة (أي إشراك الله...).

المالكية قالوا: الحلف بمعظّم شرعاً كالنبي والكعبة ونحوهما فيه قولان: الحرمة والكراهة، والمشهور الحرمة.

الحنابلة قالوا: يحرم الحلف بغير الله تعالىٰ وصفاته ولو بنبيّ أو ولي» [1]. وعلىٰ كل تقدير فسواء أجاز الحلف بغيره سبحانه أم لا، لايُعَدّ شركاً ولا الحالف مشركاً.

لأنّ الحلف بشيء لايدل علىٰ أنّ الحالف يعتقد بإلوهيته وربوبيته وأقصىٰ مايعرف عنه أنّه يعظّمه ويكرمه، واختلاف الفتيا (الفتاوىٰ) يعرف عن أنّ المسألة مختلف فيها، وهل يمكن اتّهام المسلم بالشرك بعمل تضاربت فيه الفتيا؟!

نعم لاينعقد الحلف بغيره سبحانه ولايقضىٰ في المحاكم إلاّ بالحلف به سبحانه، وهذا لايعتبر دليلاً علىٰ كون الحلف بغيره سبحانه وتعالىٰ، شركاً أو حراماً.

٢ ـ الإقسام بمخلوق أو بحقّه:

لقد منع الوهابيون من الإقسام علىٰ الله بمخلوق من مخلوقيه، مثل أن يقول السائل: أُقسم عليك بفلان، أو بحق فلان، أو أسألك بفلان أو بحقه، وهو ـ في نظرهم ـ نوع من التوسّل.

١ـ الفقه علىٰ المذاهب الأربعة: ٢ / ٧٥.

إذن هَلُمَّ معي نحاسب هذا المنع، هل يوافق السيرة العملية للمسلمين أو لا؟

وقبل كل شيء نقول: إنّ الإقسام بغير الخالق لا يُعد شركاً ولا الحالف، لما عرفت ما قرّرناه من معيار الشرك أو التوحيد، وإنّما الكلام في جوازه وعدمه فنقول:

لاشكَّ أنّ الله سبحانه مدح جماعة بقوله:

﴿الصّابِرينَ وَالصّادِقِينَ والقانِتِينَ والمُنْفِقِينَ والمُسْتَغْفِرينَ بالأسْحار﴾ (آل عمران ـ ١٧).

فلو قال الرجل في عدواته ومناجاته: اللّهمّ إنّي أسألك بحق المستغفرين بالأسحار إلاّ غفرت لي ذنوبي؛ فهل ارتكب شركاً، ولماذا يكون عمله هذا شركاً؟ وقد سبق أن عرفت ملاك الشرك في العبادة، وأنّه إنّما يتحقّق عنوان الشرك العبادي إذا كان الداعي يعتقد الإلوهية والربوبية في مَدعُوه فهل ـ في الصورة التي ذكرناها ـ يعتقد المتكلم في من يقسم بهم على الله غير ما يصفه الله بهم، إذ يقول ﴿المستغفرين بالأسحار﴾؟.

إنّ الشرك والتوحيد لم يناطا بنظرنا فليس متروكاً لنا أن نعدّ عملاً شركاً وآخر توحيداً، وهذا مشركاً، وذاك موحّداً، فقد عرّف القرآن الميزان الواقعي للشرك والتوحيد في موارد كثيرة، فالمشرك هو من يصفه الله بقوله:

﴿وَإذا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ اشْمأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لايُؤْمِنونَ بالآخِرَةِ وإذا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الزمر ـ ٤٥).

والمشرك هو الذي يصفه القرآن الكريم أيضاً بقوله:

﴿إنَّهُمْ كانُوا إذا قِيلَ لَهُمْ لا إلهَ إلاّ اللهُ يَسْتَكْبِرونَ * وَيقولُونَ أئِنّا لَتارِكُوا

آلِهَتِنا لِشاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾ (الصافات: ٣٥_٣٦).

فهل يصح لنا أن نجعل، المقسمين، بخيرة خلق الله، من هؤلاء الذين وصفهم الله سبحانه في الآيات السابقة.

فاذا تبيّن أنّ الإقسام بأحد على الله ليس بشرك، في ميزان القرآن الكريم، فلنعرض المسألة على الأحاديث الشريفة.

فلقد ورد عن النبي ﷺ أنّه علّم أعمىٰ أن يقول:

«اللّهمّ إنّي أسألك وأتوجّه إليك بنبيك محمّد نبيّ الرحمة» (١)

كما أنّه روىٰ أبو سعيد الخدري عن النبي أنّه كان يقول:

«اللّهمّ إني أسألك بحقّ السائلين عليك وأسألك بحقّ ممشاي هذا» (٢)

يبقىٰ أن نعرف أنّهم يعترضون علىٰ هذا الأمر بأنّه ليس لأحد حق علىٰ الله، فيقولون: إنّ المسألة بحقّ المخلوق لايجوز لأنّه لا حقّ للمخلوق علىٰ الخالق.

والجواب: هو أنّ هذا صحيح إلاّ إذا جَعَلَ الخالق حقاً للغير علىٰ نفسه وقد فعل ذلك إذ قال:

﴿وَكانَ حَقّاً عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤمِنين﴾ (الروم_٤٧).

وقال:

﴿وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوراةِ والإنْجيل﴾ (التوبة_١١١).

وقال: ﴿كَذٰلِكَ حَقّاً عَلَيْنا نُنْجِ الْمُؤْمِنين﴾ (يونس_١٠٣).

وقال:

﴿إِنَّما التَّوْبَةُ عَلَىٰ اللهِ لِلَّذينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهالَةٍ﴾ (النساء_١٧).

١_ سنن ابن ماجة: ١ /٤٤١، مسند أحمد: ٤ /١٣٨ وغيرهما.

٢_ سنن ابن ماجة: ١ /٢٦٢ و ٢٦١، مسند أحمد: ٣/ ٢.

وجاء في الحديث:

١ ـ «حق علىٰ الله عون من نكح التماس العفاف ممّا حرم الله» [١].

٢ ــ قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة حقٌّ علىٰ الله عونهم: الغازي في سبيل الله...» [٢].

٣ ـ «أتدري ما حقّ العباد علىٰ الله...»؟ [٣].

فتبيّن من هذا البحث أنّ الحلف بغيره سبحانه ولا إقسامه بمخلوق لايمتّ إلى الشرك بصلة، بل لا يخرج عن دائرة الإكرام والتبجيل، وليس كل تعظيم وتكريم ـ خصوصاً تعظيم من عظّمه الله وتكريم من أكرمه الله ـ شركاً.

ودلّت الروايات وراء ذلك علىٰ جوازه، وإباحته. فماذا بعد الحق إلاّ الضلال.

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة حول ميزان التوحيد والشرك في القرآن الكريم آملين أن ينفع الله به المسلمين ويكون خطوة علىٰ طريق وحدتهم وتقارب طوائفهم. وأن يرزقهم الله توحيد الكلمة كما رزقهم كلمة التوحيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

١ـ الجامع الصغير للسيوطي: ٢ / ٣٣.

٢ـ سنن ابن ماجة: ٢ / ٨٤١.

٣ـ النهاية لابن الأثير «مادة حق».

فهرس محتويات الكتاب

الفصل الرابع
عقائد الوهابيين

